جامعـــــة الأزهـــــر- غـــزة
عمــادة الدراســـات العليـــا
والبحـــــــث العلمـــــــــي
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
برنامـــج العلـــوم السياسيـــة

التوجه الإسرائيلي نحو اليمين وأثره على قضية القدس

2000–2011م

Israeli Trend Toward the Right and its Impact on the Issue of Jerusalem(2000-2011)

إعداد الباحث
راني عبد الكريم كامل الأغا

إشراف
أ. د. إبراهيم أبراش

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية
من كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية– جامعة الأزهر

1435هـ– 2013 م

بسم الله الرحمن الرحيم

" يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ "

"صدق الله العظيم"

سورة المجادلة{11}

الإهداء

إلى الذين شبوا على عشق هذا الوطن فسكنوا خلايا الأرض وملكوا مسامات القلب

.... شهداؤنا الأبرار ....

إلى الذين جعلوا من أجسادهم جسورا لعبور قوافل المجاهدين إلى الذين أفنوا زهرات شبابهم

خلف قضبان الحقد الصهيوني

.... أسرانا البواسل ....

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار إلى من أحمل اسمه بكل افتخار

.... والدي العزيز ....

إلى القلب الناصع بالبياض.. إلى رمز الحب والحنان...

.... والدتي العزيزة ....

إلى الروح التي سكنت روحي والي الشمعة المضيئة التي انارت دربي

.... زوجتي الغالية ....

إلى السوسن المزروع على طول الطريق إلى اعز خلق وأغلى رفقة

.... أخواتي وإخواني ....

إلى قرة عيني ،.أبنائي وبناتي

.... أحمد ومحمد وشهد ومنة ....

إلى كل من له لمسة وفاء والى كل المخلصين الأوفياء.

شكر وتقدير

أحمد الله وأثني عليه وأشكره علي عظيم نعمه وتوفيقه، وأصلي وأسلم علي حبيب قلبي ونور صدري محمد صلي الله عليه وسلم وبعد :

أتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الدكتور/ ***ابراهيم أبراش*** الذي تفضل بالإشراف على هذه الرسالة فجزاه الله عنا كل خير فله منا كل التقدير والاحترام.

كذلك الشكر موصول إلى الأستاذين الفاضلين عضوي لجنة المناقشة والحكم: الدكتور/ ***رياض العيلة***، والدكتور/ ***خالد شعبان*** اللذين قبلا مناقشة هذه الرسالة

كما أتقدم بالشكر الجزيل لهيئة التدريس بقسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية بجامعة الأزهر، كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى كل من قدم لي النصح والتوجيه لإنجاز هذا الجهد، كما أتقدم بالشكر الخاص إلى من شاركتني الجهد والعناء زوجتي الكريمة.

واحترازاً من النسيان أتوجه بخالص الشكر إلى كل الذين قدموا لي المساعدة.

والله ولي التوفيق

الباحث

راني الأغا

ملخص الدراسة

تناولت الدراسة التوجه الإسرائيلي نحو اليمين وأثره على قضية القدس في الفترة ما بين (2000-2011) م، وهي الفترة التي شهدت توجه إسرائيلي واضح نحو اليمين، بدءا من عام 2000 الذي اندلعت فيه انتفاضة الأقصى وذلك بعد فشل محادثات كامب ديف الثانية، ومن ثم تولي زعيم حزب الليكود آرييل شارون للحكم لفترتين متتاليتين خلال الفترة (2001- 2005)م، ووصولا الى عام 2011،حيث ما زال اليمين مسيطرا على الحكم بزعامة بنيامين نتنياهو.

وتعالج الدراسة موضوعاً غاية في الأهمية والخطورة، لما له من تداعيات على قضية القدس التي تعتبر من أهم وأصعب قضايا الحل النهائي في عملية التسوية السياسية. وقد اعتمدت الدراسة على كل من المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي لمعالجة ذلك الموضوع، حيث بدأت الدراسة بتأصيل مفهوم اليمين في إسرائيل واستعراض نشأة وتطور اليمين الإسرائيلي قبل وبعد إنشاء دولة إسرائيل، والتعرف على أهم المؤشرات التي تدلل على اتجاه المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين المتشدد، ومن ثم تعرضت الدراسة للدور الذي لعبته البيئة الداخلية والخارجية في توجه الإسرائيليون نحو اليمين، كما تناولت الدراسة بالتحليل تأثير هذا التوجه على قضية القدس من خلال استعراض السياسات اليمينية التهويدية التي تمارسها الحكومات والمنظمات الاستيطانية اليمينية في القدس الشرقية.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: إن البيئتان الداخلية والخارجية بكافة أبعادها الأمنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والديموغرافية قد لعبتا دورا مهما وأساسيا في دفع المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين المتشدد. وأن اليمين الإسرائيلي استطاع توحيد الجهود الحكومية وغير الحكومية ليدعمان بعضهما البعض من أجل عمليات التهويد والتغيير الديموغرافي لمدينة القدس، محاولاً فرض أمر واقع يصعب معه حل قضية القدس في أي تسوية سياسية متوقعة.

Abstract

This study addresses the Israeli orientation toward the right and its impact on the issue of Jerusalem between (2000-2011), a period which saw a clear Israeli shift to the right, starting from 2000, the year which witnessed the outbreak of Al-Aqsa Intifada, after the failure of Second Camp David Talks, and then, taking over the power by Ariel Sharon, the Likud Party Leader, for two consecutive terms between (2001-2005), down to the year 2011, where the right parties still in control of the government that led by Benjamin Netanyahu.

Due to its implications on the issue of Jerusalem, the study addresses a very important and serious topic, which considered as one of the most important and final status issues in the political settlement process.

This study relies on both the Historical and the Descriptive Analytical Approaches in describing and addressing this issue .First, the study started by defining the concept of the right in Israel, then reviewing the origins and evaluation of the Israeli right before and after the establishment of the State of Israel. Secondly, it worked on identifying the most important indicators that show the tendency of Israeli society in moving toward the far-right, and then it studies the role played by the internal and external environment which helped in directing the Israelis toward the right, in addition to studying and analyzing the impact of this trend on the issue of Jerusalem through a review of the Judaization Right-Wing Policies practiced by right-wing governments and settler organizations in East Jerusalem.

The study concluded that a set of results, the most important of these were as follows: The security, economic, social, political and demographic dimensions of both the internal and external environment, may have played an important and essential role in pushing Israeli society towards the far-right. And that the Israeli right have succeeded in unifying the governmental and non-governmental efforts to reinforce each other for the judaization operations and demographic changes of Jerusalem, trying to impose a fait accompli which would make it difficult to solve the issue of Jerusalem in any expected political settlement.

محتويات الدراسة

م	الموضوع	رقم الصفحة
	الآية القرآنية	أ
	الاهداء	ب
	شكر وتقدير	ج
	الملخص باللغة العربية	د
	الملخص باللغة الإنجليزية	ه
	محتويات الدراسة	و
	الفصل الأول: خطة الدراسة	
1.1	المقدمة	2
2.1	مشكلة الدراسة	4
3.1	فرضيات الدراسة	4
4.1	أهمية الدراسة	5
5.1	أهداف الدراسة	5
6.1	منهجية الدراسة	5
7.1	حدود الدراسة	6
8.1	الدراسات السابقة	7
	الفصل الثاني: اليمين الإسرائيلي (المفهوم، النشأة والتطور)	
1.2	مقدمة	14
2.2	مفهوم اليمين	15
1.2.2	المفهوم العام لليمين السياسي	15
2.2.2	مفهوم اليمين الإسرائيلي	16
3.2	الجذور التاريخية للفكر اليميني الإسرائيلي (مرحلة ما قبل قيام دولة إسرائيل عام 1948م)	19
1.3.2	الحركة الصهيونية	19
2.3.2	التيارات الصهيونية البارزة	23
1.2.3.2	التيار الصهيوني الاشتراكي (العمالي)	23
2.2.3.2	التيار الديني الصهيوني	25
3.2.3.2	التيار الصهيوني اللبرالي (اليميني)	26
4.2	مرحلة ما بعد قيام الدولة عام1948م- التنظيمات السياسية لليمين الصهيوني	38
1.4.2	أحزاب اليمين القومي	39
2.4.2	أحزاب اليمين الديني	46
3.4.2	الحركات الدينية	51
5.2	خلاصة	54
	الفصل الثالث: التوجهات السياسية للمجتمع الإسرائيلي (التحول نحو اليمين)	
1.3	مقدمة	56
2.3	بنية المجتمع الإسرائيلي ودورها في التوجهات السياسية	57
1.2.3	بنية المجتمع الإسرائيلي	57
1.1.2.3	التصدع الإثني بين اليهود الأشكناز والسفارديم	59
2.1.2.3	التصدع الديني في الوسط اليهودي	61
3.3	مؤشرات التوجه الإسرائيلي نحو اليمين	66
1.3.3	توجهات الرأي العام الإسرائيلي إزاء قضايا التسوية مع الفلسطينيين	67
1.1.3.3	توجهات الإسرائيليين إزاء القدس	70
2.1.3.3	التوجهات الإسرائيلية إزاء الاستيطان	73
2.3.3	الانتخابات الإسرائيلية العامة	77

4.3	تأثيرات البيئة الداخلية والخارجية في التوجه الإسرائيلي نحو اليمين	97
1.4.3	تأثيرات البيئة الداخلية	97
1.1.4.3	تأثير العامل الأمني	98
2.1.4.3	تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية	99
3.1.4.3	تأثيرات العوامل الديموجرافية	102
4.1.4.3	تأثيرات العامل الديني	106
2.4.3	تأثيرات البيئة الخارجية	109
1.2.4.3	تأثيرات انتفاضة الأقصى عام 2000م	109
2.2.4.3	تأثيرات العلاقات الأمريكية الإسرائيلية	111
3.2.4.3	تأثيرات الملف النووي الإيراني	115
5.3	الخلاصة	118
الفصل الرابع: القدس في ضوء التوجه الإسرائيلي نحو اليمين		
1.4	مقدمة	120
2.4	القدس في القرارات الدولية ومشاريع التسوية السلمية ومفاوضاتها	121
1.2.4	موقف اليمين الإسرائيلي من القرارات الدولية حول بالقدس	121
2.2.4	القدس في المشاريع الإسرائيلية ومفاوضات التسوية السياسية	126
1.2.2.4	القدس في المشاريع الإسرائيلية	137
2.2.2.4	القدس في مفاوضات التسوية السياسية	131
3.4.	القدس واليمين الإسرائيلي (الأهداف والوسائل و التأثير)	140
1.3.4	أهداف الأحزاب اليمنية والدينية تجاه القدس	140
2.3.4	وسائل ا اليمين الإسرائيلي التي يساخدمها لتحقيق أهدافه إزاء القدس	142
3.3.4	تأثير الأحزاب اليمينية والدينية الإسرائيلية على وضع القدس	147
4.4	السياسات الإسرائيلية اليمينية تجاه القدس	151
1.4.4	الاتجاه الديني والثقافي	152
2.4.4	الاتجاه الديموغرافي	156
5.4	الخلاصة	178
1.5	النتائج	179
2.5	التوصيات	181
	المراجع	182
الأشكال والجداول والخرائط		
شكل رقم (1)	متوسط مقياس السلام خلال الفترة (1999-2009)	68
شكل رقم (2)	الموقف المؤيد للتنازل عن الأحياء العربية في القدس (1999-2009)	72
شكل رقم (3)	توجهات الرأي العام الإسرائيلي إزاء إخلاء المستوطنات في الفترة (2000-2009	75
جدول رقم (1)	نتائج الانتخابات ال16 عام 2003	81
جدول رقم (2)	نتائج انتخابات الكنيست ال17 عام 2006	87
جدول رقم (3)	نتائج انتخابات الكنيست ال18 عام 2009	92
جدول رقم (4)	عدد المقدسيين المهجرين خلال الأعوام (2000-2008)	162
جدول رقم(5)	الكتل الاستيطانية والمستوطنات الموجدة ضمن محافظة القدس	172
خريطة رقم(1)	مخطط القدس الكبرى	165
خريطة رقم(2)	الكتل الاستيطانية خارج حدود البلدية للقدس الشرقية	169
خريطة رقم(3)	المستوطنات في القدس الشرقية	174
خريطة رقم(4)	الجدار العازل في القدس الشرقية	176

الفصل الأول

خطة الدراسة

1.1 مقدمة

شكل احتلال إسرائيل* للأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة عام 1967 م، مصدر جدل سياسي داخل إسرائيل بين مختلف الأحزاب والقوى السياسية، وخاصة بين قوى اليمين وقوى اليسار، وقد شهد الجدل حول هذه المسألة مداً وجزراً تبعاً للظروف السائدة في كل مرحلة، غير أن كافة جوانب هذا الجدل لم تخرج عن الإطار الجوهري لنفس الأفكار المتعلقة بمصير تلك المناطق، سواءً من حيث السيادة عليها، أو من حيث واقع السكان الفلسطينيين وإدارة شؤون حياتهم، حيث يرفض اليمين الإسرائيلي الانسحاب الكامل من الأراضي الفلسطينية المحتلة مؤكداً أنها تدخل في إطار ما يسمي أرض إسرائيل الكبرى، ويتراوح موقفه من الشعب الفلسطيني بين منحه الإدارة الذاتية في إطار السيادة الإسرائيلية وبين دعاوى الطرد والتهجير.

استمر اليمين الإسرائيلي في نهجه تجاه القضية الفلسطينية حتى مع وصوله لسدة الحكم في إسرائيل للمرة الأولى عام 1977م ممثلاً بالليكود، ومن ثم بقائه مسيطراً عليه حتى عام 1984، وكذلك مشاركته في حكومة الوحدة الوطنية عام 1988م، وانفراده بالحكم في عام 1990م بزعامة (إسحاق شامير)، وظهر نهجه المتشدد تجاه الفلسطينيين في ظل توقيع اتفاق أوسلو عام 1993م ما بين منظمة التحرير الفلسطينية وإئتلاف اليسار بزعامة حزب العمل، حيث أبرزت تلك الاتفاقية مدى الانقسام الإسرائيلي تجاه عملية التسوية بين معارض ومؤيد، ووصلت تلك الانقسامات الذروة مع اغتيال رئيس الوزراء (اسحق رابين) عام 1995م، وفوز (بنيامين نتنياهو) برئاسة الحكومة في انتخابات 1996م.

زادت التوجهات الإسرائيلية نحو اليمين في أعقاب تعثر عملية التسوية بعد فشل مفاوضات (كامب ديفيد) في عام 2000م وما تلاها من زيارة (آرئيل شارون) للمسجد الأقصى في العام نفسه

* نود الإشارة إلى أن ذكر الدراسة لكلمة "إسرائيل" تقع ضمن إطار البحث الأكاديمي. فإسرائيل كيان لا يمكن الإقرار بوجوده، فموقعها هي بين قوسين حتى وإن لم توضع.

والتي تفجرت علي أثرها انتفاضة الأقصى، مما انعكس فيما بعد علي استمرار تعثر عملية التسوية، وهو ما أكدته استطلاعات الرأي العام في إسرائيل التي أشارت إلى أن المجتمع الإسرائيلي* يندفع بثبات نحو التطرف السياسي وتبني المواقف اليمينية من الصراع مع العرب عموماً والفلسطينيين تحديداً.

فالأحزاب اليمينية الدينية والقومية الإسرائيلية تتفق في النظرة تجاه قضايا التسوية، ويتضح ذلك من خلال دعمها وتشجيعها لعمليات التهويد والاستيطان في الأراضي الفلسطينية وخاصة في مدينة القدس، الأمر الذي يعطي مؤشراً خطيراً علي مستقبل عملية التسوية، وخاصة فيما يتعلق بقضايا الحل النهائي وتحديداً قضية القدس، باعتبارها قلب القضية الفلسطينية وجوهر الصراع العربي الإسرائيلي.

تحاول الدراسة من خلال فصولها، توضيح مفهوم اليمين الإسرائيلي ومعرفة الفرق بينه وبين المفهوم التقليدي لليمين، وكذلك تتبع جذور الفكر اليميني في الحركة الصهيونية، ومراحل تطوره، كما ستتناول في الفصل الثالث التوجهات السياسية الإسرائيلية، والوقوف على البيئة الداخلية والخارجية واللتين ساعدتا على توجه المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين المتشدد، ومن ثم سيعرض الفصل الرابع أثر ذلك التوجه علي قضية القدس من خلال رصد السياسات اليمينية اتجاه مدينة القدس؛ باعتبارها من أصعب قضايا الحل النهائي في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية.

* المقصود بالمجتمع الإسرائيلي في هذه الدراسة اليهود في دولة اسرائيل باستثناء العرب الفلسطينيين المعروفين باسم عرب 48، ما لم يذكر غير ذلك.

2.1 مشكلة الدراسة

شهدت الساحة الإسرائيلية بعد فشل مفاوضات كامب ديفيد عام 2000 واندلاع انتفاضة الاقصي زيادة في التوجه نحو اليمين المتشدد، الأمر الذي أدي إلي وصول عملية التسوية إلي طريق مسدود، وشكل خطرا علي قضية القدس باعتبارها من أصعب قضايا الحل النهائي في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية.

ومن هنا ستحاول الدراسة الإجابة علي التساؤلات الآتية:

التساؤل الرئيسي:

ما أثر التوجه الإسرائيلي نحو اليمين المتشدد علي قضية القدس؟

التساؤلات الفرعية:

1. ما مفهوم اليمين واليسار في إسرائيل؟
2. كيف نشأ الفكر اليميني وتطور في الحركة الصهيونية ؟
3. ما مؤشرات التوجه الإسرائيلي نحو اليمين المتشدد؟
4. ما البيئة الداخلية والخارجية التي أدت إلى زيادة التوجه الإسرائيلي نحو اليمين المتشدد؟
5. كيف تُرجمَت سياسة اليمين الإسرائيلي تجاه مدينة القدس؟

3.1 فرضيات الدراسة

سترتكز الدراسة علي الفرضيات الآتية:-

❖ كان للبيئة الداخلية والخارجية دوراً بارزاً في توجه الإسرائيليين نحو اليمين المتشدد وجعلهم يتبنون مواقف متطرفة اتجاه الحلول المطروحة.

❖ تُعد سياسة اليمين الإسرائيلي التهويدية لمدينة القدس محاولة لفرض أمر واقع يصعب معه حل قضية القدس في أي تسوية سياسية متوقعة.

4.1 أهمية الدراسة

1 - إن الدراسة تناولت موضوعاً يمكننا التعرف على التحولات السياسية في المجتمع الإسرائيلي واتجاهه نحو اليمين المتشدد، وهو ما يشكل خطراً علي القضية الفلسطينية ومستقبل عملية التسوية وخاصة فيما يتعلق بقضية القدس.

2- تحاول الدراسة أن تكون إضافة أخرى في المجال المعرفي والأكاديمي، تساهم في فهم السياسات الإسرائيلية اليمينية وإدراك جوانبها.

3- التراكم المعرفي العلمي بشأن إسرائيل يعزز القدرة علي التعامل معها حاضراً ومستقبلاً.

5.1 أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى الأتي:-

1- التعرف على جذور الفكر الصهيوني اليميني المتشدد وتاريخه .

2- إلقاء الضوء على مؤشرات التوجه الإسرائيلي نحو اليمين المتشدد.

3- استعراض العوامل الداخلية والخارجية التي أدت الي زيادة التوجه الإسرائيلي نحو اليمين.

4- تتبع سياسية اليمين الإسرائيلي اتجاه مدينة القدس ورصدها ومعرفة تداعياتها.

6.1 منهج الدراسة

1.6.1 المنهج التاريخي

تستخدم الدراسة المنهج التاريخي القائم علي أخذ المادة من مصادرها التاريخية بعد تمحيصها وتنقيحها؛ من أجل معرفة الجذور التاريخية لليمين الإسرائيلي في الفكر الصهيوني وسياسته تجاه

القضية الفلسطينية عامة، وقضية القدس خاصة، وذلك من خلال تتبع المراحل التاريخية التي مر بها وصولاً الي المرحلة التي تناولناها وهي الفترة(2000 –2011) م.

2.6.1 المنهج الوصفي التحليلي

تستخدم الدراسة هذا المنهج في وصف الجناح اليميني من خلال معرفة مواقفه وبرامجه وسياساته ، وتحليل البيئة الداخلية والخارجية التي ساعدت علي هذا التوجه، ومن ثم استنتاج أثر ذلك التوجه علي قضية القدس ومستقبلها وفي سياق هذا المنهج ستستخدم الدراسة أداة تحليل المضمون من اجل تحليل الوثائق والخطاب السياسي واستطلاعات الرأي والتصريحات المتعلقة بسياسة اليمين الإسرائيلي.

7.1 حدود الدراسة

الحد الزمني: تتناول الدراسة تأثير التوجه الإسرائيلي نحو اليمين علي قضية القدس خلال الفترة (2000–2011) أي منذ فشل المفاوضات في قمة كامب ديفيد الثانية واندلاع الانتفاضة الثانية، ومن ثم سيطرة اليمين علي الحكم عام 2001 مما أدى إلي تعثر عملية التسوية بسبب المواقف المتشددة لليمين الإسرائيلي ووصولاً إلى تاريخ هذه الدراسة 2011م والتي مازال واضحاً أن الإسرائيليين يتوجهون بشكل متواتر نحو اليمين المتشدد،وكذلك زيادة ممارسة عمليات التهويد والتوسع الاستيطاني في القدس.

الحد المكاني: وتغطي الدراسة المنطقة المتمثلة بدولة إسرائيل القائمة فوق أراضي فلسطين التاريخية بالإضافة إلى القدس المحتلة.

8.1 الدراسات السابقة

1.8.1 دراسة أحمد رفيق عوض، (2011) بعنوان: مستقبل الأصولية اليهودية وتأثيرها على الصراع العربي الإسرائيلي، رسالة دكتوراه، نشرت كتاب بعنوان دعامة عرش الرب، الأهلية للنشر والتوزيع عمان.

تناولت الدراسة تأثير صعود القوى الدينية الأصولية على السياسة الإسرائيلية على الصعيدين الداخلي والخارجي وتأثيرها على عملية التسوية والصراع العربي الإسرائيلي ، ولاحظت الدراسة أن إسرائيل منذ أوائل الثمانينات تميل إلى أن تكون أكثر تعبيراً عن الهوية العرقية، وأكثر انسجاماً مع عقائد القوى الدينية المتطرفة التي ترفض الانصياع للأعراف الدولية والحقوقية والإنسانية.

وقد خلصت الدراسة إلى أن إسرائيل تنحدر إلى الوقوع في تأثير رؤى القوى الدينية المتعصبة، وقد تصبح عما قريب غير إسرائيل التي بدأت عام 1948م ، ولاحظت الدراسة أيضاً أن إسرائيل أصبحت أكثر يهودية وأقل صهيونية ضمن مجتمع متحرك ديموغرافياً وسياسياً، والذي سوف ينتهي إلى التشدد في كل القضايا السياسية مسار الجدل سواء على الصعيد الداخلي أوالخارجي منها مثل (قضية الانسحاب من أراضي فلسطينية والسلام مع العرب).

وتوضح الدراسة أن بعض القوى الإسرائيلية الموصوفة بالتشدد تستخدم أسلوبا براجماتيا؛ لابتزاز بقية القوى داخل النظام وأنه في لحظات الحسم الفارقة تبقى السيادة للمصالح العملية ولا تتم وفقاً للميول الأيديولوجية ، واتضح أن هذه القوى لديها قدرة على التلون ومحاولة ابتزاز بقية القوى الاخري؛ لتحقيق أغراض خاصة مثل زيادة موازنات خاصة بها أو فرض شروطها فيما يتعلق بالتعليم الديني أو التوسع الاستيطاني، كما اتضح أن هذه القوى تستمد قوتها من البنية الاجتماعية الاستيطانية في إسرائيل والتي تسمح لأقل القوى قدرا وأصغرها حجماً فى فرض شروطها ببعض الأحيان .ولم تتوقع الدراسة حدوث انقلاب سياسي بقيادة المتدينين المتشددين رغم زيادة نفوذهم في الجيش وجهاز

الشرطة؛ولكنها توقعت أن يمارس المتشددون دوراً في إعاقة العملية السلمية ومناهضة تصفية الاستيطان .

2.8.1 دراسة عبد القادر عبد العلي،(2010) بعنوان: التصدعات الاجتماعية وتأثيرها في النظام الحزبي الإسرائيلي، رسالة دكتوراه مقدمة في جامعة الجزائر، منشورة في مركز دراسات الوحدة العربية.

تناول الكاتب في هذه الدراسة تعريف "التصدع الاجتماعي" بأنه عملية تشكل لخطوط انقسام اجتماعية، ذات أساس بنيوي عميق، بين مختلف المجموعات الاجتماعية، وتعبر عن نفسها على مستويات الهوية والتنظيم الاجتماعي والسياسي. كما تناول الكتاب أيضاً في هذه الدراسة "إسرائيل" كحالة للدراسة، حيث كشفت عن بنية تراتبية في نظام التصدع الاجتماعي، بحيث يحتل التصدع القائم بين العرب واليهود موقع الصدارة، يليه التصدع الديني الذي يقسِّم اليهود إلى متدينين وعلمانيين، والتصدع الإثني الناشئ عن الطبيعة الاستيطانية و"المهاجرية" لإسرائيل كما هي الحال في الانقسام بين اليهود الشرقيين والغربيين، والتصدع الطبقي ويؤكد الكاتب على حضور التصدعات الاجتماعية المتعاظمة في تشكل النظام الحزبي. ويدل على ذلك، حدوث تحول من صيغة "الحزب المهيمن" (1948-1977)م إلى صيغة التعددية الحزبية ووصول اليمين الإسرائيلي المتشدد للحكم لأول مرةعام 1977م، حيث تتزايد أهمية الانقسامات الاجتماعية في الساحة السياسية الحزبية. ومن ااهم النتائج التي توصل إليها الكاتب، أن البنية الاجتماعية المجزأة تميل إلى تعميق الاستقطاب السياسي في المجتمع الإسرائيلي.

3.8.1 دراسة صبحي عسيلة،(2008) بعنوان: الرأي العام الإسرائيلي "التحول نحو اليمين في ظل عملية التسوية"، رسالة ماجستير منشورة في مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة.

تناولت الدراسة موضوع الرأي العام الإسرائيلي، وتحديداً من زاوية علاقته واحتمالات تأثيره على عملية التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي. حيث احتوت الدراسة على ثلاث فصول، تناول الفصل الأول الرأي العام فى إسرائيل وبين كيفية تأثير الرأي العام الإسرائيلي فى الحياة السياسية كما عرض توجهات الرأي العام الإسرائيلي إزاء عملية التسوية خلال الفترة (1991-2003)م، أما الفصل الثاني فتناول تأثير العوامل الداخلية على تحول الرأي العام الإسرائيلي نحو اليمين. وتناول الفصل الثالث تأثير العوامل الإقليمية على تحول الرأي العام الإسرائيلي نحو اليمين .

وقد خلصت الدراسة من خلال ما تم تناوله من موضوعات الي عدة نتائج من أهمها، أن المجتمع الإسرائيلي يتمتع بعدة خصائص ساهم بعضها بتفعيل دور الرأي العام الإسرائيلي، بينما ساهم بعضها الآخر في الاتجاه العكسي .كما استنتجت الدراسة علي المستوى السياسي بان وجود حكومة إسرائيلية يمينية يعد من العوامل التي تدفع الرأي العام الإسرائيلي نحو اليمين وأن الأمر الذي لا خلاف عليه هو أن الرأي العام الإسرائيلي قد وصل في نهاية الفترة التي تناولتها الدراسة إلي نقطة من اليمينية غير مسبوقة تتجاوز تلك الحالة التي كانت عليها عندما أتت باليمين الي الحكم للمرة الأولي عام 1977وهو الأمر الذي انعكس سلباً علي عملية التسوية السلمية التي عادت بوصول (شارون) إلي الحكم إلي ما قبل انطلاق عملية التسوية في مدريد عام 1991م.

4.8.1 دراسة آشر أريان، (2003) بعنوان: الانزياح نحو اليمين، منشورة في سلسلة أوراق إسرائيلية،، مدار، العدد14.

يقدم الكاتب في هذه الدراسة تحليلاً لنتائج استطلاع للرأي العام الإسرائيلي عام 2002 في موضوع الأمن القومي، حيث يربط الكاتب الانزياح الإسرائيلي نحو اليمين بتصعيد الفلسطينيين هجماتهم (الإرهابية) ويقول إن الإسرائيليين بدأوا يفقدون أملهم في التوصل إلي سلام مع الفلسطينيين.

وبالنسبة للرأي الإسرائيلي حول تأييدهم لفك الارتباط يوضح الكاتب بأن هذا التأييد بدأ يتقلص بصورة جوهرية؛ لأنه منوط بعمق الانسحاب المطلوب من الجيش الإسرائيلي وهذا يشكل خطراً علي الدولة ومواطنيها، ويضيف الكاتب بان نسبة عالية جداً تؤيد الترانسفير ضد الفلسطينيين وضد عرب 48، ويتناول الكاتب أيضا في دراسته الفرق بين الانتفاضة الأولي عام 1987م والثانية(انتفاضة الأقصى) من حيث الوسائل والأدوات القتالية للفلسطينيين، وذكر بأن الانتفاضة الثانية كانت أكثر عنفاً وأشد وطأة استخدم فيها الفلسطينيون العمليات التفجيرية وأسلحة ثقيلة نوعا ما، مما أدي إلي زيادة قلق الإسرائيليين علي أمنهم الشخصي. وخلاصة تحليله للنتائج هي أن موقف الجمهور الإسرائيلي اليهودي هو أن الفلسطينيين مسؤولون عن النزاع المستمر بين الطرفين، كما تناولت الدراسة أيضاً تحليل استطلاعات حول قضية القدس،وفي هذا الشأن يستنتج الكاتب بان هناك ارتياح في اليمين الإسرائيلي لرفض المقترحات ويقضة اليسار من الأوهام. أما بالنسبة لقيام دولة فلسطينية فيتوصل الكاتب من خلال الاستطلاع إلى أن غالبية الإسرائيليين يعارضون الاعتراف بدولة فلسطينية في حالة إعلانها من طرف واحد، ويوضح الكاتب أن الانزياح نحو اليمين يؤكد أن الزمن الراهن هو زمن صراع لا زمن مفاوضات ومحادثات.

5.8.1 دراسة مارجليت مائير بعنوان: إسرائيل والقدس الشرقية استيلاء وتهويد، منشورة في مركز القدس للحقوق الاقتصادية والاجتماعية القدس، 2011.

قدَّم الكاتب في هذه الدراسة معلومات مهمة حول الانتهاكات الإسرائيلية في القدس كشفت عن المخططات والأنشطة التي تقوم بها السلطات الإسرائيلية والمستوطنين في القدس الشرقية، ويوضح أن ما يجري في القدس منذ 1967م هو نموذج حي لما تقوم به إسرائيل وعصابات المستوطنين في كل

الأراضـي الفلسطينية المحتلـة هـي حالـة مـن الكولونياليـة الكلاسيكية التـي لا تختلـف عـن مـا قـام بـه الأوروبيين في إفريقيا وآسيا وحتى في الأمريكيتين.

ويؤكـد الكاتـب مـن خـلال تجربتـه واطلاعـه علـي المخططـات، أن إسـرائيل تتطلـع الـي ابـتلاع الأرض ولكنها لا تريد العنصر البشري المتواجد عليها، ولهذا فهي تتبع سياسة من شقين: الأول تهويد الأرض وأسرلتها بشكل مثابر، والشق الثاني هو تقليل الوجود الفلسطيني إلى أدنى حد. واستنتج الكاتب حقيقة وهي أن القدس الشرقية وفق القانون الدولي هي أرض محتلة ويتبع ذالك حقيقة وهي أن سيطرة إسرائيل علي المدينة هو أمر مخالف للقانون الدولي وكذالك بعد أربعة عقود من إعادة توحيد المدينـة بالقوة العسكرية لا تزال المدينة مقسمة كما كانت في الماضي، لذالك اتبعت إسرائيل سياسة حضارية تهدف إلي أسرلة وتهويد الجزء الشرقي من المدينـة مقرونـة بتخفيض الوجود الفلسطيني فيه وخلص الكاتب إلي أن القدس هي أكثر من كونها مدينة أنها برميل بارود قابل للإنفجار في أي وقت.

1.8.6 Sufyan M. O. Abuzayda**(2005): Continuity and Change of the Israeli Policy Over Jerusalem Before and After the Establishment of the Israeli State,** To the University of Exeter .

ركزت الدراسة على سياسة الحركة الصهيونية والقيادات اليهودية ودولة إسرائيل تجاه القدس، منذ إنشاء الحركـة الـصهيونية فـي أواخـر القرن التاسـع عشر حتـى انهيـار عمليـة الـسلام فـي قمـة (كامـب ديفيد) الثانيـة عـام 2000م. وهـدفت الدراسـة إلـى تتبـع تطـور الـنهج الـصهيوني تجـاه مدينـة القـدس وناقشت الفروقات في النهج بين النهج الصهيوني قبل قيام دولة إسرائيل وبعد قيامها في عام 1948م، وأهم التغيرات التي حدثت بعد احتلال الجزء الشرقي من المدينة في عام 1967م.

وقد توصل الباحث إلى أنه منذ تأسيس الحركة الصهيونية وبعد قيام دولة إسرائيل كان هناك رفض لقيام دولة فلسطينية على حساب الأراضي المحتلة، وأنه بالرغم من كل الجهود الإسرائيلية من أجل تحقيق الهيمنة السياسية في مدينة القدس، إلا أنها فشلت في ذلك.

9.1 تعقيب علي الدراسات السابقة

من خلال استعراض الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة يتضح ما يأتي:

1. معظم الدراسات التي دارت حول الموضوع قيد الدراسة تناولت اليمين الإسرائيلي دون التطرق بشكل مفصل إلي العوامل التي أدت إلي توجه الإسرائيليين نحو اليمين، وعدم ربط ذلك التوجه بقضية القدس باستثناء القليل منه .

2. لم يتم تغطية الفترة الزمنية التي تناولتها هذه الدراسة من قبل دراسات أكاديمية، سواء أكانت دكتوراه أم ماجستير وحتى تلك التي تناولتها لم تقدم الدوافع والخلفيات كما تناولتها هذه الدراسة.

3. حاول الباحث في هذه الدراسة أن يتعمق في اليمين الإسرائيلي وأن يتعرف علي العوامل التي أدت إلي زيادة التوجه الإسرائيلي نحو اليمين المتشدد، الذي يشكل تهديدا جوهريا علي مستقبل عملية التسوية بين الفلسطينيين والإسرائيليين التي بدأت في (أوسلو) عام 1993م مع معسكر اليسار الإسرائيلي والتي تراوح اليوم مكانها مع اليمين الإسرائيلي، مما يشكل خطراً علي قضية القدس ومستقبلها. باعتبارها من أهم قضايا الحل النهائي في عملية التسوية ويأمل الباحث أن تكون هذه الدراسة مشاركة جيدة في مجال البحث الخاص بالدارسات الإسرائيلية .

الفصل الثانـي

اليمين الإسرائيلي(المفهوم، النـشأة، التـطور، والتنـظيـم)

1.2 مقدمـة

2.2مفهوم اليمين

3.2 الجذور التاريخيـة للفكـر اليمينـي الإسرائيلي (مرحلـة مـا قبـل قيـام دولـة إسرائيل عـام 1948)

1.3.2 الحركة الصهيونية

2.3.2 التيارات الصهيونية البارزة

1.2.3.2 التيار الصهيوني الاشتراكي (العمالي)

2.2.3.2 التيار الديني الصهيوني

3.2.3.2 التيار الصهيوني اللبرالي (اليميني)

4.2 مرحلة ما بعد قيام الدولة عام1948- التنظيمات السياسية لليمين الصهيوني

1.4.2 أحزاب اليمين القومي

2.4.2 أحزاب اليمين الديني

3.4.2 الحركات الدينية اليمينية

5.2 خلاصة

1.2 مقدمـة

يختلف تصنيف القوى السياسية في إسرائيل إلى أحزاب يمين ويسار، عن التصنيف التقليدي بين القوى والأحزاب السياسية في أي مجتمع سياسي آخر، حيث تنظر هذه الدراسة إلي اليمين باعتباره يعبر عن المتشددين اتجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وموقفهم من عملية التسوية ، وموقفهم أيضاً من القضايا المصيرية للشعب الفلسطيني مثل القدس والحدود والدولة الفلسطينية واللاجئين ، ونظراً لأن الأحزاب الإسرائيلية تميل إلى تبني مواقف وآراء متشابهة حول السياسات الاقتصادية والاجتماعية مع اختلافات بسيطة ليست بالجوهرية، فإنه لا يستخدم فيها التصنيف التقليدي لليمين واليسار الذي يعتمد علي المواقف من القضايا الاقتصادية والاجتماعية، وفي الغالب الأعم يستخدم تعبيري اليمين واليسار لوصف المواقف بعملية التسوية، وذلك مع التأكيد بأن جُل تلك القوى والأحزاب ذات منطلق أيديولوجي واحد، هي الصهيونية ،ولكن هناك اختلافات تكتيكية فيما يخص التعامل مع الصراع العربي الإسرائيلي وخاصة مع قضايا التسوية .

تناول هذا الفصل مفهوم اليمين السياسي التقليدي ومفهوم اليمين في إسرائيل ومعرفة ما الذي يميزه عن اليمين علي المستوى الدولي، وقد استخدمت الدراسة في هذا الفصل المنهج التاريخي لتتبع الجذور التاريخية لليمين منذ نشأته في الحركة الصهيونية في بداية العشرينيات من القرن الماضي وحتي قيام الدولة الإسرائيلية عام 1948م، وسيتم التركيز علي رواد الفكر اليميني المتشدد في الحركة الصهيونية والبيئة التي أثرت في تبلور أفكارهم اليمينية المتشددة.

وقد تعرض هذا الفصل للتطور التنظيمي والسياسي للتيار اليميني الصهيوني بعد قيام دولة اسرائيل عام 1948م وحتى تاريخ هذه الدراسة، بالإضافة إلى تناول الأحزاب التي يتكون منها اليمين الإسرائيلي.

2.2 مفهوم اليمين

هناك فرق بين تصنيف اليمين واليسار في الخارطة الحزبية الإسرائيلية وبين تصنيفها في البلدان الأخرى، وسنقوم هنا بتوضيح الفرق بينهما، وذلك من خلال تناول المفهوم التقليدي الدارج عموما، بالإضافة إلى تناول مفهوم اليمين في الحالة الإسرائيلية.

1.2.2 المفهوم العام لليمين السياسي

اليمين واليسار تعبيران سياسيان يرجعان بالأصل تاريخياً إلى موقع جلوس نواب البرلمانات بالنسبة الى موقع رئيس البرلمان، فالأعضاء الذين كانوا يجلسون إلى الجانب الأيسر من رئيس مجلس النواب تم تسميتهم "باليساريين" والذين يجلسون إلى اليمين من رئيس مجلس النواب تم تسميتهم "باليمينيين". وعلى هذا الأساس يعد تعبير اليمين واليسار تعبيراً مؤقتاً يتعرض للتغيير بتغير موقع الجلوس، حيث إن يسار الأمس قد يصبح يمين اليوم وبالعكس. هذه كانت بدايات نشأة مفهوم اليمين اليسار تاريخياً في برلمان انكلترا، أما بعد حدوث الثورة الفرنسية فقد تغير مفهوم تفسير اليمين واليسار واتخذ شكلاً وطابعاً ومضموناً سياسياً أكثر عمقاً وشمولاً (Heywood, 2000, p17). ففي فرنسا أشار مصطلح اليمين إلي ترتيب جلوس النواب في الجمعية العمومية عام 1791، فسمي الذين كانوا يجلسون علي يمين الملك باليمين، بينما سمي الذين كانوا علي يساره باليسار وكان من المصادفة أن الذين كانوا يجلسون علي يساره كانوا يمثلون –بصورة عامة– الطبقة العاملة والقوى الكادحة علي العموم والذين كانوا معارضين للملك ، في حين كان الذين يجلسون علي يمينه يمثلون قوة الرأسمالية والأغنياء والذين كانوا مؤيدين للملك (Heinz , 2008, p 247).

ومن ثم بدأ مصطلح اليسار يأخذ مضموناً أو بعداً ايدولوجيا فصارت أيديولوجية اليسار تعبِّر بصورة أو بأخرى عن هذه الواقعة الاجتماعية وعندما انتشرت الماركسية بين صفوف المثقفين وصفوف العمال وكان هذا في أوروبا بطبيعة الحال ، ارتبط اليسار نوعاً ما بالفلسفة الماركسية نفسها،

وبما أن رجال الكنيسة عموماً كانوا مع القوى القديمة أي مع القوى المالكة لزمام الأمور الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أي مع اليمين ، فلقد صنفت الكنيسة الدين بالمفهوم الأوروبي مع اليمين و ربطته به، بينما اعتبر اليسار ممثلا لتلك الطبقة الكادحة للفئات الاجتماعية المتحررة نوعاً ما من الهواجس الدينية ، وفي هذا الإطار يمكن القول إن تحديد مصطلحي اليمين واليسار دائما ما يستند إلي بعدين أساسيين هما : البعد الاقتصادي الذي يتحدد أساساً بطبيعة العلاقة مع وسائل الإنتاج، فاليمين يطالب بامتلاك تلك الأدوات وحرية السوق، بينما اليسار يدعو إلي العكس ، والبعد الأخر أيديولوجي حيث تحكم توجهات اليمين بشكل عام النظرة الدينية بينما تكون النظرة المادية العلمانية هي المحدد الأساسي لتوجهات اليسار (عسيلة، 2008، ص19) .

2.2.2 مفهوم اليمين الإسرائيلي

بالنسبة لفكرة اليمين في المجتمع الإسرائيلي فقد درج التمييز بين القوى والأحزاب السياسية الإسرائيلية إلي أحزاب يمين ووسط ويسار، مثلما هو الحال لدى التمييز بين القوى والأحزاب السياسية في أي مجتمع سياسي أخر (خالد، 1988، ص7)، لكن هذا التمييز استند إلى التقسيم الرائج في إسرائيل لمعسكري اليسار واليمين في البداية والذي اعتمد علي تقاليد تاريخية تمتد الى الصراع بين حركة العمل الصهيونية التي سيطرت علي اليشوف* من جهة، والحركة التصحيحية التي انشقت عن المؤتمر الصهيوني العالمي عام 1925 م (بقيادة فلادمير جابوتنسكي) من جهة أخرى، الأولي اشتراكية الطابع، والثانية ليبرالية الطابع، ولكن هذه التقسيمات الطبقية تغيرت تغيراً جذرياً مع التحول التدريجي الذي طرأ علي أجندة السياسة والمجتمع الإسرائيليين، والذي يشبه الي حد بعيد التحولات التي طرأت علي مفاهيم اليسار واليمين في أوروبا مع تطور الاقتصاد الرأسمالي، ومع ازدياد تأثير وسائل الاتصال في السياسة، فقد خسر اليسار قاعدته الاجتماعية و الشعبية، وبدأ يستند إلى طبقات وسطى

* اليوشوف: كلمة عبرية تعني مستوطنة أو استيطان، وكان هذا التعبير يطلق مجازاً علي المستوطنين الصهيونيين في فلسطين قبل قيام إسرائيل (محارب،1981، ص15).

جديدة متسعة باستمرار وتحول نحو اليمين الجديد، و حتى التقليدي في الحالة الإسرائيلية أيضاً إلى مخاطبة فئات شعبية واسعة لها مصلحة معيشية بتدخل الدولة في الاقتصاد، ورافق هذا التحول الاجتماعي الطبقي في بنية اليسار واليمين، وبخاصة منذ أواخر السبعينيات من القرن الماضي توزيع لليسار واليمين بموجب الاستعداد للتسوية التاريخية مع الدول العربية، والتي تبدأ بالاستعداد لتسوية إقليمية تشمل الانسحاب من كل الأراضي التي احتلت عام1967م، أو قسم منها مقابل الاعتراف بإسرائيل والسلام الشامل معها، ومن ثم ظهرت إحداثية جديدة يتدرج عليها اليسار والوسط واليمين (بشارة، 2005، ص245).

وبالتالي فقد أصبح ذلك التقسيم التقليدي المعروف للقوى السياسية لا ينسجم تماما مع واقع الحال بالنسبة للظاهرة السياسية الإسرائيلية و أن الحديث عن يمين ويسار في إسرائيل ليس له معنى فيما يتعلق بالمضامين المرتبطة بهذه المصطلحات بالنسبة للقضايا الاجتماعية والاقتصادية. بل يرجع التصنيف أساساً إلى الموقف من ثلاث قضايا أساسية هي: مصير المناطق العربية المحتلة، وعلاقة الدين بالدولة، والنظام الاقتصادي(خليفة، 2004، ص126-129).

ويستند تعريف اليمين في المجتمع الإسرائيلي بالنسبة للموقف من قضية الأرض والشعب الفلسطيني فينطلق اليمين من رفض عودة شبر واحد من الأراضي الفلسطينية المحتلة مؤكداً أنها تدخل في إطار ما يسمى أرض إسرائيل الكبرى ، كما يتراوح موقفه من الشعب الفلسطيني بين منحه الإدارة الذاتية في إطار السيادة الإسرائيلية وبين دعاوى الطرد والتهجير والإبادة الجماعية ، كما يستند تعريف اليمين إلي الموقف من علاقة الدين بالدولة حيث يراوح موقفه بين عدم فصل الدين عن الدولة وتطبيق المبادئ العامة للشريعة اليهودية دون الوصول إلي الدولة وبين تطبيق كامل مبادئ الشريعة اليهودية علي المجتمع وصولاً إلي الدولة الدينية، ويمكن القول إن اليمين في الفكر الإسرائيلي يقوم علي عدة مبادئ رئيسة هي : وجوب قيام دولة إسرائيل علي كل أرض فلسطين التاريخية ، وأن القوة

هي السبيل لقيام دولة إسرائيل وضمان استمرارها ، وبما أن الفلسطينيين هم جزء من الشعب العربي فمن المستحسن ترحيلهم إلي دول عربية أخري، حتى تكون إسرائيل دولة يهودية خالصة (عسلية، 2008، ص20) .

تتوافق الدراسة مع رأي الباحث في الشؤون الإسرائيلية (صالح النعامي) بأن تصنيف الأحزاب الإسرائيلية إلى يسار ويمين هو تصنيف ضبابي، فعلى صعيد السياسات الاجتماعية و الاقتصادية نجد أن أحزاب اليسار الإسرائيلي وبخلاف كل الأحزاب اليسارية في العالم تدافع عن اقتصاديات السوق والخصخصة، وإن كان الانتماء لليسار يعني تبني مواقف معتدلة من الصراع مع العرب وأن تحالف أحزاب اليسار والوسط ممثلة في " كاديما " والعمل هو الذي أدار الحرب على قطاع غزة عام 2009/2008، وهي الحرب التي لم تجرؤ أي حكومة في إسرائيل على شنها (النعامي، مارس2009).

وبمعني أخر فلقد همش هذا التقسيم العلاقة الضرورية مع الطابع الاجتماعي الطبقي لليسار او اليمين وعلي الرغم من التقاء التعريفين في بعض الحالات، فإنهما افترقا في حالات كثيرة أخري فلم تكن القوى الأكثر تمسكاً باشتراكية الدولة أو بالملكية الجمعية دائماً هي الأكثر تهادناً في الشأن الفلسطيني، كما كانت بعض القوى المؤيدة لحل الوسط مع الفلسطينيين ليبرالية الطابع في القضايا الاجتماعية أيضاً، ثم تعدلت المعايير من جديد ليصبح الاستعداد للتسوية الإقليمية موقفا وسطيا، وكذلك أصبح مجرد التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية موقفاً لا يميز اليسار بعد اسلو(بشارة، 2005، ص246).

يمكن القول إن التمييز بين اليمين واليسار في الخارطة الحزبية في إسرائيل قد تغير من مرحلة إلى أخري، حيث صُنف في كل مرحلة حسب طبيعة ظروفها السياسية والاجتماعية، وهذا يشير إلى أنه يمكن في مرحلة قادمة أن يكون هناك مفهوم آخر للتمييز بين القوى والأحزاب الإسرائيلية. لذلك

سيتم تناول جذور اليمين الإسرائيلي في الجزء التالي من هذه الدراسة وذلك منذ تأسيسه وتتبع مراحل تطوره، وتنظيمه السياسي، لمعرفة ماهي الأسس التي بنى عليها أفكاره ومنطلقاته الأيديولوجية.

3.2 الجذور التاريخية للفكر اليميني الإسرائيلي(مرحلة ما قبل قيام دولة إسرائيل عام 1948م)

لم يظهر اليمين الإسرائيلي أو يتبلور حديثاً فتاريخه تنظيمياً قديم يعود الي العشرينيات من القرن الماضي تقريباً، أما جذوره الفكرية فهي أكثر قدماً حيث نشأت وترعرعت في ظل المنظمة الصهيونية العالمية منذ نشأتها(جريس، 1986، ص160). وفي الواقع يتكون اليمين الإسرائيلي من اتجاهين: الأول اليمين العلماني/القومي، والأخر اليمين الديني، وللتعرف علي جذور فكر اليمين الإسرائيلي يتطلب منا عرضاً تاريخياً سريعاً لنشأة المنظمة الصهيونية العالمية وتبلورها، ومعرفة التيارات التي نشأت بداخلها والذي يعتبر التيار اليميني بشقيه القومي والديني أحد تلك التيارات.

1.3.2 الحركة الصهيونية

الصهيونية كلمة مشتقة من "صهيون" وهي كلمة عبرية موجودة في الكتاب المقدس، وتشير الي أحد أسماء القدس(Engel,2009,p1)، حيث تطمع الصهيونية أن تشيد فيها هيكل سليمان، وفي الاصطلاح فإن الصهيونية هي الدعوة الي استرداد اليهود لما يعتبرونه وطن آبائهم وأجدادهم، وبناء مجتمع وثقافة ودولة،حيث استغلت الحركة الصهيونية العقيدة الدينية اليهودية لكي تطالب بالحق التاريخي في فلسطين، وقد اتخذه دعاتها حجة للمناداة بالقومية اليهودية وسنداً للمطالبة بتحقيق الوعد الإلهي في أرض فلسطين ، والصهيونية بهذا المعني هي المرادف العملي للقومية اليهودية. وشأن كل الدعوات القومية التي ظهرت في أروبا في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين،فان الصهيونية تعتمد علي قراءة انتقائية خاصة لتاريخ اليهود ولتاريخ الوطن الذي تدعوهم الي التجمع فيه وهو

فلسطين والذي تطلق عليه "أرض إسرائيل" Ertz Isreal، وبهذه الانتقائية تقدم قراءتها الخاصة "للآخر" غير اليهودي (موسوعة المقاتل، ب.ت)

ظهرت الحركة الصهيونية إلي الوجود في أواخر القرن التاسع عشر وكانت أول مرة استخدمت فيها كلمة الصهيونية بهذا المعني والمفهوم عندما استخدمها الكاتب الألماني اليهودي "ناتان برنباوم ،Nathan Birnbaum" عام 1890م، ليصف بها الاتجاه السياسي الجديد آنذاك بين يهود أوربا، لقد استغل هذا الكاتب تلك اللفظة بهدف استثارة الحمية الدينية وابتعاث التعبئة الروحية لدي الجماعات اليهودية للانضواء تحت لواء هذا الاتجاه الجديد واعتناق مبادئه والعمل علي تحقيق أهدافه، ومنذ عام 1896 أصبح هذا المفهوم للصهيونية مرتبطا بالحركة السياسية التي كان يقودها تيودور هرتسل* والتي أسست بغية إقامة "وطن قومي يهودي " في فلسطين (ماضي، 1999، ص93)، والتي تبلورت عنها المنظمة الصهيونية العالمية عام 1897م في المؤتمر الصهيوني الأول الذي عقد في بازل بسويسرا(خالد، 1988، ص8).

كما وصفت المنظمة عند تأسيسها بأنها الإطار التنظيمي الذي يضم كل اليهود الذين يقبلون برنامج (بازل) ويسددون رسم العضوية، وقد أنيطت بها مهمة تحقيق الأهداف الصهيونية التي جسدها برنامج (بازل) وعلى رأسها إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين تضمنه القوى الاستعمارية في الغرب،وكانت المنظمة بمنزلة هيئة رسمية تمثل الحركة الصهيونية في مفاوضاتها مع الدول الاستعمارية الرئيسة آنذاك من أجل استمالة إحداها لتبنّي المشروع الصهيوني (المسيري، 2005، ص200).

* تيودور هرتسل(1860-1904): هو مؤسِّس الحركة الصهيونية. وضع نهاية للصهيونية التسللية ، ونجح في تطوير الخطاب الصهيوني المراوغ، كما نجح في إبرام العقد الصهيوني الصامت بين العالم الغربي والمنظمة الصهيونية باعتبارها ممثلاً غير منتخب ليهود العالم، وهو ما جعل توقيع وعد بلفور؛ أهم حدث في تاريخ الصهيونية، ممكناً. وقد خرجت كل الاتجاهات الصهيونية من تحت عباءته أو من ثنايا خطابه المراوغ .

إن النظر والتأمل في طبيعة الحركة الصهيونية، يدفع بالجزم بأنها حركة استعمارية شبيهة كل الشبه بالتيارات الاستعمارية التي عرفتها البلدان الأوربية الرأسمالية في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، والقرن العشرين، فقد نشأت الحركة الصهيونية في نفس الظرفية التاريخية التي تطور فيها الاستعمار الأوربي وتوخت نفس الأهداف ونفس الطرق ونفس الاصطلاحات كما اعتمدت علي القوى الامبريالية من أجل تحقيق أهدافها (المحجوبي،1990، ص51).

فقد تميزت الفترة التي نشأت فيها الصهيونية في أوروبا، بانتشار الأفكار القومية و العلمانية و التحررية وقيم المساواة والحرية، والتي عبرت عنها الثورة الفرنسية، وقد تأثرت الصهيونية بالفكر القومي الشرق أوروبي، والذي كان مختلفاً عن الفكر القومي الغرب أوروبي، ففي غرب أوروبا جرى بناء فكرة الأمة علي الجغرافيا السياسية، والتي سبقت فيها الدولة وجود الأمة، وهو أيضاً لا يشترط بناء الأمة لأي انتماء عرقي مسبق . أما في النموذج الشرق أوروبي (ألمانيا، ايطاليا، روسيا، البلقان) ، فإن المشروع القومي أساساً مشروع مبني علي أساس (عرقي – لغوي– وشائجي) تسبق فيه القومية وجود الدولة، فهي التي تقيم الدولة، وما الدولة ضمن هذا المنظور إلا أداة للمشروع القومي، فلما جاءت الصهيونية لتجيب عن المسألة اليهودية بواسطة الأدوات والمفاهيم القومية ذاتها التي كانت سائدة في أوروبا وخصوصاً في شرقها، كان لا بد لها أن تعرِّف نفسها بأنها صاحبة مشروع قومي، وعليها أن تعيد تعريف اليهود واليهودية بالمفاهيم الأوروبية القومية العلمانية السائدة، أي أن تموضع نفسها جغرافيا (زريق، 2011، ص5).

هكذا قامت الصهيونية ، التي يفترض أنها علمانية ، استخدمت الدين اليهودي باعتباره رابطة قومية تصهر جميع اليهود في مختلف الثقافات فثم شعب يهودي وقومية يهودية فقط، لقد نظر "تيودور هيرتسل" مؤسس الحركة الصهيونية إلى الدين اليهودي باعتباره السجاد الثمين الذي يسهل العبور الي

القومية ومقاومة توطين اليهود في البلاد التي يقيمون فيها،حيث قال في هذا: "سوف يقوم حاخاماتنا بتكريس جهودهم وطاقاتهم لخدمة فكرتنا، وسوف يغرسونها في نفوس الرعية اليهودية عن طريق الوعظ والإرشاد من منابر الصلاة، لن نسمح اذاً بظهور أية نزاعات"، واعتبر "ديفيد بن غريون" أول رئيس حكومة لإسرائيل، أن الدين "وسيلة مواصلات فقط، ولذلك يجب أن نبقى فيها بعض الوقت لا كل الوقت" (الحسني، 2010، ص63). وعلي الرغم من ذلك، فان العامل الديني يمثل المقوم الرئيس لما أسمته الحركة الصهيونية "القومية اليهودية" في إسرائيل، لقد استندت الحركة الصهيونية الي عنصر الدين جاعلةً منه ركيزةً أساسية في بناء دولتها المنشودة، وراحت في نفس الوقت تتقنع بالإيمان بفكرة "الولاء القومي" من أجل تحقيق المصالح الذاتية لليهود، وحمايتهم من عمليات الاضطهاد التي كانوا يتعرضون لها في المجتمعات الأوربية بسبب انتمائهم الديني. ذلك فضلاً عن اتخاذ الحركة الصهيونية من هذه الفكرة مبرراً تؤيد به مطالبها بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين (ماضي،1999، ص3).

وبالتالي يمكن القول إن الأفكار الصهيونية تطورت عبر الزمن وكذلك الظروف والبيئات الاجتماعية والثقافية والحركات الشعبية في أوربا التي أحاطت بها ، حيث تبلور داخل المنظمة الصهيونية عدة تيارات سياسية فكرية، يؤمن معظمها بالصهيونية السياسية ، ويشترك جميعها في هدف واحد، والجدير بالذكر هنا أنه لم يخلُ تاريخ المنظمة من الخلافات والصراعات بين تلك التيارات المختلفة وكذلك الانقسامات والانشقاقات ولكن لم تكن تلك الخلافات جوهرية بقدر ما هي تكتيكية تصب في المصلحة العليا للمشروع الصهيوني.

2.3.2 التيارات الصهيونية

تعددت التيارات والاتجاهات السياسية–الفكرية داخل الحركة الصهيونية، ونتناول هنا ثلاثة تيارات رئيسة تعد من أبرز التيارات الفاعلة وأهما وهي التي تمتد منها اغلب الأحزاب والقوى السياسية الموجودة اليوم في إسرائيل.

1.2.3.2 التيار الصهيوني الاشتراكي (العمالي)

هو تيار يدعي بان التركيب الاجتماعي والحضاري اليهودي مختلف عن غيره، وبالتالي فهو غير قادر علي الاندماج مع الأوساط الأخرى لهذا يدعو إلى برنامج عمل قائم علي تحقيق الأهداف الصهيونية علي أسس اشتراكية(الحسني،249,2010)، وقد ارتكز هذا التيار علي أفكار الصهيوني الروسي (بروبوروشوف) الذي عمد الي محاولة خلق منظومة فكرية ماركسية_صهيونية من خلال كتابه "المسألة القومية والصراع الطبقي" الصادر عام 1905م،هذا بالإضافة إلى أفكار الصهيوني الروسي (أهارون ديفيد غوردون) صاحب نظرية "دين العمل" حيث تقوم هذه النظرية على الدعوة إلى العودة إلى الزراعة والكف عن لعب دور السماسرة في المجتمع، وقد ذهب "ديفيد جوردون" بنفسه إلى فلسطين عام 1904م لكي يمارس استعمار الأرض واستيطانها، وقد ظهرت منظمات صهيونية في وقت مبكر من القرن الماضي، وذلك لإقامة الفكرة الصهيونية علي أسس اشتراكية، ولعل أكثرها أهمية ثلاث منظمات صهيونية شكلت فيما بعد في حركتهما الاندماجية والانشقاقية، الأحزاب العمالية"حركة العمل الصهيونية" او ما يعرف "باليسار الصهيوني"(خالد،1988،ص8). وتتمثل أشهر هذه المنظمات الصهيونية (خالد،1988،ص9–10):

أ-**منظمة عمال صهيون:** ظهرت في صورة جماعات صغيرة في أماكن مختلفة من روسيا في بداية القرن الماضي، ثم اندمجت تحت اسم "حزب العمال الاشتراكي الديمقراطي اليهودي الروسي" في عام 1905م. الذي أنشأ العديد من الفروع في النمسا وبولندا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية. وفي عام 1906م أنشأ فرعاً آخر في فلسطين.

ب. **منظمة "الحارس الفتي:** هاشومير هاتسعير": نشأت في بولندا بشرق أوروبا، وهي حركة زراعية شبه عسكرية، أعلنت منذ نشأتها، أن هدفها هو إقامة دولة اشتراكية في فلسطين، بالتعاون بين العرب واليهود (فكرة القومية الثنائية).

ج. **منظمة "العامل الفتي:** هابوئيل هاتسعير": تأسست في فلسطين عام 1906، على يد مهاجري شرق أوروبا، وأنشأت مستعمرات يهودية، بالاعتماد على العمل العبري واستبعاد العامل العربي .

وثمة منظمات صهيونية اشتراكية أخرى أقل أهمية من المنظمات الثلاث السابقة، مثل منظمة العمال الزراعيين، ومنظمة شباب صهيون، وقد شهدت بعض هذه المنظمات كثيراً من الانشقاقات والاندماجات والتي أدت في النهاية إلى تشكيل حزب "عمال أرض إسرائيل: الماباي" في عام 1930، وقد أنشق عن (الماباي) في عام 1944 ما سُمى بـ "الكتلة ب" التي أطلقت على نفسها اسم "وحدة العمل: (أحدوت هعفوداه) واندمجت مع منظمة "الحارس الفتى" ويساري "عمال صهيون" عام 1948 لتشكل حزب (العمال الموحد: المابام)، وفي عام 1954 انشقت "وحدة العمل" مرة أخرى عن "المابام"، وفي عام 1968م توحدت الأحزاب والكتل العمالية: "الماباي"، و"وحدة العمل " تحت اسم حزب العمل الإسرائيلي: مفليغت هعفودا هيسرئيليت"، وفي عام 1969م تشكل "حزب التجمع أو التحالف :المعراخ" من اتحاد حزبي "العمل" و"المابام" واستمر هذا التحالف حتى عام 1984م، حين خرج "المابام" من التجمع ليعود اسم "العمل" له من جديد(موسوعة المقاتل، ب.ت)

2.2.3.2 التيار الديني

لا يشذ التيار الديني للحركة الصهيونية عن بقية الاتجاهات الأخرى، فقد نما ونشأ في بيئة فكرية سياسية واجتماعية خارج أرض فلسطين، ونهل أصول الفكر من كتابات العديد من الحاخامات الصهاينة، منهم الحاخام صموئيل(موهيليفير) اللتواني الأصل. وهو الذي أسس حركة "المركز الروحي: المزراحي" عام 1902، في أوروبا، والتي أصبحت عضواً مستقلاً في المنظمة الصهيونية العالمية، وجناحها العمالي "العامل المزراحي: هبوئويل همزراحى"، الذي ظهر عام 1922م. وقد اتحد كلا الجناحين في حزب واحد عام 1956م باسم "الحزب القومي الديني_ المفدال" (خالد،1988،ص12).

كما نشأ خارج المنظمة الصهيونية تيار ديني لا يعترف بالصهيونية ، ويرى أن خلاص اليهود لا يمكن ان يتم بجهود بشرية، و يمثله حركة "أغودات إسرائيل العالمية"، التي اعتبرت الصهيونية خطراً علمانياً علي الديانة اليهودية ، ومن ثم اتخدت منها موقف الرفض والمجابهة (ماضي،1999،ص193)، وابتداء من عام 1935 بدأت أغودات إسرائيل تشهد تحولا جذريا نحو القبول بالأسس الصهيونية والتعاون مع الأحزاب الصهيونية الأخرى، والتنسيق مع المنظمة الصهيونية العالمية والمطالبة بإقامة دولة يهودية في فلسطين علي أسس الثوراة (خالد،1988،ص13).

وتلاحظ الدراسة هنا أنَّ الحركة الصهيونية في البداية كما ذكرنا سابقاً أخذت طابعاً قومياً علمانياً، خلال الفترة التي نشأت فيها ، هذا بالإضافة إلى أنها كانت مرفوضة من قبل بعض الاتجاهات الدينية، فلماذا إذاً تم تهويدها وتشبثها بالدين اليهودي، أو باليهودية بصورة عامة؟ فالواقع أن الصهيونية حاولت أن تستأثر بعالم الرموز اليهودية ذاته، وأن توظِّف المصطلحات الدينية الأصل لتحقيق أهدافها، مثل "أورشليم"، "صهيون" ،"ارض إسرائيل"، "الخلاص"، "جمع الشتات"، "خلاص الأرض"، ...الخ، وهذه المصطلحات أخرجت من سياقها وأعيد صوغها وتفسيرها بشكل علماني قومي

من اجل خدمة المشروع الصهيوني، لذلك يمكننا القول إن التيار الديني يقف تحت مظلة معسكر اليمين الصهيوني.

3.2.3.2 التيار الصهيوني اللبرالي (اليميني)

في الوقت الذي كان الجناح العمالي الصهيوني يبلور عقيدته، في ظل سياسة الوطن القومي ، ويعيد تنظيم نفسه ويقيم المؤسسات المختلفة، السياسية والاقتصادية والاجتماعية التابعة له، ضمن مخطط رص صفوفه وتقوية نفوذه، كانت التيارات الصهيونية الأخرى ومعظمها ذو اتجاهات يمينية، معتدلة أو متشددة ، تحاول القيام بالعمل ذاته أيضاً. إلا أن نشاط الفئات اليمينية تم علي نطاق ضيق، بالمقارنة مع نشاط التيارات العمالية وجاء متأخراً عنه في فلسطين علي الأقل بنحو ربع قرن من الزمن. فخلال العشرينات من القرن الماضي فقط ظهرت في فلسطين مجموعات مؤيدة للصهيونيين العموميين، وهي التيار الصهيوني اليميني المعتدل الذي كان مسيطرا آنذاك ، من حيث كثرته العددية، على المنظمة الصهيونية العالمية ،وكان هذا الاتجاه بزعامة حاييم ويزمان ذو الصبغة البيرالية، يسعى إلى إقامة دولة يهودية في فلسطين على الأسس الرأسمالية البحتة(جريس،1986،ص162).

وتبلور أيضاً خلال هذه الفترة في فلسطين وخارجها، ومن خلال المعارضة للسياسة الصهيونية الرسمية التي مثلها "حاييم ويزمان" وصحبه، تيار يميني أخر، أكثر تشدداً، ناصب الجناح العمالي العداء ودخل معه في صراع مرير. ولم يكن ذلك التيار اليميني المتشدد في البداية الا شكلا أخر للخلاف القديم بين الصهيونيين "السياسيين" و"العمليين" الذي استحكم بالمنظمة الصهيونية خلال عهد هرتسل وبعد وفاته(جريس،1986،ص163).

وخلاصة ذلك الخلاف بين وجهات نظر أصحاب تلك الصهيونيتين هو أن "السياسيين" كانوا ينادون بضرورة حصول الحركة الصهيونية أولا وقبل كل شيء آخر علي ضمانات سياسية واعتراف علني من قبل دولة أو مجموعة من الدول المعنية بسيادة المنظمة الصهيونية علي فلسطين وجوارها، وحقها في إقامة دولة لليهود فيها.وبعد ذلك فقط تبدأ عملية نقل اليهود من بلدانهم بإشراف تلك الدول وحمايتهم، أما المعارضون العمليون فكانوا يطالبون بتشجيع الاستيطان الفعلي في فلسطين، مهما كانت الظروف، ثم السعي في الوقت نفسه للحصول علي الضمانات والاعتراف الدولي(جريس،1978،ص11). وقد تركز الخلاف هذه المرة حول قضايا ومواقف محددة للغاية: طبيعة الانتداب وفحواه ومداه، وموقف الصهيونيين منه من ناحية، ومن العرب من ناحية أخرى وكيفية إنشاء الوطن القومي اليهودي ومنظومة تركيب المجتمع الصهيوني وغير ذلك من المسائل التي كانت تشغل بال كل صهيوني، وكان أول من بادر إلي استئناف ذلك الخلاف القديم وذلك بعد تحديثه لينطبق علي الأوضاع الجديدة التي سادت في فلسطين بعد الانتداب البريطاني الزعيم والكاتب الصهيوني "ماكس نورداو" Max Nordau(جريس،1986،ص164). ويعد هذا المفكر الجد الأكبر للفكر اليميني الصهيوني.

أعلام الفكر اليميني الصهيوني

سنتناول هنا أبرز رواد الفكر اليميني الصهيوني، وأفكارهم ، ومواقفهم السياسية من بعض القضايا، أمثال (ماكس نورداو) و(فلادمير جابوتنسكي)، واللذين شكلوا نقطة الارتكاز التنظيمية الشخصية للحركة التصحيحية التي انبثق عنها اليمين الإسرائيلي.

ماكس نورداو Max Nordau

ماكس نورداو هو مفكر يهودي ألماني، وزعيم صهيوني سياسي. اسمه الأصلي سيمون ماكسيميليان سودفيلد، وقد غيَّر اسمه إلى ماكس نورداو أي ماكس النوردي. وُلد في المجر حيث تلقَّى

دروساً في اللغة العبرية على يد أبيه، ولكن نورداو،مع هذا بدأ يبتعد عن التقاليد اليهودية وينغمس في الثقافة الألمانية مثل (هرتزل)، وقد اعتبر نورداو نفسه وهو في ذروة حياته الأدبية مواطناً أوربياً لا وطن له ولا قومية، وقد كان متأثراً في تفكيره بكلٍ من (نيتشه) و(فاجنر) و(زولا) و(إبسن)، وقد دعا قبل تبنِّيه العقيدة الصهيونية إلى حل مشاكل أوربا الاجتماعية بالعنف وذلك عن طريق تصدير فائضها البشري إلى الشرق (المسيري، 2005، ص276).

ماكس نورداو والفكر الصهيوني

في عام 1892، تعرَّف (هرتزل) إلى (نورداو) وفاتحه في فكرة الدولة الصهيونية فوافق عليها ثم أصبح بعدها ساعد هرتزل الأيمن. وقد كان لاعتناق نوردو العقيدة الصهيونية فضل كبير في إظهارها بمظهر تقدُّمي أمام المثقفين اليهود في العالم الغربي. وقد ألقى نوردو الخطاب الافتتاحي عن وضع اليهود في العالم، وذلك خلال المؤتمر الصهيوني الأول 1897م، واستمر على هذا المنوال حتى المؤتمر العاشر عام1911م. وكان نورداو يعتبر نفسه تلميذاً لهرتزل، ويصف كتابه دولة اليهود بأنه عمل عظيم ونبوءة، وبأنه "كتاب سيحل محل العهد القديم"، ويمكن القول بأنه كان وريث هرتزل الحقيقي، أي وريث الصهيونية الدبلوماسية، وهو من أهم المساهمين في صياغتها. وقد كان نورداو صهيونياً دبلوماسياً متطرفاً لا يميل إلى الصياغة الإثنية (دينية كانت أو علمانية)، ولا إلى الصياغة العمالية الاشتراكية، بل كان يرى الصهيونية حركة لإخلاء أوربا من اليهود بنقلهم إلى أي مكان وفي أقصر وقت. وقد ظل طوال حياته يهاجم التيارات الصهيونية الأخرى(المسيري، 2005،ص277).

ينطلق فكر نورداو الصهيوني من مبدأ: أن حركة الانعتاق هي حجر الزاوية الأساسي في تاريخ الجماعات اليهودية، فقد كانت نتاج الحركة العقلانية في الغرب، وقد منحت هذه الحركةُ اليهودَ حقوقاً

سياسية، ولكنها لم تُغيِّر الواقع الاجتماعي. وكان نورداو من أكثر المفكرين الصهاينة إيماناً بعدالة معاداة اليهود ووجاهتها. وكان، مثل هرتزل، لا يعرف عن اليهودية إلا القليل، بل كان يرى أنها شيء مقزز وأنها هي المسئولة عن مصيبة اليهود. ولذا، فإن الحل هو الصهيونية التي ستريح أوربا من اليهود وتمنحهم هوية جماعية جديدة. فالصهيونية تعرض حل المسألة اليهودية في إطار السياسة العالمية (أي الإمبريالية) عن طريق نقلهم إلى فلسطين(المسيري،2005،ص277)

وقد أدرك نورداو كذلك الطبيعة الإحلالية للمشروع الصهيوني، وتَوصَّل إلى أن إنجلترا هي القوة الاستعمارية الكبرى التي تستطيع أن تتبنَّى المشروع الصهيوني وتضعه موضع التنفيذ، وكان متيقناً من أن العرب سيعارضون المشروع الصهيوني فبدأ يفسر الثورة العربية تفسيراً يؤدي إلى تغييبها. فالثورة العربية في رأيه، تمت بقيادة المسيحيين وبعض المسلمين المتعصبين الذين أثاروا مشاعر الفلاحين الجهلة. والقومية العربية وهمٌ، ولا توجد أمة عربية بمفهوم المدنية الأوربية، والعرب مجرد قبائل وفلاحين متنازعين، وبإمكان الصهاينة التفاهم مع العرب، وإقامة علاقات طبيعية معهم لو وجِّهت اهتماماتهم بعيداً عن فلسطين (المسيري، 2005، ص278).

غير انه لم يمر إلا وقت قصير حتى خابت آمال نورداو في إقامة علاقات بين العرب والصهيونيين الوافدين إلى فلسطين، خصوصاً أثر تصاعد مقاومة العرب للمشاريع البريطانية الهادفة الي إقامة وطن قومي لليهود، ولذلك راح يشكو من" أن الصعوبة الكبرى التي تواجهها الصهيونية هي في كون البلد الذي تريد استيطانه بعيدا جداً عن أن يكون خالياً من السكان الذين يبدو أنهم غير مشتاقين أبداً لمستوطنين جدد". ولكن رغم هذه المواقف المعارضة لم يقم نورداو بأي نشاط تنظيمي لجمع المؤيدين حوله، رغم أن آراءه كانت قد تفشت مع وفاته عام 1923م بين دوائر صهيونية عدة في فلسطين وخارجها خصوصاً بين أولئك الذين ضاقوا ذرعاً من سياسة حاييم وايزمان ومؤيدوه، وأما ما لم يحاول نورداو صنعه فقد نفذه "فلادمير جابوتنسكي (جريس، 1986، ص166).

فلادمير جابوتنسكي

هو زعيم صهيوني متطرف ، وقائد حركة الصهيونيين التنقيحيين، ولد عام 1880م في روسيا لعائلة تنتمي إلي الطبقة الوسطي، وشارك في المؤتمرات الصهيونية في مطلع القرن العشرين، كما أصبح عضواً في اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية العالمية عام 1921، وأسس في الثلاثينيات منظمة عمالية صهيونية تنافس الهستدروت، وذلك من مواقع مؤيدة للرأسمالية من أجل إقامة مجتمع صهيوني يميني رأسمالي (الكيالي، 1988، ص13).

تبنى جابوتنسكي الكثير من أفكار الفلاسفة أمثال (توماس) و (هوبز) و(نيتشه) كما تأثر بالفكر الداروني والفاشي. وبدأ جابوتنسكي نشاطه الصهيوني عام 1903 بحضور المؤتمر الصهيوني السادس 1903م، فاطَّلع على كتابات الصهاينة الأوائل، مثل ليوبنسكر و تيدور هرتزل وليلينبلوم ، كما يعتبره البعض أحد أكبر رموز التطرف في تاريخ الحركة الصهيونية (الحسني،2010 ، ص389)، ويعد أيضاً الأب الشرعي للمنظمات الإرهابية اليهودية، ومؤسس منظمة الشبيبة " بيتار" التي تول قيادتها ليحقق المشروع الصهيوني (غوانمة،2002، ص60).

وينطلق جابوتنسكي من الفكر القومي "العضوي"*، فالأمة كيان عضوي مستقل وقيمة مطلقة صافية لا تشوبها أية شوائب ولا تحتاج إلى أية نقط مرجعية خارجها، فهي مطلق مكتف بذاته يجب أن تُستبعَد كل العناصر الأخرى الدخيلة مثل الدين والاشتراكية، حيث يرفض جابوتنسكي الدين اليهودي تماماً، فهو يدور في " الحلولية"* بدون إله، ولذا فقد صرح بأن الشعب اليهودي هو المعبد الذي يتعبد فيه. وهو على كلٍّ لم يكن يعرف اليهودية بقدرٍ كافٍ، فكان يرى أن الصهيونية يجب أن

* «الشعب العضوي» هو الشعب الذي يترابط أعضاؤه ترابُط الأجزاء في الكائن العضوي الواحد والذي تربطه رابطة عضوية بأرضه وتراثه. ويُشار إلى الفكر القومي، الذي يَصدُر عن مفهوم الشعب باعتباره الفولك أو الكيان العضوي المتماسك، بعبارة «الفكر القومي العضوي»، ويُقال له أيضاً القومية العضوية.

* الحلولية تعني إن الإله يحل في بعض بني الإنسان، وقد عرفت هذه الفكرة في النصرانية بفكرة اتحاد اللاهوت بالناسوت، حيث يزعمون أن الله حل في المسيح.

تظل بمنأى عن اليهودية وألا تبتلع إلا أصغر جرعة منها، ولكنه بطبيعة الحال لم يمانع في مرحلة لاحقة (بعد عام 1932) من توظيف الدين في خدمة الصهيونية (غوانمة، 2002، ص284). لقد اعتبر جابوتنسكي الديانة اليهودية بديلاً للوطن في الشتات ، وأنها نجحت في الحفاظ علي شخصية اليهود ، وتاريخهم وجوهرهم القومي في المنفي والشتات، وان لا حاجة لها بعد قيام الدولة، لان الدولة ستحافظ علي الوجود القومي والشخصية التاريخية لليهود. وفي خطابه الافتتاحي خلال المؤتمر التأسيسي للحركة الصهيونية الجديدة "هتساح" طالب بفصل الدين عن الدولة، علي المستوي المؤسساتي(يعكوف،1965 ،ص217-218).

كما تعود الجذور الفكرية اليمينية المتطرفة لجابوتنسكي وأتباعه المتشددين إلى الفكر اليميني الراديكالي الأوروبي، وقد تبلور الفكر السياسي لذلك الزعيم الصهيوني في خضم الأحداث والنشاط السياسي العسكري الذي ساد بعد الحرب العالمية الأولى في أوروبا ، حيث نادي الزعيم البولندي "فيلسودسكي" بتحرير بولندا من روسيا وإقامة دولتها ، وإعادة أمجادها، علي حدودها التاريخية قبل اقتسامها عام 1772م، معتمداً علي القوة العسكرية، والذي استطاع أن يربط "إعادة أمجاد بولندا بإعادة حدودها التاريخية".كما يمكن ان نجد هذا الربط بشكل واضح أيضا في الفكر الفاشي الايطالي علي يد موسيليني-(الإمبراطورية الرومانية وإعادة أمجادها)-، وكذلك في الفكر النازي الألماني علي يد هتلر-(المجال الحيوي)-. وبما أن اليمينيين الراديكاليين يعزون الانتصارات العسكرية إلى شخصية القائد وليس الي متغيرات أخرى مثل العمل الدبلوماسي وغيره، فان تلك الشخصية تعتبر العمود الفقري في الأحزاب اليمينية الراديكالية (درويش، 1996، ص9).

كما يمكن اعتبار القوة العسكرية باعتبارها عاملاً حاسماً في الصراعات العالمية، والتاريخ أو الماضي باعتباره مصدر الإلهام الحضاري، والتركيز علي خدمة الأمة ككل من أهم مميزات الفكر

اليميني الراديكالي الأوروبي، فلقد كان هذا هو الجو السياسي الذي نما وترعرع فيه فكر جابوتنسكي ، فمنذ ممارسته للسياسة تبني تلك الأفكار والمبادئ من أجل بناء الوطن القومي لليهود في فلسطين، كما اعتمد عليها في تأسيس حركة الشبيبة "بيتار" عام 1923م وحركة الإصلاحيين الصهيونيين عام 1925م، والحركة العسكرية "اتسل" عام 1937م. كما رأي جابوتنسكي نفسه قائداً ومرشداً روحياً وسياسياً معارضاً للسياسة الصهيونية الرسمية بزعامة حاييم وايزمان، بالإضافة إلى معارضته للجناح الصهيوني العمالي (درويش، 1996، ص10).

فمن خلال معارضته لسياسة وايزمان استطاع جابوتنسكي أن يقدم وحده البديل علي الصعيد النظري علي الأقل لما نادي به منظرو الحركة الصهيونية وزعماؤها وخصوصاً العماليين منهم، وذلك بواسطة مؤلفاته، وخطبه وممارساته، فلقد أصبح الأب الروحي للصهيونيين اليمينيين ، وتمتع بتأثير سحري علي أتباعه، حيث نادى إلي اتباع الأسلوب السياسي، في النشاط الصهيوني كوسيلة لتحقيق أهداف الصهيونية، وانطلاقاً من مواقفه هذه ، فقد هاجم "الاشتراكين" بعنف، لاعتقاده بأن الاشتراكية غير ملائمة لتحقيق الهدف الصهيوني، وأن التأكيد علي تجسيد الأفكار الاشتراكية سيؤدي إلى ردع الكثيرين من المهاجرين اليهود، حيث إن الطبقة المتوسطة كانت تشكل غالبية اليهود في المهجر فإذا لم يتم إنشاء مصادر عمل تلائم تلك الطبقة فإن الهجرة ستتقلص بشكل كبير (بيلع،1987،ص 51).

كما أن آراءه هذه التي نشط أنصاره في ترويجها، أثارت حفيظة العمال الصهيونيين، وعملت علي زيادة الهوة بينهم وبين اليمينيين، وقسم هذا الخلاف الصهيونيين عقائدياً -علي الأقل- إلي شطرين متخاصمين، وكان جابوتينسكي علي خلاف عميق- تكتيكياً علي الأقل- مع الجناح العمالي والقيادة الصهيونية الرسمية بالنسبة إلي الموقف من العرب، وأساس هذا الاختلاف هو أن جابوتينسكي

يؤكد علي ضرورة الإفصاح علنياً عن أهداف الصهيونية، علي عكس الآخرين الذين كانو يتبعون أسلوب المراوغة والتضليل خوفاً من استفزاز العرب وتصلب مواقفهم (جريس، 1986، ص171).

ا- جابوتنسكي والقضية الفلسطينية

يعد جابوتنسكي من حيث توجهاته الفكرية والسياسية ليبرالياً، فهو يؤمن بالمساواة التامة بين الأفراد علي تباين خلفياتهم العرقية والدينية المختلفة. وينسب إليه شعار مشهور يقول "إن كل فرد هو ملك"، والذي يعني حق الفرد في التمتع المطلق بحريات مختلفة مثل التعبير عن (الرأي، الدين، وغيره...) وعلي ضوء توجهاته اللبرالية هذه، تبرز للعيان مفارقة مواقفه من القضية الفلسطينية وعدم مبالاته إزاء الثمن الإنساني الذي سيدفعه الفلسطينيون تسديداً لفاتورة برنامجه القومي الإقصائي في فلسطين، ويشير جابوتنسكي في مقالة(الصهيونية وأرض إسرائيل) الذي كتبها في عام 1905م، إلى أن اختياره لفلسطين لا ينبع من عاطفة أو غريزة فطرية وإنما هو مبني علي اعتبارات عقلانية عملية تقتضي هذا الاختيار، حيث يقول" إن العلاقة بين الصهيونية وصهيون بالنسبة لنا ليست مجرد مسألة غريزة أو عاطفة قوية يجب المحافظة عليها، وإنما هو استنتاج راسخ شديد الأهمية ينبع من اعتبارات وضعية خالصة"، فالاعتبار الأول الذي يطرحه في مقالته هو "إرادة الشعب" أي ان البقعة الوحيدة القادرة علي اجتذاب الشعب اليهودي إليها هي فلسطين بحكم الرابطة الدينية، أما الاعتبار الثاني فهو وجود قرابة 80 ألف يهودي يعيشون في فلسطين، وهذا يمكن ان يشكل قاعدة اقتصادية وديمغرافية يمكن تطويرها، والاعتبار الآخر الذي يطرحه جابوتنسكي كمبرر عقلاني لاختيار فلسطين كهدف إقليمي للحركة الصهيونية، هو حالة ضعف الفلسطينيين علي جميع المستويات (أبوسمرة، 2010، ص8).

وفي ذات السياق فإن هذا الطرح يعتبر من أهم الاعتبارات التي شكلت حافزا قويا للمنظمة الصهيونية العالمية لاختيار فلسطين ليقيموا فيها وطنهم، ولاعتقادهم بان العرب لا يشكلون قوة سياسية منظمة وقوية يمكن أن تحول دون تنفيذ مشروعهم. لقد دعا جابوتنسكي الي خلق أغلبية يهودية في أرض إسرائيل عن طريق تطهيرها من العرب، بحجة أن توحيد اليهود لن يتم إلا فوق أرضهم القومية والتي هي في أرض إسرائيل (يعكوف، 1965، ص212). كما رأى جابوتنسكي أن الهجرة اليهودية لفلسطين، تتطلب تدفق عشرات الآلاف من اليهود إلى فلسطين، وفي نفس الوقت يتم تهجير عشرات الآلاف من الفلسطينيين الي خارج فلسطين، وذلك من أجل خلق توازن ديموغرافي لصالح اليهود، ومن ثم تحويل فلسطين إلى وطن يهودي بحكم ذاتي وأغلبية يهودية، ويري أيضاً أن الوطن القومي اليهودي لا يعني شيء بدون السماح للجماعات اليهودية ، بتحقيق أمالها وطموحاتها في العيش في مجتمعات ذات ثقافة يهودية، وامتلاك فرصة لتطوير هذه المجتمعات. وهذا يتطلب الاعتراف بالحق في الوجود مهما كانت التضحيات (Shindler, 2006, p86-88).

لقد اتسم موقف جابوتنسكي تجاه المسالة الفلسطينية بالانسجام بين الأيديولوجي والسياسي، ولكونه رجل معارضة فقد كان أقل تأثراً بالتناقضات بين المنطلقات الأيدلوجية وبين حدود الإمكانيات السياسية في ظل ضغوطات الواقع المحلي والدولي وقيودهما ، لذلك لم تنشأ في موقفه من المسالة الفلسطينية أية فجوة بين البعد الأيديولوجي وبعد الممارسة السياسية، ولقد سعي هو وأتباعه إلي حسم النزاع بشكل أحادي الجانب سواء باستخدام القوة، أو من خلال الدعم البريطاني (ابوسمرة، 2010، ص19).

يمكن القول إن جابوتنسكي يعدّ الملهم الفكري الأساسي لزعماء لليمين الإسرائيلي، فمثلاً أفكار (آرييل شارون) وخاصة فيما يتعلق بالحلول الأحادية الجانب مستوحاة من فكر جابوتنسكي الذي يعد من أوضح منظري الحركة الصهيونية للصراع مع الفلسطينيين، وهو صاحب نظرية "الجدار الحديدي".

ب- جابوتنسكي والجدار الحديدي

دعا جابوتنسكي إلي التعامل مع العرب في ارض إسرائيل كشعب لديه مشاعره القومية، ويعي تماماً مخاطر تزايد الهجرة اليهودية، ومن الطبيعي أنه سيحاول محاربتنا إذا اتيح له ذلك، ولقد اقترح بوضع "جدار حديدي" أي قوة دفاعية تكون قادرة علي إقناع العرب بأنهم لن يستطيعوا النيل منهم أبداً. وأنه من الأفضل لهم التسليم بها حتى يحاولوا الاستفادة من مزايا حالة السلم مع اليهود، كما بارك تشكيل "الدفاع القومي" الذي أصبح في وقت لاحق تنظيم "الاتسل" والذي كان جابوتنسكي زعيمه بغير منازع مع أنه تعذر عليه قيادته بصورة مباشرة (بيلع، 1987، ص47). وينطلق جابوتنسكي في فلسفته لتفسير نظريته" الجدار الحديدي"، بالتساؤلات حول ما هو العدل والمنطق؟ ، وأن كل مسألة منطقية هي مسألة عادلة، وهل الشعب الذي لا يمتلك أرضا ويحارب لأجل وطن قومي حلم غير منطقي؟، والشعوب تعيش في البراح؛ ليبقى الشعب اليهودي بدون أرض، هذا هو المنطق، أما عندما يريد اليهود أن يعيشوا في أرض إسرائيل فإن هذا غير منطقي، وهنا يري جابوتنسكي أن المنطق غير عادل ، وبالتالي فهو يريد التمرد عليه ، وذلك من خلال دعوته بمصادرة الأراضي من العرب لأنهم يمتلكون الكثير من الأراضي في العالم، واعتبر هذا هو المنطق العادل، ومن أجل هذه الحقيقة العادلة المقدسة حسب رأيه ، يجب علي اليهود أن يحاربوا، ويستخدموا القوة ويبنوا جيشاً قوياً قادراً علي ردع العرب إذا فكروا في مقاومة اليهود (ندفيه، 1980، ص242).

لقد استطاع جابوتنسكي عام1919م إقناع بعض الزعماء الصهاينة في فلسطين بان عليهم إنشاء "قوات دفاع يهودية" ، في الوقت الذي كان إنشاء منظمات عسكرية محظوراً من الناحية القانونية ، لكن جابوتنسكي أصر بأنهم سيتدربون بصورة معلنة وحتى لو أُلقي القبض علي بعضهم؛ فالصهاينة برأيه لهم الحق في الدفاع عن أنفسهم في الوطن القومي اليهودي (بيرنر، 1990، ص57).

وقد لخص جابوتنسكي برنامجه في صيغة موجزة علي النحو الأتي: "هدف الصهيونية هو الدولة اليهودية وامتدادها الإقليمي علي جانبي نهر الأردن ونظامها هو الاستيطان الشامل، وحل المشكلة المالية هو القرض الوطني، ولا يمكن تحقيق هذه المبادئ الأربعة بدون التأيد الدولي ؛ ولذلك فإن وصية الساعة هي حملة سياسية جديدة، وعسكرة الشباب اليهودي في أرض إسرائيل والشتات" (شاش، 1996، ص51). وقد شكلت رؤية جابوتنسكي للجدار الحديد ذريعة للمعارك العدوانية التي خاضتها دولة إسرائيل من أجل توسيع حدودها، والذين قادوها هم خصوم جابوتنسكي قبل إقامة دولة إسرائيل ، وهذا يعني أن اتفاق اليمين والوسط واليسار علي ترجمة أفكار جابوتنسكي الي واقع معاش ، والذي استمر هذا التوافق بعد مماته؛ مما يدلل علي تسليم الأحزاب السياسية الإسرائيلية بإستراتيجية فكره رغم الخلافات الأيديولوجية والسياسية القديمة والحالية (عمرو، 2009، ص11).

ج- جابوتنسكي و الحركة الصهيونية التصحيحية

ينبع هذا التيار الصهيوني من فكر جابوتنسكي وقد ظهر داخل المنظمة الصهيونية عام1923م بهدف تصحيح أو تنقيح أو مراجعة السياسة الصهيونية ، وقد كانت هذه المحاولة هي الأولى من نوعها داخل الحركة الصهيونية من جانب أعضاء الطبقة الوسطى ولعل هذا يعود إلى الأصول الطبقية لموجات الهجرة الصهيونية المختلفة، فأعضاء الموجة الأولى والثانية أتوا أساساً من صفوف البورجوازية الصغيرة، ولم يكونوا يملكون شيئاً، ولكن فلسطين شهدت ابتداءً من عشرينيات القرن

الماضي وحتى بداية منتصف الأربعينيات وصول الموجات الثالثة والرابعة والخامسة التي ضمت في صفوفها أعداداً كبيرة من صغار الرأسماليين وأصحاب العمل، كما أرسلت الحركة التصحيحية أربعة مندوبين إلى المؤتمر الصهيوني الرابع عشر عام 1925 (المسيري، 2005، ص281). ولقد تبنت هذه الحركة هذا الاسم لأنها أرادت الإصلاح أو التصحيح في الأسس السياسية للحركة الصهيونية العالمية ، تحديدا في مسالة العلاقة مع بريطانيا ، وكانت أهم أهداف هذه الحركة الحصول علي أغلبية عبرية في أرض إسرائيل، و إنشاء دولة صهيون على ضفتي نهر الأردن . رفع أية قيود على الهجرة اليهودية إلى فلسطين ، ومصادرة جميع الأراضي المزروعة والعامة في فلسطين، ووضعها تحت تصرُّف الحركة الصهيونية (درون، 1983، ص55).

وجِد الإرث الأيديولوجي للحركة التصحيحية، استمرارية في كل من الفرعين: الأول المنظمة العسكرية القومية(الأرغون)، وتعرف أيضاً "اتسل" وهي منظمة سرية أسست عام 1931، والتي تزعمها "مناحم بيغن" (الذي أصبح لاحقاً رئيساً للحكومة)، والتي قامت بالعديد من أعمال القتل والمجازر بالفلسطينيين كمجزرة دير ياسين عام 1948م، والفرع الآخر" ليحي"(لوحامي حيروت يسرائيل)، المعروفة أيضاً بعصابة شتيرن نسبة الي مؤسسها "أبراهام شتيرن"، والتي انفصلت عن الأرغون عام 1940م، ومنذ 1942 م شارك في قيادة "ليحي" "يتساحق شامير" الذي أصبح لاحقاً زعيم حزب الليكود ورئيساً للحكومة"(مصالحة،2001،ص74)، كما أعلنت هذه المنظمة الحرب علي البريطانيين من أجل إقامة إسرائيل الكبرى وتحرير أرض إسرائيل من العرب والفلسطينيين(Sprinzak,1991,p27)، وهذه العصابة شاركت أيضا الأرغون في مجزرة دير ياسين التي راح ضحيتها 250 فلسطينياً ، واعتبر يسرائيل إلداد مسؤول الأيدولوجيا والدعاية في ليحي، إن مجزرة دير ياسين تعبير حقيقي عن ليحي كحركة سياسية يمينية، وأوضح الداد أن المدبجة بينت بوضوح الحاجة الي "تحويل القدس إلى نقطة إستراتيجية للثورة العبرية""(مصالحة،2001، ص77).

وفي السياق ذاته فقد نشأت هذه العصابات اليهودية وترعرعت تحت ظلال الاحتلال البريطاني لفلسطين، ومكنت اليوشوف اليهودي من إقامة الدولة اليهودية عام 1948، كما شكل جزء منها بعد ذلك مع منظمة "الهاجناة" اللبنة الأساسية للجيش الإسرائيلي، بالإضافة إلي تحول الجزء الآخر إلى أحزاب سياسية(محارب،1981،ص15).

وبالتالي يمكن القول هنا إن القدس شكلت ومازالت تشكل حجر الزاوية في الفكر الصهيوني، وخاصة الفكر اليميني الذي يصرح دائماً علناً، بوحدة القدس كاملة بدون تقسيم ولا يمكن التنازل عن أي جزء منها، ويعمل علي تهويدها، فمنذ اشتقاق اسم الحركة الصهيونية لاسمها من جبل "صهيون" الموجود بالقدس ، كانت القدس حاضرة في الفكر الصهيوني ، المستند علي مزاعم توراتية؛ من أجل استعطاف اليهود في العالم للالتفاف حول الحركة الصهيونية، لتنفيذ مشروعها الاستيطاني الصهيوني في فلسطين. فان فكر جابوتنسكي والحركة التصحيحية ما زال يحظى باهتمام من قبل الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي للأحزاب اليمينية وعلي رأسها "حزب الليكود" بعد قيام الدولة عام 1948، وما زال يؤثر في صياغة الاستراتيجيات السياسية والأمنية لدولة إسرائيل، ويبدو ذلك واضحا من خلال استمرار الهجرة اليهودية إلى أرض فلسطين وممارسة السياسات الاستيطانية وخاصة في مدينة القدس.

4.2 مرحلة ما بعد قيام الدولة عام (1948) والتنظيمات السياسية لليمين الصهيوني

بعد أن قدمنا عرضاً فيما سبق، للتيارات الأساسية في الحركة الصهيونية، والتي وجدت امتداداتها الفكرية، والتنظيمية بعد إقامة دولة إسرائيل عام 1948، ممثلة في الأحزاب والقوى السياسية الإسرائيلية، وإذا استثنينا التيار الصهيوني العمالي بأحزابه ومنظماته، باعتباره تياراً يسارياً مع التحفظ الذي يمليه واقع الحال، فان التيارين الآخرين، يعدان معاً أصل أحزاب اليمين الإسرائيلي.

في الواقع يضم اليمين الإسرائيلي كلاً من اليمين العَلماني(القومي)، وعلي رأسه "تكتل الليكود"، وريث "حيروت" و"اللبراليين"، بالإضافة لليمين الديني، المتمثل حالياً بمجموعة من الأحزاب الدينية، والتي تعتبر امتداد "المزراحي" و"أغودات إسرائيل"، هذا بالإضافة أيضاً، إلي ما يمكن اعتباره "اليمين الجديد" الذي يضم أحزاباً وحركات ومنظمات أكثر عنصرية وتطرفاً وفاشية وكرها للعرب من غيرها من الأحزاب الإسرائيلية الأخرى، ونخص بالذكر حركات"هتحيا- تسومت"، "غوش امونيم"، و"كاخ"، والتنظيمات السرية اليهودية التي تعتمد العنف والإرهاب المسلح أسلوباً لها في تحقيق الأهداف الصهيونية، وهي في غالبيتها ، امتدادات انشقاقية لليمين العلماني والديني (خالد،1988، ص14).

1.4.2 أحزاب اليمين القومي

يندرج تحت تصنيف معسكر اليمين القومي في إسرائيل ، ثلاثة أحزاب: حزب الليكود ، وحزب إسرائيل بيتنا الواقع في الخريطة الحزبية إلى يمينه، وحزب الاتحاد الوطني الواقع في أقصى اليمين، وتجدر الاشارة هنا إلى أن من أهم ما يميز النظام الحزبي الإسرائيلي هو كثرة الانشقاقات والتكتلات بين الأحزاب.

1.1.4.2 تكتل الليكود

أقر الحزب منذ البداية برنامجاً حزبياً ينادي بالمساواة الاجتماعية، والسوق الحرة، والحفاظ على التقاليد والحضارة اليهودية، وهي القيم التي تم إعدادها بناءً على نظرية زئيف جابوتنسكي، التي تنادي بأرض إسرائيل الكاملة (ابوشومر،146,2006).

كما يمثل تكتل الليكود حصيلة تحالفات واندماجات حزبية، مرت بمراحل زمنية متتابعة، كان ركناها الأساسيان هما حركة "حيروت" و "الحزب الليبرالي"، كما ضمت حركات صهيونية أقل أهمية مثل

حركة أرض اسرائيل الكاملة، والقائمة الرسمية، وشلوموتسيون ، وانضم إليه بعد انتخابات سنة 2003م حزب بعلياه، ممثل "اليهود الروس"، وقد كان الهدف من تشكيل الليكود تجميع اليمين في إسرائيل في كتلة برلمانية- انتخابية، أملاً بإزاحة حزب العمل عن الحكم والحلول محله، من أجل تنفيذ برنامج اليمين سياسيا واقتصادياً (خليفة،146,2004).

حكم حزب الليكود إسرائيل بين عامي 1977 و1984، ثم بين عامي 1986 و1992، وبين عامي 1996م و1999م، ووصل الحزب إلى السلطة أيضاً بين عامي 2001 و2005م، بقيادة آرييل شارون، قبل أن ينشق الأخير ليشكل حزباً جديداً باسم "كاديما". كما وصل الحزب إلى الحكم في انتخابات عام 2009، حيث حصل على 27 مقعداً في الكنيست ال18 (خليفة،2011،ص198). والحديث عن تكتل الليكود لابد أن يقودنا الي البحث في المكونات الأساسية للقوى المؤتلفة؛ وذلك من أجل الوصول الى معرفة الركائز الفكرية والسياسية لهذه القوي، ومن أهم هذه القوي التي تشكل منها الليكود:

1- حركة حيروت (الحرية)

تأسست حركة حيروت كامتداد سياسي للعصابات الصهيونية السرية "الأرغون" والمعروفة أيضا "الاتسل" والمرتبطة ارتباطا وثيقا بالصهيونيين التصحيحيين أتباع فلاديمير جابوتنسكي ، فهذا الأخير يعتبر الأب الروحي والفكري لحركة حيروت ولزعيمها مناحيم بيغن (خالد، 1988، ص15). فبعد الإعلان عن قيام إسرائيل عام 1948م أعلن مناحيم بيغن قائد منظمة الإتسل أن منظمته العسكرية قد حلت نفسها وأن العسكريين منها قد انضموا إلى جيش الدفاع الإسرائيلي بينما أسست العناصر المدنية بالاشتراك مع بعض عناصر الليحي حركة جديدة اسمها "حيروت" الحرية (السعدي، 1988، ص282) .

حيث كانت الحادثة الحاسمة التي أدت الي تحويل الإتسل من منظمة عسكرية سرية إلى حزب سياسي هي حادثة السفينة "التيلينة"* في حزيران 1948م ، فعقب هذه الحادثة حلت منظمة الإتسل وأُعلِن عن قيام حزب حيروت بقيادة مناحيم بيغن (درويش، 1996، ص14).

حصل حزب حيروت في الانتخابات الأولى للكنيست عام 1949 على 14 مقعدا، ثم 8 مقاعد في عام 1951، و15 عام 1955، و17 عام 1959، و17 عام 1961، وخاض انتخابات عامي 1965 و1969 ضمن تكتل "جاحال" وأحرز 26 مقعداً في كل منهما(مركز الجزيرة نت)، وكان سبب تشكيل جاحال ضعف حزب الأحرار وعدم وجود قيادات بارزة بداخله مما دفعه وشجعه للانضمام بقيادة مناحيم بيغن زعيم حيروت في ائتلاف اسمه (جاحال)، وتتبع جاحال خطاً ايدولوجيا يمينياً رأسمالياً متطرفاً(غوانمة،2002،ص51).

أعلنت حركة حيروت منذ تأسيسها: أن "الوطن القومي اليهودي الذي يمتد علي كلتا ضفتي الأردن هو وحدة تاريخية وجغرافية لا تتجزأ..."، وما يميز حركة حيروت في مواقفها هذه أيضاً أنها أعلنت عن أفكارها بأسلوب صريح دون مواربة أو مناورة، ولم يتسم أسلوبها بالبراغماتية العملية التي اتسمت بها الأحزاب العمالية، كما ارتبط اسم حركة حيروت باسم زعيمها مناحيم بيغن، الذي استمر زعيمها أوحدا لها بالرغم من محاولات عديدة لتحدي زعامته خرج منها جميعاً منتصراً، إلى أن قدم استقالته عام 1983 بسب مضاعفات الحرب اللبنانية، وأدت هذه الاستقالة الي فتح الباب واسعا للصراع علي الزعامة بين أقطابها الأربعة الأساسيين هم: (اسحاق شامير، أرئيل شارون، ديفيد ليفي، وموشي أرنس)، فكان شامير الأوفر حظاً بخلافة بيغن لتزعم الحركة، وذلك بسبب ماضيه الإرهابي العريق كزعيم لمنظمة ليحي، وكضابط من ضباط الموساد فيما بعد وبسبب دعم مناحيم بيغن

* تدور تفاصيل هذه الحادثة حول امتلاك الاتسل لسفينة باسم "التيلينة" كانت تقل 800متطوع، و500بندقية، و250 مدفعا وذخيرة، ووصلت الي ميناء حيفا. ولكن بعد إنزال الركاب طولب أعضاء الاتسل بان يسلموا جميع الأسلحة والذخيرة للجيش ولكنهم رفضوا وأبحروا إلي قرية فيتكن. في الطريق قصفت السفينة مرتين في قرية فيتكن (بجانب تل ابيب)، وكان أن صعد بيغن الي السفينة و أمر القبطان بالإبحار إلى تل ابيب، ولكن السفينة قصفت مرة أخري حتى غرقت جميع الأسلحة. وكان ذلك محاولة من ديفيد بن غريون لإخضاع منظمة الاتسل لسلطة الدولة، وقد نجح في ذلك .

الشخصي لـه ، وشـهدت حركـة حيروت صـراعات داخلية ولكن لـم تـؤثر عليهـا كثيرا بـالرغم مـن انهـا ارتدت في بعض حالاتها صفة انشقاقية، كان أخطرها انشقاق (شموئيل تامير) وتشكيل حركة سياسية منفصلة باسم "المركز الحر"، وذلك علي اثر انتخابات 1965م وتشكيل "تكتل غاحال" باتحاد انتخابي برلماني من حيروت والحزب الليبرالي، وليس من شك في أن الشخصية الكاريزمية القوية لزعيمها مناحيم بيغن كانت العامل الأساسي في الحفاظ علي الحركة واستمرارها، ووصولها أخيراً الي السلطة والحكم ضمن تكتل الليكود عام 1977(خالد،1988، ص19-24).

2- الحزب الليبرالي

تعود أصول الحزب الليبرالي إلى الصهيونيين العموميين الذين شكلوا التيار اليميني الثاني في عام 1929. ويتفق العموميون مع حزب "حيروت" على الإيمان بحق الشعب اليهودي في أرض إسرائيل التاريخية. وقد حاول الصهيونيون العموميون على التحالف مع حزب "الماباي" لحاجة مشروعهم الرأسمالي - الذي يدعون إليه - إلى اليد العاملة. وتحالف "الحزب التقدمي" و "العموميون" في حزب واحد، عام 1961، تحت اسم حزب الأحرار" أو "الحزب الليبيرالي"(موسوعة المقاتل)، هذا ويميل معظم الباحثين إلى نعت هذا الحزب "اللبراليين" بالركض وراء السلطة، ويفسرون الائتلافات مع حيروت بأنه رغبة لدي هذا الحزب في الحكم ، لقد أقام كل من حزب حيروت وحزب اللبراليين تكتل «جاحال»، وقد حافظ الحزبان وحتي عام 1988 علي استقلالية مالية وتنظيمية ومؤسساتية (درويش،1996،ص23). وفي عام 1973م وبعد حرب أكتوبر شكلت جاحال ، و "حركة أرض إسرائيل الكاملة"، و"القائمة الرسمية" التي كانت تعرف باسم قائمة "رافي" و"قائمة المركز الحر"،كتلة جديدة عرفت بكتلة الليكود التي حصلت في انتخابات عام 1973 علي 39 مقعد(السعدي،1988،ص279).

3- المركز الحر

تأسس هذا الحزب عام 1967م عندما انشق عن حزب جاحال أربعة أعضاء كنيست ، وأعلنوا عن إقامتهم لكتلة مستقلة في الكنيست أطلقوا عليها اسم "المركز الحر" بزعامة العضو شموئيل تمير، وأما سبب الانشقاق فهو المنافسة علي زعامة حزب حيروت بين مناحيم بيغن وتمير، ودخل هذا الحزب انتخابات الكنيست لعام 1969م، وفاز بمقعدين، كما شارك بانتخابات عام 1973م بتأسيس الليكود وأصبح جزءاً منه وفاز بأربعة مقاعد(السعدي،1988،ص296).

4- حركة أرض إسرائيل الكاملة

ظهرت هذه الحركة علي المسرح السياسي في أعقاب حرب 1967م بواسطة شخصيات شعبية من مختلف الجذور والخلفيات الاجتماعية، وذلك خوفاً من إجبار إسرائيل علي تسليم أي من المناطق المحتلة حديثاً من (الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة) (غوانمة، 2002، ص56)، وذلك نتيجة الغرور وحب السيطرة والتوسع الذي أخذ يسيطر علي عقول الإسرائيليين بعد انتصارهم في الحرب، حيث اعتبروا أنفسهم دولة عظمى وباستطاعتهم أن يعملوا ما شاءوا، وترأس هذه الحركة الجنرال المتقاعد ابراهام يافت الذي خدم في الجيش الإسرائيلي مدة طويلة (السعدي، 1988، ص294)، وقد تمكنت هذه الحركة من الوصول الي الكنيست لأول مرة في عام 1973م، وفازت بمقعد واحد، إلا أن هذه الحركة أصبحت جزءاً من حركة "لاعام" عام 1976م، وبعد مرور عامين علي تشكيل الليكود في أواخر عام 1975م انضمت إلى تكتل الليكود (غوانمة، 2002، ص56).

5- حزب لاعام(الشعب)

تكوّن في مطلع عام 1976م حزب جديد يحمل اسم (لاعام)، وذلك باندماج ثلاث حركات سياسية هي القائمة الرسمية والمركز المستقل "رافي" وحركة أرض إسرائيل الكاملة. حيث أصبحت هذه الحركات فيما بعد شريكة لتكتل الليكود فيما بعد، ولم يكن الهدف من تشكيل هذا الحزب فكرياً إذ أنه لم يكن هناك فرق بين طروحاته وطروحات حركة حيروت، بل كان الهدف المحافظة علي استقلالية الحركات الثلاث خوفاً من الذوبان(السعدي،1988،ص291).

7- قائمة سلام صهيون

تأسس هذا الحزب قبل انتخابات الكنيست عام 1977 ، وذلك علي يد أرئيل شارون عندما استقال من منصب مستشار الأمن القومي في حكومة اسحاق رابين، وذلك استعدادا لدخول انتخابات عام 1977م والتي فاز فيها الحزب بمقعدين(بدر،1985،ص159).ثم انضم هذا الحزب إلى حزب حيروت وتكتل الليكود في نفس العام 1977م، وقد اختير شارون من أعضاء الحزب لمنصب وزارة الزراعة، ومنذ ذلك الوقت انصهرت حركة سلام صهيون واندمجت كلياً داخل حيروت وأصبحت جزءاً لا يتجزأ منها، وأصبح شارون من أهم المنافسين علي زعامة حزب الليكود (غوانمة، 2002، ص59).

2.1.4.2 حزب إسرائيل بيتنا

شُكِّل حزب إسرائيل بيتنا عام 1999 على أيدي أفجدور ليبرمان، وهو حزب يميني متطرف وأغلبيته من المهاجرين الروس وانضم إليه عضوا كنيست من حزب إسرائيل بعلياه، وفي عام 2000 امتزجت كتلة إسرائيل بيتنا مع كتلة اليمين (الاتحاد الوطني) تحت اسم الاتحاد الوطني- إسرائيل بيتنا مع الحفاظ على استقلالية الحزبين المندمجين،وفي عام 2001 التحق حزب إسرائيل بيتنا- الاتحاد

الوطني بحكومة الوحدة الوطنية برئاسة ارئيل شارون لكنه انسحب من الحكومة في أعقاب تسليم حي أبو سنينة في الخليل للفلسطينيين (السعدي،2009، ص 25). وكان الهدف من إنشاء هذا الحزب استقطاب وتمثيل المهاجرين الروس ذوي الميول اليمينية المتطرفة الذين لم يكونوا راضين عن مواقف وسياسات "يسرائيل بعلياه"* الحزب الوحيد الممثل لليهود الروس آنذاك (وفا وكالة الانباء والمعلومات الفلسطينية). وقد تضافرت عدة عوامل ساعدت في بلورة ظروف مواتية لإقامة جبهة حزبية روسية أخري أبرزها: انسحاب ليبرمان مع مجموعة كبيرة من نشطاء المهاجرين الروس من حزب الليكود، بالإضافة الى وجود "مجموعات مصالح" مختلفة تلتقي أو تتكتل على أساس محلي بشكل أساسي (غانم، 2005، ص328).

تقوم أساسات عمل حزب إسرائيل بيتنا على "إعطاء الأمن للمواطن الإسرائيلي"، ويشدد هذا الحزب على ضرورة الحصول على إخلاص كل المواطنين للدولة ولطبيعتها اليهودية الصهيونية، وبالذات من المواطنين العرب، وأن يحصل هؤلاء بالمقابل على ضمانات وتعويضات من الدولة لإخلاصهم لها، وقد حصل الحزب على خمسة عشر مقعداً في الكنيست الثامن عشر (من أصل 120) وستة وزراء في الحكومة بقيادة بنيامين نتنياهو (السعدي، 2009، ص30).

3.1.4.2 الاتحاد الوطني

الاتحاد الوطني (هئحود هلئومي) هو حزب يميني شديد التطرف يقع في الخريطة الحزبية في أقصى اليمين ويدعو إلى التمسك بأرض "إسرائيل الكاملة" وعدم التخلي عن أي شبر فيها، والى تكثيف الاستيطان وتوسيعه بحيث يمتد إلى أرجائها كافة، وهو شديد العداء للفلسطينيين ويرفع أحد مكوناته، حزب موليدت، لواء "الترانسفير"، أي تهجير سكان الضفة الغربية إلى الدولة العربية علنا،

* هو حزب صهيوني تأسس عام 1996 من زعماء المهاجرين الروس الي إسرائيل في التسعينيات من القرن الماضي برئاسة نتان شيرنسكي، من الناحية السياسية اعتبر هذا الحزب وسطي الا انه مع الوقت انزاح الي يمين الخارطة السياسية وانضم الي تكتل الليكود عام 2003 (امارة، 2005، ص77) .

ويضم بين صفوفه نسبة عالية من المستوطنين، الذين يعتبرونه الأكثر تمثيلا لهم، ولا يتورع أعضاؤه وأنصاره عن استفزاز الفلسطينيين والاعتداء عليهم في أي مناسبة تسنح لهم، أسسته في أيار/ مايو 1999 ثلاثة أحزاب صغيرة تمثل أقصى اليمين هي: موليدت، وحيروت الجديد، وتكوما. وانضم إليه في أوائل عام2000 حزب إسرائيل بيتنا، الممثل لليهود الروس، ولاحقا في أوقات مختلفة انضمت إليه ثلاثة أحزاب صغيرة هي الحزب الديني القومي المتجدد، وهتكفا، والحزب الديني المفدال. لكن أغلبية هذه الأحزاب عادت فانسحبت منه (خليفة،2011،ص211-213)، وبات مكونا لدى خوضه انتخابات الكنيست الثامن عشر (2009) من أربعة أحزاب يمينية متطرفة وهي: أحزاب موليدت "الوطن" التي أسسها رحبعام زئيفي، وهتكفا "الأمل" وتكوما "النهضة"، وحزب هامشي يدعي "أرض إسرائيل لنا"(مركز المعلومات الوطني الفلسطيني) .

2.4.2 أحزاب اليمين الديني

يتكون اليمين الديني من عدة أحزاب وحركات ، جزء منها مؤيدة للصهيونية وتتمثل تلك الأحزاب والحركات في حركتين رئيستين هما: همزراحي وبوعالي همزراحي (حزب المفدال منذ عام 1956)، بالإضافة إلي أحزاب صغيرة منشقة، والجزء الآخر معارض للصهيونية اغودات يسرائيل،هذا بجانب عدد آخر من الأحزاب والحركات المنشقة عليهما أمثال شاس ويهوديت هيتوراة، وغيرهما.

1.2.4.2 الحزب الديني القومي (المفدال):

تأسس المفدال (مفلغا داتيت لئوميت/ الحزب الديني القومي) سنة 1956 من اتحاد حزبين دينيين صهيونيين قديمين، هما: حزب همزراحي وحزب هبوعيل همزراحي، أسس أولهما في روسيا سنة 1902م، وأسس الآخر في فلسطين سنة 1922، وكانا يؤلفان معا الجناح الديني في الحركة

الصهيونية، تأسس على أساس "الولاء لتوراة إسرائيل، ولشعب إسرائيل ولأرض إسرائيل"، ويؤمن المفدال بأرض إسرائيل الكاملة، يعد هذا الحزب اليوم شديد التطرف من الناحية القومية، خاصة في موضوع حل الصراع مع الفلسطينيين حيث يطالب بتعزيز الاستيطان والقضاء على إمكانية قيام دولة فلسطينية مستقلة(موقع المشروع الإسرائيلي)، وقد تشكلت داخل المفدال مجموعة من الكتل بلغ عددها إحدى عشرة كتلة. وبعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر عام 1973م، برزت من بين هذه الكتل حركة مهمة وخطيرة هي:"غوش ايمونيم" (كتلة الإيمان) بقيادة الحاخام حاييم دروكمان (امارة، 2005، ص80).

2.2.4.2 البيت اليهودي _ المفدال الجديد

البيت اليهودي (هبايت هيهودي/ همفدال هحداشاه) هو حزب ديني، صهيوني، متطرف قومياً في عدائه للعرب والفلسطينيين، يحتل في الخريطة الحزبية موقعاً في أقصى اليمين، وينظر إليه هو والاتحاد الوطني، باعتبارهما أشد الأحزاب الإسرائيلية تطرفاً من الناحية السياسية. تأسس هذا الحزب في تشرين الثاني/ نوفمبر 2008م، عشية انتخابات الكنيست الثامن عشر (2009) من اندماج الحزب الديني القومي (المفدال) والأحزاب الثلاثة التي كان يتكون منها ائتلاف الاتحاد الوطني (موليدت وتكوما وأحي)، وحظي بتأييد حاخامي الصهيونية الدينية الكبار ورعايتهم. وكان الهدف من تأسيسه توحيد أحزاب اليمين لتحسين فرصها في الانتخابات. لكن هذا الاندماج لم يعمر طويلاً، إذ سرعان ما دبت الخلافات بين قادته قبيل الانتخابات على عدة أمور أساسية أبرزها اختيار رئيس الحزب وقائمة مرشحيه للكنيست، وتحديد هوية الحزب، هل هو حزب ديني أم لا؟ وقد أدت تلك الخلافات إلى انسحاب معظم أعضاء موليدت وأحي ونصف أعضاء تكوما تقريبا من البيت اليهودي (خليفة، 2011، ص217).

3.2.4.2 يهودات هتوراه

"يهودات هتوراه" (التوراة اليهودية الموحدة): هو حزب ديني يميني متشدد تأسس قبيل انتخابات الكنيست عام 1988م باندماج ثلاثة أحزاب دينية هي: "أغودات إسرائيل" (رابطة إسرائيل) " و"ديغل هتوراه" (راية التوراة) و"موريا" (نسبة إلى جبل موريا المقدس لدى اليهود) وهو حزب محسوب على طائفة من اليهود المتدينين الأصوليين "الحريديم" من الإشكناز (الطوائف اليهودية الغربية)، يدعم حزب "يهودات هتوراه" كل حكومة تلبي احتياجات جمهور ناخبيه(مركز المعلومات الفلسطيني)، ويرفض حزب يهدوت هتوراه تولي حقيبة وزارية، ويكتفي بمنصب نائب وزير (خليفة، 2011، ص221)؛ وذلك لرفضه تحمل كامل المسؤولية عن السياسة الحكومية من منطلقات دينية، يهودات هتوراه لا يؤيد المفاوضات مع الفلسطينيين، ويصوت دائماً ضدها في الكنيست، إذا كان ضمن الائتلاف الحاكم، أو في خضم مفاوضات مع الحكومة للحصول على مكاسب مالية، فإن نوابه يتغيبون عن جلسات الكنيست المخصصة لهذا الموضوع؛ كي لا يضطروا للتصويت لصالح اتفاقيات أو سير مفاوضات أو ما شابه(مركز المعلومات الفلسطيني).

4.2.4.2 أغودات يسرائيل

تأسست حركة أغوادت يسرائيل (رابطة إسرائيل العالمية) في المؤتمر الأول الذي عقد في النمسا عام 1912، علي يد المتدينين المنشقين عن "المزراحي" وعدد أخر من المتدينين اليهود الألمان والهنغاريين، وقد افتتح المؤتمر الحاخام يكوف روزنهايم، معلناً هدف المؤتمر ليس إنشاء تنظيم كباقي التنظيمات ، وإنما إعادة بعث شعب التوراة، كما ترتكز أيديولوجيته عل الأفكار اليهودية الأرثوذكسية المتشددة والتي يعتمد عليها في وضع برامجه السياسية (ماضي،1999،ص254). ويذكر يعكوف روزنهايم في كتاباته بأن "أجودات إسرائيل هي حركة دينية جاءت لتجسد الوحدة التاريخية الروحية

لشعب إسرائيل، وأن الشعب اليهودي مشتاق لهذه الوحدة المطلقة ، والتي ستقوم علي أساس روحي تاريخي وليس علي أساس علماني مادي كما تدعي الحركة الصهيونية"(روزنهايم، 1970، ص136). خلال الثلاثينيات من القرن الماضي حدث تطور هام علي موقف اغودات إسرائيل من الحركة الصهيونية، حيث تحقق نوع من التفاهم مع حركة المزراحي، ومن ثم بدأت الحركة تميل نحو التعاون مع الحركة الصهيونية، وتقبل فكرة الدولة اليهودية ، الأمر الذي دفع بعض المتدينين للانشقاق وتشكيل حركة "ناطوري كارتا" بقيادة الحاخام "موشي بولي" (الزرو، 1990، ص331)، و مازالت معارضة للصهيونية ومنعزلة عن الحياة السياسية الإسرائيلية.

5.2.4.2 حزب شاس (حراس التوراة الشرقيين)

هو حزب ديني متزمت حريدي، أسسه الأعضاء السفارديون(أبناء الطوائف اليهودية الشرقية) في حزب اغودات ياسرئيل قبيل انتخابات عام1984 بتشجيع من الحاخام "اليعازر شاخ" الزعيم الروحي للطوائف الليتوانية، وبمبادرة من الحاخام "عوفاديا يوسف" الحاخام الأكبر السابق لليهود السفارديين (خليفة، 2011، ص225-226)، كما يعتبر هذا الحزب من الأحزاب التي ظهرت لأول مرة في انتخابات عام 1984م كحزب قريب في آرائه السياسية من آراء حزب الليكود ولاسيما بالنسبة لمستقبل المناطق المحتلة والقضية الفلسطينية بصورة عامة (الشامي، 1994، ص188)، وترتد جذور هذا الحزب الي الحركة التمردية التي بدأت داخل حزب أغودات وتزعمها حاخامات من الطوائف الشرقية احتجاجاً علي سيطرة اليهود الغربيين علي الحزب ورفضهم إعطاء اليهود الشرقيين تمثيلاً ملائماً في مؤسسات وهيئات الحزب وفي قائمة مرشحيه للكنيست (ماضي، 1999، ص263).

تمكن حزب شاس من ضرب جذوره داخل المجتمع الإسرائيلي، ولعل قيامه عام 1985 بتأسيس شبكة (همعيان) أي (إلى المنبع) قد جعله الحزب الوحيد الذي يتصل بناخبيه يومياً بصورة مباشرة، وهذه الشبكة تضم أربعمائة فرع في مختلف أنحاء إسرائيل ، والتي تقدم العديد من الخدمات الاجتماعية

والتربوية والدينية،والتي تعتبره جزءاً من رسالة شاس الاجتماعية نحو السفارديم، أما بالنسبة الي برنامجه السياسي فينطلق من اعتبار أن أرض إسرائيل كلها تابعة لشعب إسرائيل تبعا لتوراة إسرائيل؛ لذا يعارض هذا الحزب نظرياً الانسحاب من الأراضي المحتلة عام 1967م، وتؤيد الاستمرار في استيطانها، كما يعارض أيضاً قيام دولة فلسطينية باعتبارها تشكل خطراً علي أمن إسرائيل ووجودها (الزرو،1991،ص357-359).

لا شك في أن شاس تعتبر نموذجاً جديداً لحزب وحركة حريدية جلبت للساحة السياسية الإسرائيلية صنفاً جديداً من السياسيين الحريديم وخطاً جديداً لم يكن معهوداً في السابق.فقد كان أولئك أوائل الحريديم الذين اخترقوا الإطار العلماني وتعاملوا معه بسهولة، كما لبوا دعوات لاستضافتهم في مقابلات تلفزيونية ، وتحاوروا مع الجمهور والممثلين العلمانيين في المجتمع الإسرائيلي، وشغلوا مناصب حكومية عديدة(بشير، 2006، ص30).

خاضت حركة شاس انتخابات سنة 1984م بقائمة مستقلة تحت اسم "شاس" وحصلت في الانتخابات الأولى لها على أربعة مقاعد، مقابل مقعدين لقائمة أغودات يسرائيل(أريان، 1985، ص140). كما أظهرت نتائج الانتخابات للكنيست الخامسة عشرة عام 1999 تعاظم قوة المتدينين (خاصة الحريديم) بصورة غير مسبوقة في الكنيست، كانت الظاهرة الأبرز في هذه الانتخابات النجاح الكبير الذي حققته حركة شاس (السفاردية الأرثوذكسية)، والتي حصلت على 17 مقعدا في الكنيست الخامسة عشرة مقابل 10 مقاعد في انتخابات الكنيست الرابعة عشر (Elazar, and Mollov, 2001, p.320) .

إن نجاح حركة شاس في الحصول علي نسبة كبيرة من أصوات اليهود الشرقيين وفشل معظم الحركات الشرقية الأخرى و يرجع ذلك إلي أن الجمهور الشرقي اليهودي في إسرائيل متعطش لحركة توحدهم سوية وتدمجهم في المجتمع الإسرائيلي، وبما أن الدين هو القاسم المشترك الوحيد بين جميع

اليهود فمن الممكن أن يعتمد عليه لإقامة مجتمع موحد و متجانس، لذلك يعتقد كثير من الباحثين بان قطاعات كبيرة من الجمهور الشرقي تميل إلي اليمين الإسرائيلي أكثر من ميلها لليسار، وذلك لأن اليمين السياسي –وفي الحالة الإسرائيلية خاصة– يميل دوماً الي الخطاب الديني والرومانسي أكثر بكثير من ميل اليسار له؛ لهذا يمكن الاستنتاج بأن حقيقة انجذاب غالبية اليهود الشرقيين نابع أساساً من النزعات الدينية والتمسك بالتراث وليس من نزعات أيديولوجية ومواقف سياسية علي صعيد الصراع العربي الفلسطيني والإسرائيلي(بشير،2006،ص34).

3.4.2 الحركات الدينية

هي حركات تعتمد على الأنصار والمؤيدين أكثر من التنظيم الدقيق، وقد نشأت نتيجة الالتفاف حول بعض القيادات والأفكار، ولكنها لم تتبلور إلى أحزاب ولم تقدم مرشحين للانتخابات. وتتبنى هذه الحركات جميعاً أهدافاً ذات طابع ديني، وتضم في عضويتها مجموعة الأفراد المتمسكين بالتقاليد اليهودية، وتدعو إلى تهويد الدولة، وغالباً ما تلجأ إلى إثارة الرأي العام من خلال أعمال العنف والاحتجاج التي تمارسها لتحقيق أهدافها، وهي تملك حرية أوسع في إظهار مواقف متطرفة لا تجرؤ الأحزاب عليها بسبب وضعها الرسمي(الشرعة، بركات،2006،ص256). ومن أبرز هذه الحركات:

1.3.4.2 حركة غوش أمونيم:

ظهرت حركة غوش أيمونيم كجماعة داخل حزب المفدال في أعقاب حرب العام 1967، ثم كحركة غير حزبية مستقلة عن حزب المفدال في مطلع العام 1974، وكان ظهور هذه الحركة نتيجة لعدة ظروف وعوامل شهدتها إسرائيل في أعقاب حربي 1967، 1973، وكان الهدف الرئيس من إنشاء هذه الحركة هو استيطان الأراضي المحتلة عام 1967 وخاصة الضفة الغربية وتهويدها تنفيذاً لما جاء على لسان الحاخام "زيفي يهودا كوك" الأب الروحي والفكري للحركة في شأن هذه الأراضي:

"إن هذه البلاد لنا ولا توجد هنا أية مناطق عربية أو أراضٍ عربية، بل أراضي إسرائيل، تراث الآباء الخالد، وهى في جميع حدودها الواردة في التوراة تابعة للحكم الإسرائيلي" (روبنشتاين، 1983، ص18).

وانطلاقاً من تلك الأفكار التي استندت إليها حركة "غوش أيمونيم" وارتباطاً بما آلت إليه الدولة في أعقاب حربي 1967، 1973 مارست الحركة نشاطات مختلفة لتحقيق هدفها الأوحد المتمثل في عدم التنازل عن أي شبر من أرض إسرائيل، والعمل على استيطان هذه الأرض وتهويدها، وتتمثل أبرز هذه الأنشطة في التظاهر والاحتجاج والضغط على الحكومة وإنشاء مستوطنات غير مرخصة، والقيام بعمليات إرهابية ضد العرب، وعلى الرغم من وجود جماعات أخرى تقوم بمثل هذه الأعمال، فإن أهم ما مّيز حركة غوش أيمونيم هو قيامها بهذه الأعمال بشكل مؤثر ومنظم ونجاحها في دعم وصول الليكود إلى السلطة عام 1977م، وزرع بذور التنافس بين قادة حزب العمل، وعلى الرغم من أن الحركة غير حزبية إلا أنها نجحت في لعب دور مؤثر في سياسات الحكومة من أجل تحقيق أهدافها، حيث استطاعت إيصال بعض قادتها إلى الكنيست، على قوائم أحزاب أخرى قريبة من أفكارها، كما كان للحركة دوماً أنصار داخل الأحزاب الأخرى، ومن هؤلاء آرييل شارون الذي وُصف دوماً بالممثل الرسمي لغوش أيمونيم في حكومات الليكود (موسوعة المقاتل،ب.ت).

2.3.4.2 حركة كاخ وكهانا حي

أسس حركة كاخ الحاخام مئير كهاناة عام 1973 الذي ترأس عصبة الدفاع اليهودي التي أنشأها في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1968. والتي تنبع منها أيديولجية "كاخ" ، وقد حُددت الملامح الرئيسة لهذه الأيديولوجية من خلال أفكار وكتابات "كهانا"، على أسس دينية متشددة وأخرى عنصرية متطرفة، حيث تقوم أفكار الحاخام كاهانا علي الفاشية العنصرية والكراهية العمياء لكل ما هو عربي ومسلم، وهذا ما عبر عنه في كتابه المعنون باسم "شوكة في عيونكم" والذي يدعي فيه أن وجود

العرب في اسرائيل تدنيس للرب وطردهم ليس مجرد تطبيق للرؤية السياسية وإنما هو واجب ديني (خالد، 1988، ص82-83).

وانطلاقاً من هذه الأيديولوجية راحت حركة "كاخ" تمارس نشاطها السياسي في إسرائيل بهدف تحقيق أهدافها ومبادئها. وقد تمثل نشاطها هذا في عمليات إرهاب وقتل وتخريب وتهديد قام بها الأعضاء النشطين بالحركة وأنصارها عن طريق تنظيم مظاهرات عنصرية ضد العرب، أو إنشاء تنظيمات سرية مسلحة، كما وجهت الحركة نشاطها في البداية ضد عرب 1948، فنظمت حملات ومسيرات لإثارة الكراهية ضدهم والتحريض على طردهم من البلاد والتضييق عليهم ريثما يتحقق ذلك، وقد امتدت نشاطات حركة "كاخ" إلى المناطق المحتلة عام 1967 من الاعتداء على العرب بالقتل أو التهديد به، والإضرار بالممتلكات وتخريب المزروعات، كما اقترن اسم "كهانا"، وحركة "كاخ" بتنظيمات سرية أخرى مثل منظمة "الإرهاب ضد الإرهاب" التي حاربت العرب، ومنظمة "حملة الخناجر: السيكاريكيم"، التي تعمل ضد الشخصيات اليهودية التي تدعو إلى السلام مع العرب (موسوعة المقاتل، ب.ت).

وتتكون القاعدة الأساسية لهذه الحركة من الشرائح الفقيرة وقليلة التعليم، ويسكن معظم أنصار هذه الحركة في مستوطنة كريات أربع قرب الخليل، وقد شكلت الحركة منظمات سرية للاغتيالات، مما جعل المحكمة العليا في إسرائيل تحظر نشاط هذه الحركة، وبعد اغتيال زعيمها في نيويورك سنة 1990م تولى ابنه تأسيس منظمة "كهانا حي" والتي ينتمي إليها باروخ غولد شتاين الذي ارتكب مجزرة الحرم الإبراهيمي في الخليل عام 1994م، وتبدي الحركتان كرهاً شديداً للعرب وتطالبان بطرد كل العرب من أرض إسرائيل التاريخية (الشرعة، بركات، 2006، ص256).

إضافةً لهذه الحركات الدينية يوجد العديد من المنظمات والحركات اليمينية المتطرفة والتي تعمل بجهد كبير في عمليات التهويد والاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة وخاصة في القدس ،

5.2 خلاصة

توصلنا في هذا الفصل إلى التعريف باليمين التقليدي ومفهوم اليمين في إسرائيل ، وتطرقنا إلى التمييز بينهما،كما تتبعنا الجذور التاريخية للتيار اليميني في الحركة الصهيونية العلمانية، والتي تقنعت بعباءة الدين اليهودي وتبنت مصطلحات توراتية من أجل استعطاف اليهود المشتتين في أنحاء العالم للالتفاف حولها. ووقفنا عند أبرز رواد الفكر اليميني، وتعرفنا على أهم أفكارهم ومنطلقاتهم الأيديولوجية واتضح لنا أن البيئة التي نشأت فيها الحركة الصهيونية في أوربا كان لها دورٌ مهمٌ في التأثير علي أفكار هؤلاء الرواد أمثال "ماكس نورداو" و"فلادمير جابوتنسكي" الذين تبنوا الفكر اليميني القومي الراديكالي الذي كان سائداً في تلك المرحلة في أوربا .والذين عارضوا سياسة الحركة الصهيونية الرسمية ، ودخولهم في خلافات مع التيار العمالي، وتبين أن جميع تلك الخلافات كانت تكتيكية وليست جوهرية، وذلك حول الأساليب المتبعة في بناء الوطن القومي اليهودي في فلسطين. من ثم بدا التيار اليميني المتشدد تنظيمه السياسي الذي جاء متأخراً عن التنظيم السياسي التيار(العمالي)، فقد بقي اليمين الإسرائيلي في المعارضة حتى بعد قيام الدولة الإسرائيلية عام 1948م ما يقارب ثلاثة عقود، وقد صعد إلى الحكم لأول مرة ممثلا بالليكود في انتخابات الكنيست عام 1977م. وبقائه مسيطرا علي الحكم حتى 1984م، ثم تناوب على السلطة مع حزب العمل حتى عام 2001، ثم عاد اليمين إلي الانفراد بالحكم خلال الفترة التي تناولتها الدراسة، مما يشير ذلك الى أن المجتمع الإسرائيلي في تلك الفترة يتجه نحو اليمين المتشدد، الأمر الذي ينعكس سلبا علي عملية التسوية عموماً وعلى قضية القدس بشكل خاص .

وسيتم في الفصل الثالث تناول التوجهات السياسية الإسرائيلية، والعوامل الداخلية والخارجية التي ساعدت على التوجه الإسرائيلي نحو اليمين.

الفصل الثالث

التوجهات السياسية للمجتمع الإسرائيلي

(التحول نحو اليمين)

1.3 مقدمة

2.3 بنية المجتمع الإسرائيلي ودورها في التوجهات السياسية

3.3 مؤشرات التوجه الإسرائيلي نحو اليمين

4.3 تأثيرات البيئة الداخلية والخارجية في التوجه الإسرائيلي نحو اليمين

5.3 الخلاصة

1.3 مقدمة

طرأت على المجتمع الإسرائيلي في فترة العقدين الماضيين عدة تحولات وتغيرات ظهرت نتائجها بوضوح في الفترة التي تناولتها الدراسة، كما انعكست هذه النتائج من الناحية السياسية على توجهات الجمهور الإسرائيلي وجعلته يتجه نحو اليمين، وفي هذا السياق كان لابد من التعرف على بنية المجتمع الإسرائيلي المكون من خليط من المهاجرين الذين قدِموا من بلدان مختلفة، وكذلك معرفة دور تلك البنية والانقسامات الاجتماعية في الخيارات السياسية الإسرائيلية، فجاء هذا الفصل ليناقش ذلك، بالإضافة إلى أنه تناول المؤشرات التي تدلل على أن المجتمع الإسرائيلي يتجه نحو اليمين المتشدد وذلك من خلال تناول استطلاعات الرأي العام الإسرائيلية وبعض الاستطلاعات الخاصة بالقضايا المتعلقة بعملية التسوية السلمية مثل الموقف من قضية القدس والاستيطان، بالإضافة إلى أنه يستعرض الدورات الانتخابية الإسرائيلية العامة التي تمت خلال فترة الدراسة، حيث جرت أربعة انتخابات عامة منها: انتخابات لرئاسة الوزراء عام 2001، وثلاثة انتخابات للكنيست في الأعوام 2006,2003، 2009، أيضاً يناقش هذا الفصل البيئة الداخلية والخارجية وأهم العوامل المكونة لهما واللتين بدورهما جعلتا المجتمع الإسرائيلي ينزاح نحو اليمين المتشدد.

2.3 بنية المجتمع الإسرائيلي ودورها في التوجهات السياسية

يتسم المجتمع الإسرائيلي بالتعدد العرقي واللغوي والديني وينتمي إلى فئة المجتمعات عميقة الانقسام أو المنقسمة بعمق، بفعل طبيعته الاستيطانية من خلال الهجرات اليهودية المتنوعة من كل أقطار العالم، وسيتم الحديث هنا عن بنية المجتمع الإسرائيلي اليهودي والتصدعات الاجتماعية بين مكوناته، لما لهما من أثر بالغ الأهمية في التوجهات السياسة للأفراد، والتي تنعكس على هيكلة الخيارات الانتخابية الإسرائيلية.

1.2.3 بنية المجتمع الإسرائيلي

يعد المجتمع الإسرائيلي استثناءً فريداً في نشأته وعناصر تكوينه، وذلك نتيجة التكوين غير الطبيعي لذلك المجتمع، حيث يتسم المجتمع الإسرائيلي بالعديد من السمات التي تميزه عن المجتمعات الأخرى، فهو أولاً مجتمع يتكون من خلفيات متعددة وثقافات مختلفة نتيجة خليط من القادمين من أكثر من سبعين دولة، الأمر الذي أدى إلى بروز العديد من المشكلات التي عملت الحكومات الإسرائيلية المتتابعة على محاولة إزالتها وحلها بكافة السبل، وخاصة المشاكل الناتجة عن كون المجتمع الإسرائيلي مجتمع مهاجرين، ولعل أبزر تلك المشكلات هي مشاكل التكامل القومي، ورغم محاولات المؤسسات الرسمية لاسيما المؤسسة العسكرية باعتبارها المؤسسة الأقوى في النظام السياسي الإسرائيلي للتعامل مع تلك القضية إلا أنها ما زالت قائمة من دون حل جذري، إضافة إلى ذلك هناك مشاكل أخرى مثل المشاكل الاجتماعية والخلافات والفروقات بين اليهود الغربيين(الأشكناز) واليهود الشرقيين(السفارديم)، وبين المتدينين والعلمانيين، كل ذلك انعكس بشكل مباشر على طبيعة المجتمع الإسرائيلي(مهنا، معروف، 1996، ص11).

و عند الحديث عن أوضاع السكان في إسرائيل يمكن تقسيمهم وفق تاريخ قدومهم إلى إسرائيل ووفق موطنهم الأصلي، حيث ازدادت الفروقات بين مكونات المجتمع الإسرائيلي اليهودي، بحيث بدا

تأثير الجهود الإسرائيلية للتعامل مع معضلة التكامل القومي لم يكن متشابها على كل من اليهود الشرقيين واليهود الغربيين(عسيلة، 2008، ص33). هذا الواقع الانقسامي أكده العديد من الدارسين وعلماء الاجتماع، فباروخ كيمرلينغ أستاذ الاجتماع بالجامعة العبرية تحدث عن وجود سبع مجموعات اجتماعية وسكانية على الأقل منفصلة عن بعضها بعضاً في المجتمع الإسرائيلي وهي: الأشكناز العلمانيون، واليهود المتدينون الصهاينة، واليهود المتدينون من أصول سيفاردية، واليهود المتدينون الحريديم، والمهاجرون الروس والمهاجرون الفلاشا، والعرب داخل الخط الأخضر(Kimmerling, Moore, 2008, pp 26-30).

كما يرى عالم الاجتماع والمحاضر في جامعة حيفا سامي سموحا أن المجتمع الإسرائيلي يشهد ثلاثة من التصدعات الاجتماعية الأساسية على الأقل بالإضافة إلى التصدع الطبقي، وهي: التصدع القومي بين العرب واليهود، والتصدع الاثني بين الأشكناز والسفارديم والتصدع الديني بين العلمانيين والمتدينين(Smooha,1993,p309).

ويقسم أستاذ العلوم السياسية في الجامعة المفتوحة بتل أبيب (أودي أديب) المجتمع الإسرائيلي إلى ثلاث فئات: الأولى وهي فئة المستوطنين المركزية الاشكنازيون، وهم الطائفة المسيطرة على الحياة السياسية والعسكرية في إسرائيل، وذلك لأنهم يتمتعون بوضع ثقافي متميز فهم مسيطرون على الحياة الفكرية والتعليمية وعلى الحركة الأدبية والفنية، أما الفئة الثانية فهي الفلسطينيون العرب الذين بقوا داخل الأراضي التي احتلتها إسرائيل، والثالثة هي المهاجرون الذين وصلوا بعد عام 1950م الشرقيون أو ما يطلق عليهم السفارديم(أديب، 2003، ص52).

ما نلاحظه هنا أن اهتمام الباحثين والدارسين بالانقسامات والتصدعات الموجودة في المجتمع الإسرائيلي يدلل على عمق وخطورة تلك التصدعات وللتأكيد على ذلك: فأن المؤرخ الإسرائيلي (مولي بيلغ) يشير إلى أن الحركة الصهيونية أدركت منذ البداية أن مهمتها صعبة، فعمدت إلى ابتكار

وسائل وأدوات عدة من أجل إيجاد اللحمة بين الطوائف الاثنية المتباينة في المجتمع الإسرائيلي، عن طريق اختراع الأساطير والطقوس الاحتفالية والأعياد مروراً بإحياء اللغة العبرية، وانتهاءً بشن الحروب على الأعداء في محاولة لطمس وتبهيت الفرقة والاختلاف داخل الفئات الاثنية، بهدف توحيدها في كيان واحد ذو هوية متميزة وشعور بالانتماء لدى جميع أعضائه للمبادئ والقيم التي تشكل أسس هذا الكيان(بيلغ 2004، ص63).

وسنتناول هنا أبرز التصدعات الموجودة في المجتمع اليهودي باعتبارها أساس التصدعات الفرعية المتعددة والتي تمثل أهم القضايا الأساسية التي يدور حولها الجدل في الخطاب السياسي والحزبي وهي:

1.1.2.3 التصدع الإثني بين اليهود الأشكناز والسفارديم

يجري التعبير عن هذا التصدع في المجتمع الإسرائيلي بالانقسام الاثني بين اليهود الشرقيين واليهود الأشكناز، فالسفارديم هم الذين تغلب عليهم صفة السفارديم من الناحية الدينية، وهم اليهود الذين سكنوا اسبانيا في القرون الوسطى، وانتشروا فيما بعد في بلدان البحر المتوسط وأمريكا الجنوبية، كما شملت اليهود القادمين من البلدان العربية، أما الأشكناز في اللغة العبرية فقد أطلقت في الفترة نفسها على اليهود الذين هاجروا من ألمانيا إلى ايطاليا، وقد انتشروا فيما بعد نحو شمال ووسط شرق أوروبا إلى غاية الأراضي الروسية، وهم الذين أسسوا الحركة الصهيونية، وساهموا بشكل أساسي في تأسيس الدولة، كما مثلوا النخبة الحاكمة بعد قيام دولة إسرائيل عام 1948م، وقد بدأ بذلك يبرز التصدع الاثني بسبب نظرة الاستعلاء لدي الغربيين تجاه الشرقيين وازدراء ثقافتهم، ونتيجة لذلك فقد فُرض علي اليهود الشرقيين نوع من التمييز والتهميش في المناصب العليا والحساسة للدولة، وكذلك علي المستوي الاجتماعي فقد شغلوا الوضع الأدنى(عبد العالي،2010،ص141).

إن الاختلاف بين هاتين المجموعتين هو في الأساس خلاف مذهبي، ثم لغوي وثقافي، فالأشكناز من الناحية التاريخية اشتهروا باستعمال لغة "اليديش" التي ما زالت تستعمل في بعض الأوساط الدينية في إسرائيل، بينما استعمل السفارديم لغة "اللادينو" التي أوشكت على الانقراض، أما بالنسبة للخلاف من الناحية الدينية فهو يتمثل في صيغ الصلاة والأدعية الدينية وبعض التشريعات المتعلقة بالأحوال الشخصية، وفي اعتماد الأشكناز على تفاسير مختلفة عن تفاسير السفارديم، وبحسب هذا المنظور فقد تشكلت الهويات الاثنية المعروفة حالياً بين اليهود على أساس الأشكناز والسفارديم منذ القرون الوسطى، كما أن هناك مجموعات يهودية بقيت في عزلة عن تطور هاتين المجموعتين، مثل يهود الفلاشا في إثيوبيا واليهود الذين هاجروا إلي جنوب شرق آسيا ويهود العراق واليمن، لكن العديد من الكتابات تطلق تعبير اليهود الشرقيين علي كل يهود أفريقيا وآسيا وذلك لتقاربهم مع السفارديم في التقاليد الدينية(عبد العالي، 2010، ص140).

على الرغم من التحولات في العلاقات بين السفارديم والأشكناز في إسرائيل، فان التباين والتمايز ما زال ملحوظاً بينهما كما هو الحال في كلٍ من الاختلاف الثقافي – اللغوي والوضع الاقتصادي المتردي، وانخفاض مستوى السفارديم التعليمي والذي جاء نتيجة التمييز ضدهم تعليميا، حال كل ذلك دون الاندماج الاجتماعي بين الأشكناز والسفارديم، ومع ان السفارديم يشكلون حوالى 60% من تعداد يهود إسرائيل، إلا أن الأشكناز يتمتعون بمميزات تبلغ ضعف ما يتمتع به السفارديم، سواء من حيث مستوى المعيشة أو الدخل السنوي، أو معدلات الحصول على الوظائف الإدارية العليا، كما يبلغ معدل الأمية لدى السفارديم ثمانية أضعاف معدلها لدى الأشكناز(الحاجرى، 2002، ص83). ويعود السبب الرئيس لأساس التصدع الاثني بحسب الباحثين في علم الإجتماع أورن يفتاحئيل وميخائيل شاليف، الي سياسات التوطين القائمة علي عدم المساواة والتمييز في توزيع العقارات والأماكن السكنية والجغرافية والمخصصات المالية(Michael. Yiftachel،.2000,p15).

وفي الواقع فان الفشل في الدمج بين الطائفتين يأتي منسجما مع ما حرص عليه صانعو القرار الإسرائيليون منذ قيام الدولة في عام 1948 من ضرورة "بناء دولة ذات طابع أوروبي يختلف كلياً عن الطابع السائد في المنطقة ومنذ اللحظة الأولى ارتكزت عملية الاستيعاب على إعلاء شان الثقافة الغربية وفي الوقت نفسه انتهجت أساليب متعددة لتهميشهم الثقافة الشرقية التي انحدر منها اليهود الشرقيون(مرعي، 2003، ص 144).

2.1.2.3 التصدع الديني في الوسط اليهودي

لا يقل الانقسام الديني داخل المجتمع الإسرائيلي أهمية عن الانقسام الاثني القائم بين الأشكناز والسفارديم، فهو صراع قديم ترجع جذوره إلى ما قبل ظهور الصهيونية، وبالتحديد أوائل القرن الثامن عشر، ومع ظهور الحركة الصهيونية في أواخر القرن التاسع عشر، جذبت قطاعاً كبيراً من اليهود العلمانيين وفي نفس الوقت عارضها القطاع الأكبر من المتدينين في البداية، وفيما بعد نجحت في استقطاب تأييد بعض اليهود المتدينين من خلال إنشاء حزب المزراحي عام 1902م، ومن ثم بدأت تزداد مشاركة الأحزاب الدينية في الحكومات الإسرائيلية المتتالية بعدما نجحت الحركة الصهيونية في إقامة دولة إسرائيل عام 1948، لكن بعد حربي 1967م، و1973م زادت مشاركتها بفاعلية أكبر في الشؤون السياسية الإسرائيلية والتحالف مع اليمين العلماني الذي وصل الي الحكم عام 1977م بزعامة حزب الليكود وخاصة في عمليات الاستيطان وتهويد الأراضي العربية المحتلة من منطلقات دينية(علي، 1999،ص20-21).

وفيما يتعلق بتقدير نسب العلمانيين والمتدينين في المجتمع الإسرائيلي فإن دراسةً أجراها "معهد جوتمان" الإسرائيلي للدراسات المسحية تشير إلى أن معظم اليهود محافظون على التقاليد الدينية، وأن القليل منهم ذو توجه أيديولوجي علماني أو ديني، وأن هناك زيادة في نسبة الذين يُعرّفون هويتهم على

أنهـم متـدينون، بينمـا هنـاك تقلـص فـي نـسبة مـن يعرفـون أنفـسهم أنهـم تقليـديون (Shlomit, Levinsohn,2002,pp5-6) .

أما فيما يخص الصراع بينهم فهو يدور حول مسائل متعددة: مثل مسألة العلاقة بين الدين والدولة، ومسألة القوانين الدينية، ومسألة الهوية اليهودية، فالمتدينون أيضاً ينقسمون إلي قسمين: قسم مؤيد للصهيونية منذ بدايتها بزعامة الحاخام (أبراهام كوك) الأب الروحي لحركة غوش أمونيم ذات التوجهات الدينية القومية الاستيطانية التي ظهرت في عام 1984، والقسم الذي عارض الصهيونية في بدايتها يطلق عليه الحريديم*، والذي يعد أكثر التزاماً بالتقاليد والتعاليم الدينية، وقد انتهج هذا الأخير إستراتيجية العزلة للحفاظ علي نمط الحياة اليهودي بما خلق لهذا القطاع استقلالا ذاتيا قويا أيضا من الناحية الديموغرافية والاقتصادية والأخلاقية قد حوله إلى دولة داخل الدولة وذلك دون ان يقدم أي تنازل أيديولوجي أو ديني، ولكن الأهم من ذلك هو زيادة نبرة التطرف الديني ومشاركة القوى الدينية بفاعلية أكبر في الشئون السياسية (عبد العالي، 2010، ص155-159).

أما فيما يتصل بالموقف تجاه عملية التسوية فيوجد تفاوت واضح بين المتدينين، حيث يمثل الحريديم أقصى اليمين المتطرف فيما يتعلق بعملية التسوية والنظرة إلى العرب بينما يأتي المتدينون في الوسط بين الحريديم والعلمانيين، الذين يتبنون وجهة نظر أكثر إيجابية إزاء عملية التسوية والعرب عامة. ويتأكد ذلك من خلال الإشارة إلى موقفيهما إزاء التنازل عن أراضي ومفاوضات أوسلو والنظرة إلى العرب. وفي الدراسة التي أجراها مركز"تامي ايشتايمنتس لبحوث السلام" أظهرت أن نسبة من يؤيد مسيرة أوسلو عند الحريديم ضئيلة جدا تقدر بـ 9%، وتقدر عن المتدينين ب 24% في حين تقدر في أوساط العلمانيين ب 56%(عسيلة، 2008، ص38).

* مفرد "حريدي" أو "حريد" بالعبرية وتعني التقي أو مخافة الله ، ثم أطلقت فيما بعد علي اليهود المتدينين الرافضين لكل أشكال التغيير(شاحاك، بيزفينسكي، 2003، 25)

هذا يدفعنا إلى القول بان التصدع الديني ينتج عنه انقسامات على أسس دينية تنعكس هذه الانقسامات على السلوك الانتخابي للأفراد .وهو ما أكدته العديد من دراسات الباحثين في علم الاجتماع كدراسة (كينيت والد) و(صموئيل شاي) عام 1995، ودراسة (آشر آريان)* و(ميخال شامير) و التي أثبتتا أن العامل الديني ما زال له أهمية في التوجهات الانتخابية في إسرائيل، مؤكدين على أهمية درجة التدين، فالمتدينون اليهود أكثر ارتباطاً بالأحزاب الدينية، والتقليديون أكثر ارتباطاً بالأحزاب الدينية وأحزاب اليمين، مثل حزب الليكود، والعلمانيون أكثر إقبالا علي الأحزاب اليسارية ، مثل حزب العمل وحزب شينوي وميرتس(عبد العال، 2010، ص311).

يرى الباحثان في علم الإجتماع في جامعة حيفا (أندرسون ومائير يعيش)، أن التصويت للمعسكر اليساري وللمعسكر اليميني تعكس الانقسام الديني، فالفئات الأكثر تديناً هي الأكثر ارتباطاً بالتصويت للأحزاب اليمينية الصغيرة والأحزاب الدينية أكثر من الفئات الأخرى، أي فئة التقليديين، وفي المقابل ففئة غير المتدينين التي هي بحسب الدراسة هي الأكثر ارتباطا بالأحزاب اليسارية الصغرى أو أقصى اليسار، وقد تقاطعت تلك الدراسات بأن هناك علاقة ضعيفة بين التغيير الانتخابي وتأثير التصدعات الاجتماعية في الخيارات الانتخابية لدى الأحزاب اليسارية منها لدى أحزاب اليمين، فهناك تأثير ملموس لهذا التغيير الانتخابي لدى اليمين والأحزاب الصغيرة اليمينية، ويظهر ذلك بوضوح في الحملات الانتخابية لحزب شاس الديني بالدعوة إلى التصويت لصالح نتنياهو في انتخابات رئاسة الحكومة والي التغير في التصويت من الليكود إلى الأحزاب اليمينية الأخرى، بسبب أن المعسكر اليساري أكثر انسجاماً من المعسكر اليميني من الناحية الدينية، فالناخبون في الوسط اليهودي هم أكثر تديناً من جهة اليمين وأكثر أشكنازية من جهة اليسار (Andersen, Yaish,2003,p421).

* أستاذ في العلوم السياسية وباحث في "المعهد الإسرائيلي للديمقراطية" وله الكثير من الدراسات المسحية المختصة في الرأي العام الإسرائيلي.

وعليه يمكن القول إن المجتمع الإسرائيلي متجه نحو زيادة الاستقطاب بين المتدينين والعلمانيين مما يعزز دور الأصولية اليهودية المتشددة– التي تكن العداء للعرب والمسلمين– في دفع المجتمع الإسرائيلي اليهودي نحو المزيد من التطرف، وهذا قد يشكل خطراً على مستقبل عملية التسوية السلمية وهو ما تناولناه بتفصيل أكثر فيما بعد.

إضافة إلى التقسيم الاثني والديني فإن المجتمع الإسرائيلي يعاني استقطاباً حاداً أو انقساماً بشان قضية أخري تنعكس أيضاً على سلوكه في الخيارات الانتخابية، وهي السلام حيث يفضل قسم من المجتمع الإسرائيلي سلاماً قائماً على قيام حالة هدنة عسكرية مع الجيران العرب مع استمرار سيطرة إسرائيل على أكبر مساحة من الأراضي المحتلة، بينما يفضل القسم الأخر من المجتمع سلاماً يقوم على مبدأ الشعبين والدولتين، والجدير بالذكر ان هناك" قدراً من التلازم بين موقف الإسرائيليين من عملية التسوية والانقسامات الرئيسة التي ينقسم على أساسها المجتمع الإسرائيلي"، فالمتدينون واليهود الشرقيون يميلون بصفة عامة للنظر بتشكك إلى دعاة السلام وانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة، على عكس اليهود الغربيين والعلمانيين الذين يوجد بينهم ميل أكبر لتفهم دعاة السلام(عسيلة، 2008، ص 34).

يمكن الإشارة إلى أن هذا الانقسام يعد انقساماً عمودياً للمجتمع اليهودي الإسرائيلي، مع اعتبار أن الانقسامات الأخرى هي انقسامات أفقية، بمعنى أن الانقسامات في المجتمع الإسرائيلي مرتبطة ببعضها وهي أيضاً متقاطعة مع بعضها بعضاً، والجدير بالذكر أنه رغم كل هذه الانقسامات والتناقضات الموجودة في المجتمع اليهودي إلا أنه في لحظات الخطر والحرب سرعان ما تزول تلك الإشكاليات.

وفي هذا الجانب يقسم الكاتب (اسعد غانم) تفسيرات سلوك الناخب الإسرائيلي إلى تفسيرين رئيسين: التفسير الأول وهو المهيمن والذي يصنف التوجهات السياسية للإسرائيليين طبقاً لمواقفهم حول

الصراع العربي الإسرائيلي، وخاصة بعد انطلاق عملية التسوية في أوسلو عام 1993م، فالذين يدعمون أحزاب اليسار (العمل، ميرتس، والأحزاب العربية) يؤيدون تسوية الصراع، وإقامة علاقات مع الدول العربية والاعتراف بمنظمة التحرير، وحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته، أما الذين يصوتون لليمين (الليكود،مولديت ،إسرائيل بيتنا، والأحزاب الدينية) فهؤلاء ينظر لهم كمعارضين لاتفاقيات أوسلو وقيام دولة فلسطينية، رغم أنهم يدعمون ذلك أحياناً بشكل نظري من باب تحسين الصورة السياسية، أما التفسير الثاني وهو الأقل انتشاراً والأكثر عمقا وشمولية يقسم الإسرائيليين إلى معسكرين طبقاً لمبادئهم الجوهرية، فالذين يدعمون اليسار يميلون الي توجه مدني ديمقراطي ، ودعم تسوية تاريخية مع الفلسطينيين وذلك تعبيرا عن نظرتهم المدنية الليبرالية، والذين يدعمون اليمين يميلون الي هوية بدائية هي مزيج من التوجهات الدينية والوطنية، وهو ما يدفع بالاعتقاد بأن النظام الإسرائيلي يرتكز علي حزبين قائمين علي اعتبارات الحرب والسلام من جهة، وهوية مدنية من جهة أخري(غانم، 2003، ص16-17).

وترى الدراسة أن هذين التفسيرين لأنماط التصويت والسلوك السياسي للإسرائيليين غير دقيقين، ويتجاهلان مزايا جوهرية للنظام السياسي الإسرائيلي، وهو نظام معرض لذبذبات قوية من جهة إلى جهة أخرى، وذلك ناجم عن عمق الانقسامات للمجموعات التي تشكل المجتمع اليهودي، حيث إنه في بعض الأحيان، هوية المجموعة ومصالحها الحزبية هي التي تحدد عادةً أنماط السلوك السياسي وتوجهاته، وهو ما ظهر في العقد الماضي، حيث نلاحظ بروز أحزاب صغيرة ذات هويات إثنية ودينية، مثل حزب "إسرائيل بيتنا" والذي لعب دوراً مهماً في زيادة قوى اليمين في البرلمان الإسرائيلي من خلال تحالفها مع الأحزاب اليمينية مقابل الحصول على بعض الامتيازات، وهذا يقودنا للقول إن هناك أحزاباً ذات فكر أيديولوجي في الحياة السياسية الإسرائيلية وهناك أيضاً حركات وأحزاب براغماتية قائمة على المصلحة.

وخلاصة القول: لعبت التصدعات الاجتماعية دوراً كبيراً من الناحية التاريخية في تشكيل الأجنحة الحزبية اليهودية التقليدية الثلاث: جناح اليسار الصهيوني، وجناح اليمين الصهيوني، وجناح الأحزاب الدينية الصهيونية وغير الصهيونية، كما تتفرع هذه الأجنحة الأساسية إلى أحزاب فرعية على أساس الثقافات والانتماءات الفرعية الإثنية والدينية، ولا تزال تلك التصدعات تلقي بظلالها على التوجهات السياسية للمجتمع اليهودي الإسرائيلي، وتعدُّ من أهم الدوافع والعوامل التي يعتمد عليها سلوك الناخب الإسرائيلي، وسنرى لاحقاً كيف أثرت هذه العوامل على التوجهات السياسية للجمهور اليهودي وجعلته يتجه نحو اليمين.

3.3 مؤشرات التوجه الإسرائيلي نحو اليمين

طرأ على المجتمع الإسرائيلي تحولات سياسية واجتماعية و ديموغرافية أعاقت وصول عملية السلام بين الفلسطينيين وإسرائيل إلى نهايتها، ووضعتها أمام حائط مسدود، وكشفت تلك التحولات طبيعة المجتمع الإسرائيلي الذي يتجه نحو اليمين، وهو ما عبرت عنه معظم نتائج الانتخابات التي تمت في الفترة (2000-2011)م والتي منح فيها اليمين القومي والديني مكانة كبيرة في الكنيست.

سنتناول هنا أهم المؤشرات التي تبين مدى توجه المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين خلال فترة الدراسة، وذلك عبر معرفة توجهات الرأي العام الإسرائيلي، من خلال استطلاعات الرأي التي تقوم بها بعض المؤسسات ومراكز الأبحاث المتخصصة، و من خلال نتائج الانتخابات الإسرائيلية العامة و من خلال السياسات والممارسات التي تقوم بها الحكومات المنبثقة عن تلك الانتخابات.

1.3.3 توجهات الرأي العام الإسرائيلي إزاء قضايا التسوية مع الفلسطينيين

تسمح مساحة الديمقراطية في المجتمع الإسرائيلي ببلورة رأي عام قوي يعتد به إزاء مجمل القضايا، حيث إن الرأي العام الإسرائيلي يلعب دوراً مهماً في تحديد الممكن سياسياً، والتأثير على عملية صنع القرار، وخاصة الرأي العام اليهودي باعتبار أنه هو الذي يؤثر على بقاء الحكومات، وهو الذي يتم قياسه باستمرار من قبل المراكز والمعاهد المتخصصة في استطلاعات الرأي والتي تقوم بنشر نتائجها في وسائل الإعلام، حيث دخلت هذه الاستطلاعات على خط صناعة الرأي العام، لا استطلاعه فحسب، كما أنها ترتبط بالبيئة السياسية للمستطلعة أراؤهم، وبالظرف السياسي القائم، والتموضعات والتحالفات التي تؤثر على نتائجها.

وقد تناولت الدراسةتحليل بعض استطلاعات الرأي العام الإسرائيلي التي تمت خلال فترة الدراسة، والتي تشير إلى أن المجتمع الإسرائيلي يندفع بثبات نحو التشدد وتبني المواقف اليمينية المتشددة من الصراع مع العرب والفلسطينيين تحديداً، وذلك من خلال معرفة موقف الإسرائيليين في بعض القضايا وخاصة فيما يخص القضايا الرئيسة المتعلقة بعملية التسوية السلمية بين الفلسطينيين والإسرائيليين التي بدأت مطلع التسعينيات من القرن الماضي، مثل قضية القدس باعتبارها من أهم تلك القضايا في الصراع العربي الإسرائيلي، بالإضافة إلى قضية الاستيطان الذي يعدّ من أهم المعيقات لتقدم عملية التسوية، مع الإشارة إلى أن التركيز على تلك القضايا لا يعني عدم أهمية بقية القضايا الأخرى مثل اللاجئين والدولة الفلسطينية وبعض القضايا التفصيلية المرتبطة بعملية السلام، والتي تساعد في التعرف علي مواقف الرأي العام الإسرائيلي ومدى اقترابه من توجهات اليمين واليسار فيما يتعلق بتلك العملية التي تعثرت بعد فشل مفاوضات كامب ديفيد الثانية واندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000م.

كما يؤكد هذا التحليل ما أشار إليه (أشر آريان) في قراءته لنتائج استطلاع الرأي عام 2002م الذي تم برعاية "مركز جافي للأبحاث الإستراتيجية" في جامعة تل أبيب، إلى أن المجتمع الإسرائيلي يتوجه نحو اليمين المتشدد، حيث إن نسبة الإسرائيليين الذين يعتقدون بأنه يمكن حل الصراع الإسرائيلي العربي بواسطة اتفاقيات سلام مع الفلسطينيين والعرب هبطت بصورة حادة الى26% عام 2002م من 30% عام 2001م، و68% عام 1999م، كما هبطت نسبة تأييد الإسرائيليين لعملية أوسلو إلى 35% عام 2002م من 58% عام 2001م، و70% عام 1999م(اريان، 2003، ص16).

كما يمكن أيضاً ملاحظة الهبوط في نسبة تأييد الإسرائيليين للسلام من خلال متوسط مؤشر السلام الذي يجريه مركز تامي شتايمنتس لأبحاث السلام الموضح في الشكل رقم(1).

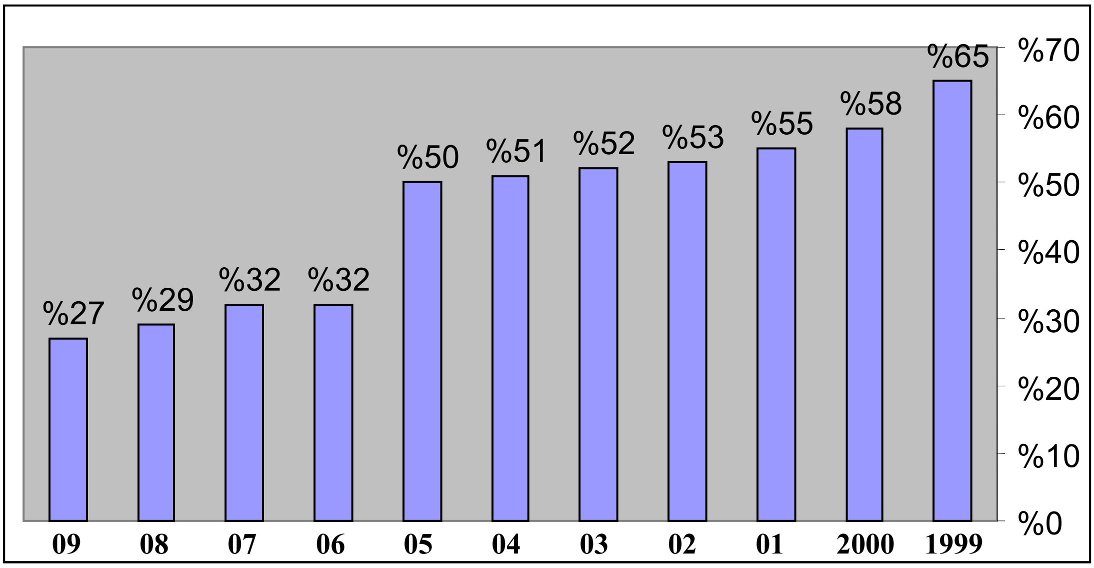

شكل رقم(1) **متوسط مقياس السلام خلال الفترة (1999-2009)***

على الرغم من أن اتفاق أوسلو وإن كان به بعض العيوب إلا أنه وجد له صدى مؤيد في الرأي العام الإسرائيلي من خلال تسويق بعض ايجابياته المتلخصة في أنه يأتي في الصالح العام لدولة إسرائيل او كما قال رئيس الوزراء اسحق رابين في الكنيست "انه انتصار الصهيونية على العرب

* الشكل البياني من جهد الباحث وقد تم الاعتماد في إعداد هذا الشكل علي حساب متوسط كل من مقياس السلام ومقياسالذي يجريه مركز تامي شتايمنتس خلال الأعوام الموضحة في الشكل.

جميعاً"، فثمة وجهة نظر أخري ظلت تنظر إلي اتفاق أوسلو بارتياب، وخاصة فيما يتعلق بالجانب الأمني والذي يشكل أهمية كبيرة للرأي العام الإسرائيلي(الخالدي، 1995، ص5).

نود الإشارة الي أنه شهدت الفترة التي تلت الاتفاق نوع من التأييد الشعبي لعملية السلام فقد فاقت نسبة التأييد المعارضة وبلغت 65% عام 1999، ولكن بعد اندلاع الانتفاضة عام 2000 وزيادة حدة المواجهات بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وتولي الزعيم اليميني أرئيل شارون لرئاسة الوزراء (2001-2005)، وكما هو واضح في الشكل البياني رقم(1) أخذت نسبة المؤيدين للاتفاق ولعملية السلام تتراجع، وفي المقابل زادت نسب المعارضة في الرأي العام الإسرائيلي للسلام بشكل عام ولاتفاق أوسلو بشكل خاص، حيث إنه عقب اندلاع المواجهات بين الفلسطينيين وإسرائيل، صبّ معظم الجمهور الإسرائيلي اليهودي غضبه على اتفاقات أوسلو والقائمين عليها، معتبراً أنها السبب في الكارثة الأمنية التي حلت بهم، كما أن وصول شارون إلى رئاسة الحكومة جعلت على رأس سلم أولوياتها تدمير ما نتج عن اتفاقات أوسلو، مما ساهم في زيادة انعدام ثقة الجمهور الإسرائيلي بهذه الاتفاقات حتى وصل الأمر إلى أن نسبة كبيرة من هذا الجمهور بات يرى أن اتفاق أوسلو أصبح ميتاً، وتطابق ذلك الموقف إلى حد بعيد مع موقف رئيس الحكومة في تلك الفترة آرئيل شارون، الذي صرح في أكثر من مناسبة أنه يعد اتفاق أوسلو لاغياً.

استثمر شارون ما جرى ترويجه بشأن ما دار فى كامب ديفيد الثانية فى يوليو من عام 2000م، وتصوير انتفاضة الأقصى باعتبارها حرباً تستهدف وجود اسرائيل، ففاز بمنصب رئيس الوزراء لأول مرة في فبراير 2001م بأغلبية غير مسبوقة، وأما الاستثمار الثاني فهو نجاحه فى الحفاظ على تأييد الرأي العام الإسرائيلي له، ونجاحه فى جذب ما يوصف بالقطاع المتردد من الرأي العام الإسرائيلي تجاه اليمين، وكان محصلة ذلك أن دَعَمَ الرأي العام سياسات القتل والإرهاب التي مارسها الجيش الإسرائيلي بحق أبناء الشعب الفلسطيني، فقد كشف استطلاع للرأي العام فى مايو

2001م عن أن 31% ممن جرى استطلاع آرائهم قالوا إن الانتفاضة دفعتهم إلى تغيير نمط تصويتهم من اليسار إلى اليمين، مقابل 8% قالوا إنهم اتجهوا الوجهة المقابلة، أى من اليمين إلى اليسار (تقرير الأهرام الاستراتيجي العربي، 2003-2004).

في ضوء تحليل معطيات الشكل رقم(1) فإن مؤشر الأغلبية المؤيدة لعملية السلام قد استمر في الهبوط حتى وصلت النسبة الى أقل من ثلث المستطلعين المؤيدين للاتفاق خلال السنوات 2006 حتى 2009 م وهي الفترة التي شنت فيها إسرائيل حربين الأولى علي لبنان عام 2006 والثانية علي قطاع غزة أواخر عام 2008 وبداية عام 2009 م وهو الأمر الذي انعكس علي توجهات الرأي العام الإسرائيلي حيث وصل مقياس السلام في هذا العام إلى 27%، وهو ما يدلل علي أن المجتمع الإسرائيلي خلال العشر سنوات التي أعقبت انتفاضة الأقصى اتجه نحو اليمين المتشدد وتخلى عن عملية السلام وأخذ يتبنى مواقف متشددة من القضايا الرئيسة للتسوية مثل القدس والاستيطان وهو ما ستتناوله الدراسة لاحقاً .

1.1.3.3 توجهات الإسرائيليين إزاء القدس

تحتل القدس مكانة خاصة لدى العرب والمسلمين لما بها من أماكن مقدسة لديهم ومن أهمها المسجد الأقصى، كما لها أهمية خاصة لدى المسيحيين واليهود لوجود أماكن مقدسة خاصة بهم فيها، وهو الأمر الذي يزيد من صعوبة التعامل مع وضع تلك المدينة في المشاريع التي تطرح للتسوية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، كما أن ملف القدس كان الأكثر من حيث المبادرات والاقتراحات التي طرح بشكل كبير لحل الصراع حوله، كما تعد قضية القدس من أكثر قضايا الصراع تعقيداً.

منذ بداية المفاوضات في أوسلو تم تأجيل طرح قضية القدس إلي المرحلة النهائية لتلك المفاوضات، حيث كان لمكانة القدس أهمية خاصة في معظم الجهود المعنية بالتوصل الي تسوية

الصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية، كما كان لها طابع مميز ومؤشر قاطع الدلالة على ما يمثله مستقبل هذه المدينة من أهمية بالنسبة لكل الفرقاء(الأزعر، 1996، ص7).

تتلخص وجهة النظر الإسرائيلية حول القدس منذ أن احتلت الجزء الشرقي عام 1967 وضمته إلى الجزء الغربي الذي احتلته عام 1948م، في أن القدس موحدة بشقيها الشرقي والغربي هي عاصمة إسرائيل المقدسة مستندة علي مزاعم تاريخية، ومنذ سيطرتها علي بقية المدينة عام 1967 م عملت إسرائيل علي طمس الملامح العربية والإسلامية للمدينة من خلال إستراتيجية منظمة لتهويد تلك المدينة عبر القيام بنشاط مكثف من أجل خلق واقع ديموغرافي جديد يجعل زيادة سكانية يهودية كبيرة تتغلب على عدد السكان العرب في المدينة المقدسة(غانم، 2002، ص204-205).

إن مصطلح القدس الشرقية والقدس الغربية لم يظهر إلا في حرب 1948م، حينما سيطر الجيش الأردني على الجزء الشرقي من القدس بينما استولى الإسرائيليون علي الجزء الغربي منها، وتضم القدس الشرقية التي يطالب بها الفلسطينيون المدينة القديمة التي يوجد بها المسجد الأقصى والأحياء الشرقية والضواحي المحيطة بها، أما القدس الغربية فتشمل الأحياء والقرى الواقعة غرب المدينة القديمة التي التحمت بالقدس عمرانياً(الفرا، 2001، ص222) .

علاوة علي ذلك فثمة اتفاق داخل إسرائيل علي الموقف من القدس، حيث تعدّ هذه القضية من أهم القضايا التي لا يوجد اختلاف حولها بين سياسة حزب العمل، وسياسة حزب الليكود فيما يتعلق بالوضع السياسي للقدس، وفرض السيادة الإسرائيلية عليها كعاصمة موحدة لهم(عسيلة، 2008، ص70).

وفيما يتعلق بالرأي العام الإسرائيلي حول قضية القدس، فقد ظل معارضاً للتخلي عن القدس أو حتى التفاوض حولها منذ انطلاق عملية التسوية وحتي اندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000، فقد لوحظ منذ ذلك الوقت أن الخلاف يدور حول طبيعة ذلك التقسيم(Shaul,2005)، كما أظهر استطلاع أجري 1999 أنه إذا كان هناك 70% من الإسرائيليين يرفضون ان تصبح القدس عاصمة

للفلسطينيين فإن ثمة 30% لهم رأي آخر ما بين موافق ومعارض ومن لا رأي لهم، حيث أظهر الاستطلاع الذي أجري عام 2002 أن نسبة 31% من المستطلعين علي استعداد لتسليم الأحياء العربية في شرقي القدس للسيادة الفلسطينية من خلال مفاوضات متقدمة(المسلمي،2002)، وأكد هذه النسبة الاستطلاع الذي أجرته القناة الإسرائيلية الأولى عام 2011م حول موقف المجتمع الإسرائيلي من مدينة القدس الشرقية فقد أظهر أن 66% من المشاركين يرفضون التنازل عن أجزاء في المدينة أو تقسيمها حتى ضمن أتفاق للسلام، وان 73% منهم ضد الإشراف الدولي على الأماكن المقدسة، و رأى منهم 91% إن القدس يجب أن تكون عاصمة موحدة لدولتهم(صالح، وآخرون، 2001، ص277)

كما يمكن رصد موقف الجمهور الإسرائيلي اتجاه القدس خلال السنوات الموضحة في الشكل رقم(2) من خلال الاستطلاع الذي أجراه مركز جافي للدراسات الإسرائيلية في جامعة تل أبيب حيث يظهر فارق كبير في الرأي العام الإسرائيلي اتجاه القدس بين عامي 2000 إلى 2001 حيث كانت النسب على التوالي 24%، 51%، على النحو الذي يوضحه الشكل البياني رقم (2).

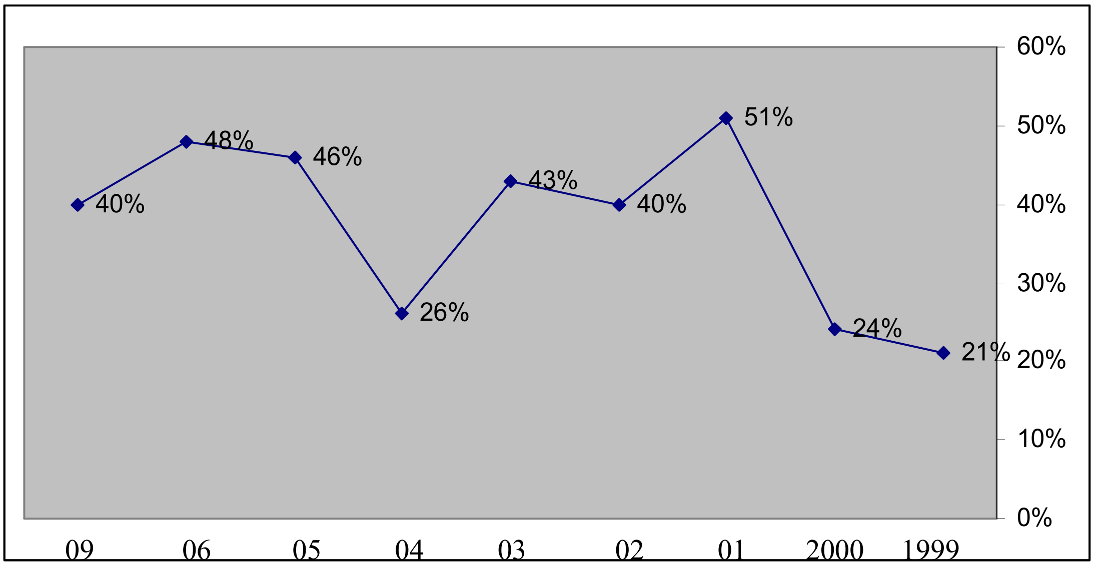

شكل رقم (2) موقف الجمهور الإسرائيلي من قضية القدس(1999-2009م)*

* الشكل البياني من جهد الباحث ولكن تم الاعتماد على البيانات الواردة في استطلاعات الرأي الذي يجريها مركز جافي للدراسات الإستراتيجية بجامعة تل أبيب في الأعوام المذكورة..

يرجع ذلك التغير الحاد في نسبة التأييد الي التغير في صيغة السؤال الذي كان يطرح في الاستطلاع حيث في عام 2000 كان السؤال يدور حول القدس بصفة عامة فكان التخوف الإسرائيلي من أن تكون القدس كلها هي المقصودة فذلك يدفع الرأي العام في اتجاه المعارضة والتشدد.

ونود الاشارة هنا إلى أنه في عام 2001م زيادة نسبة التأييد للتنازل عن القدس عندما كان السؤال يدور حولها وحولوالأحياء و القرى العربية في القدس،إضافة إلى ذلك فإن عملية السلام بشكل عام أثرت الى حدا ما في توجهات الرأي العام الإسرائيلي إزاء القدس(عسيلة، 2008، ص71).

هذه النسب شهدت تراجعاً ملحوظاً خلال السنوات التي اجري فيها الاستطلاعات حتي وصلت من 51% عام 2001الي 40% عام 2009 وهو ما يشير إلى أن قضية القدس ما زالت تمثل خطاً احمر لدي أغلبية الرأي العام الإسرائيلي، وهو ما يعطي صورة معبرة عن التوجهات الإسرائيلية نحو القضايا الرئيسية في عملية التسوية السلمية وعلي رأسها قضية القدس ، وهو ما يشكل العقبة الأهم في سبيل تحقيق تقدم في تلك العملية.

2.1.3.3 التوجهات الإسرائيلية إزاء الاستيطان

يعتبر الاستيطان احدي العقبات التي تواجه عملية التسوية السلمية، لا سيما انه يعتبر الركن الأساسي الذي قامت عليه إسرائيل كدولة منذ نشأتها الأولى، كما ان النشاط الاستيطاني تضاعف مع بدء عملية التسوية السلمية، حيث قفز عدد المستوطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة من 75000 مستوطن قبل عملية التسوية إلى 147000 مستوطن في سنة 1996، بالرغم من ان النشاط الاستيطاني يتعارض مع مقتضات عملية التسوية الا ان جوهرية عملية الاستيطان ضمن الركائز الأساسية التي تتبناها إسرائيل حالت دون تراجع عدد المستوطنين والمستوطنات، بل على العكس تماما حيث وصل عدد المستوطنين في عام 2000 حوالي 200000 مستوطن في الأراضي المحتلة 1967، (عسلية، 2008، ص61)،كما تضاعف عدد المستوطنات والمستوطنين في الفترة ما بين عام

1999م وعام 2009م حتى بلغ عدد المستوطنات عام 2011م 144 مستوطنة في الضفة الغربية والقدس ويقطنها أكثر من نصف مليون مستوطن(المركز الفلسطيني للإحصاء، 2012).

كما أنه في البداية لم يكن وراء تلك المستوطنات دوافع دينية إلا أن الأمر قد تغير و أصبحت المبررات الدينية أحد أهم مسوغات الاستيطان في الأراضي المحتلة وعلي الأرجح فقد حدث ذلك نتيجة لتزايد انتشار الصهيونية الدينية في المجتمع الإسرائيلي وبروز دور حاخاماتها في تعبئة الإسرائيليين لإقامة المستوطنات في الأراضي المحتلة، وقد كشفت كل الأدلة أن سياسة الاستيطان الإسرائيلية قد تواصلت بصرف النظر عن الاتفاقات الموقعة ، وأصبحت في نهاية المطاف هي المعوق الرئيس للمفاوضات، إذ إنها خلقت واقع جغرافي جديد للصراع أعاق التطور الفلسطيني وقوض عملية السلام(بشارة مروان، 2002، ص157-160).

يجب الإشارة عند الحديث عن الاستيطان وموقف الرأي العام الإسرائيلي منه باعتباره أحد القضايا الأكثر صعوبة في عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية ، انه يوجد اختلاف في تقييم الإسرائيليين لأهمية المستوطنات، فالإسرائيليون ينظرون لبعض المستوطنات علي أن لها قيمة أمنية استراتيجية أو تاريخية –دينية، وهذا النوع من المستوطنات هو الذي يمثل المشكلة الأهم عند الحديث عن إخلاء المستوطنات، أما المستوطنات الأخرى كالتي تقع داخل أو بالقرب من التجمعات السكنية الفلسطينية، فتشكل مشكلة أمنية لإسرائيل وعبئاً عليها ويمكن التخلي عنها كما حدث في غزة عام 2005، فعلي سبيل المثال في الاستطلاع الذي أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية لعام 2000 فقد أيد 59% من المستطلَعين إخلاء بعض المستوطنات،كما عارض 26%إخلاء أي مستوطنة، وكانت نسبة المؤيدين إخلاء كافة المستوطنات 15%(الشقاقي،2002،ص679).

كما نلاحظ في الشكل رقم (3) الذي وضحت فيه الدراسة نتائج لاستطلاع أجراه مركز جافي للدراسات الإستراتيجية في جامعة تل أبيب أن نسبة المؤيدين للتنازل عن بعض المستوطنات قد شهدت تراجعاً ملحوظاً خلال الأعوام التي أعقبت فشل قمة كامب ديفيد واندلاع الانتفاضة 2000م.

الشكل رقم (3)

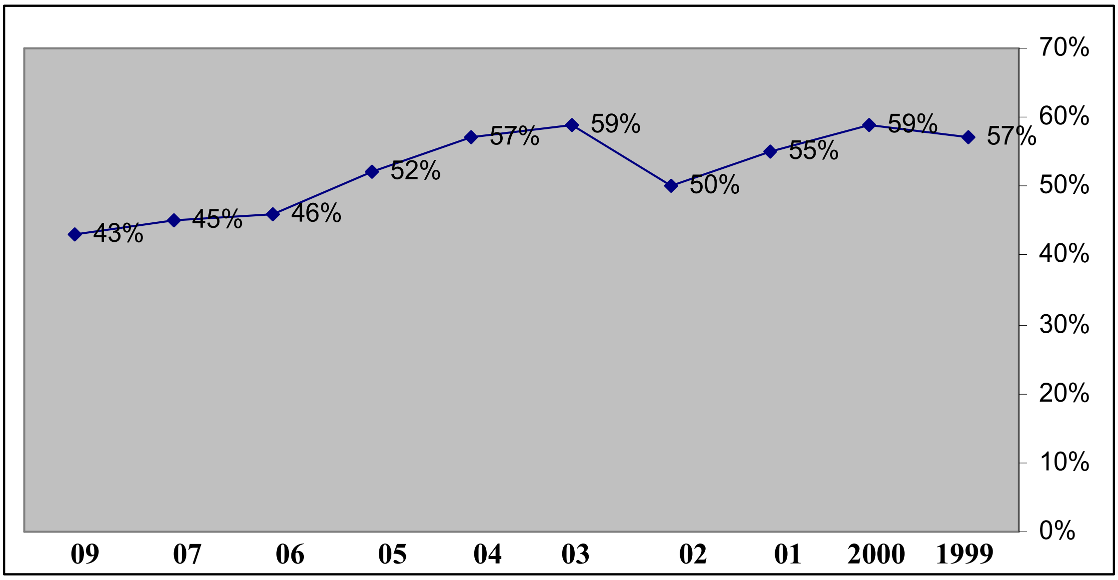

توجهات الرأي العام الإسرائيلي إزاء إخلاء المستوطنات في الفترة (2000-2009)*

يتضح أن في الأعوام 2000 وحتي 2005 ثمة تذبذب للنسب ما بين 52% و59%، وهو ما يشير الي تعاطي الرأي العام الإسرائيلي مع ترويج شارون لخطة فك الارتباط الذي نفذها في عام 2005، وهذا يقودنا الي القول بأن قضية إخلاء المستوطنات ترتبط ارتباطاً جذرياً بفكرة الفصل أحادي الجانب، وإقامة جدار فاصل مع الفلسطينيين، وهو ما يؤكد توجه الرأي العام نحو اليمين المتشدد.

كما أظهر استطلاع السلام العام الذي يجريه مركز تامي شتيامنتس لأبحاث السلام في جامعة تل أبيب أن الجمهور اليهودي يدعم الفصل أحادي الجانب بشكل أكبر بكثير من العودة إلى طاولة

* الشكل البياني من جهد الباحث ولكن تم الاعتماد على البيانات الوردة في استطلاعات الرأي الذي يجريها مركز جافي للدراسات الإستراتيجية بجامعة تل أبيب.

المفاوضات مع الفلسطينيين، فحسب الاستطلاع المذكور في عام 2002 أيد 65% من الجمهور اليهودي إخلاء مستوطنات في إطار خطة الفصل أحادي الجانب، بهدف خلق منطقة عازلة فعالة ومجدية بين إسرائيل والفلسطينيين، إلا أن وجود أغلبية مؤيدة لإخلاء بعض المستوطنات بالقوة حتى بدون اتفاق، لا يعني وجود أغلبية مؤيدة لإخلاء كل المستوطنات حتى وإن سمح إخلاؤها بالتوصل إلى تسوية دائمة(المسلمي، 2006).

ولكن الجمهور الإسرائيلي فيما بعد يبدو أنه تراجع عن الدعم الذي سبق وأن أبداه حول إخلاء المستوطنات والانسحاب من غزة، حيث يظهر في الشكل رقم(3) تراجعاً ملحوظاً في نسبة تأيد الجمهور لإخلاء المستوطنات حيث وصلت النسب 43% عام 2009، وقد رافق ذلك التراجع في التأييد الشعبي تطبيق من قبل الحكومات الإسرائيلية بزيادة وتيرة عمليات البناء الاستيطاني في الضفة الغربية والقدس، وهو الأمر الذي يشير بوضوح إلى مدى أهمية الاستيطان في الفكر الإسرائيلي ويجعله احد أهم المعضلات في ملف التسوية السلمية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي وخير دليل على ذلك تعنت حكومة نتنياهو اليمينية في عدم الاستجابة للشرط الفلسطيني بوقف الاستيطان لاستئناف المفاوضات ضاربة بعرض الحائط كل المناشدات الدولية بوقف الاستيطان والعودة الي طاولة المفاوضات، وهذا يؤكد أنها حكومة مدعومة من شعبية يمينية متطرفة لا تريد السلام وتعمل علي خلق جغرافية جديدة للأراضي الفلسطينية يصبح من الصعب التعامل معها في أي تسوية مستقبلية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي وتطبيق فكرة إنشاء دولتين في المنطقة.

2.3.3 الانتخابات الإسرائيلية العامة

شهدت الساحة الإسرائيلية خلال فترة الدراسة (2000-2011) أربع عمليات انتخابية وذلك في ظل متغيرات إقليمية ودولية ومحلية، كان لعملية التسوية المكانة الأولى في المعارك الانتخابية وخاصة القضايا الأمنية /السياسية ، حيث فاز اليمين الإسرائيلي في معظم تلك الجولات مما يشير الى أن الجمهور الإسرائيلي أخذ يؤيد أحزاب اليمين إلى حد بعيد على اعتبار أنها لا تفضل ولا تدفع باتجاه التسوية علي عكس أحزاب اليسار التي تمثل القوة الايجابية للدفع اتجاه التسوية السلمية، وسنتناول هنا تلك الجولات الانتخابية لنتعرف علي الأجواء التي أدت الي نتائجها.

1.2.3.3 انتخابات رئاسة الوزراء عام 2001م

بعدما أعلن إيهود باراك استقالته من منصبه في الحادي عشر من ديسمبر عام 2000، ودعا لإجراء انتخابات مبكرة على رئاسة الوزراء فقط، دون انتخابات للكنيست، وهي المرة الأولى التي يحدث فيها ذلك في إسرائيل، جرت تلك الانتخابات في 6 فبراير 2001 م حيث حصل شارون على 62.6% مقابل 37.2% لباراك أي بفارق 25.4% وهو فرق كبير لم يحدث من قبل في إسرائيل(عسلية، 2008، ص123).

على الرغم من انه لم تُجرَ انتخابات برلمانية في تلك الفترة إلا أن فوز شارون بحد ذاته يعطي مؤشراً واضحاً لانتصار اليمين، والذي بدوره يعكس توجه الجمهور الإسرائيلي نحو التشدد وعدم التجاوب مع عملية السلام وذلك لاختياره أحد أهم أركان وجنرالات الحرب في إسرائيل، فشارون يعد من أهم أركان اليمين المتشدد وصاحب السجل المليء بالمجازر ضد العرب والفلسطينيين.

أتت تلك الانتخابات في ظل تفجر انتفاضة الأقصى بكل انعكاساتها السلبية على توجهات الرأي العام الإسرائيلي فالانتفاضة أشعلت هاجس الأمن عند الإسرائيليين ودفعته مجدداً إلى صدارة أولويات الرأي العام الإسرائيلي مما هيأ الفرصة لليمين للنيل من باراك على اعتبار أن تفجُر الانتفاضة بهذا

الشكل دليل على عدم قدرته على التعامل مع الفلسطينيين وحفظ الأمن، إضافة إلى فشله في تحقيق السلام ومن ثم أظهر اليمين باراك أمام الرأي العام الإسرائيلي في صورة سلبية تماما ترتبط بالفشل في تحقيق وعوده الانتخابية في مجالي السلام والأمن هذا من ناحية.ومن ناحية أخرى، فإن تلك الانتخابات قد أجريت بينما كانت إسرائيل تواجه عده أزمات داخلية نتجت بالأساس عن اندلاع الانتفاضة الفلسطينية، لاسيما الأزمة في المجالين الاقتصادي والأمني(تقرير الأهرام الاستراتيجي العربي، 2001).

هذا بالإضافة إلى تأثير الانتفاضة الفلسطينية على تماسك المجتمع الإسرائيلي حيث انخفضت حدة الانقسامات بين المتدينين والعلمانيين، وبين الأشكناز والسفارديم، بل بين أنصار السلام ومعارضيه، وهو وضع أحسن اليمين توظيفه لصالحه، على أساس أن انخفاض حدة الانقسامات في المجتمع تعني أن الجمهور الإسرائيلي أصبح يولى الأمن الأهمية القصوى، كما أن تدهور الأوضاع في إسرائيل في ظل حكومة باراك قد دفع الرأي العام الإسرائيلي الي تحميل باراك منفرداً المسئولية عن ذلك التدهور ومن ثم بدأ الإسرائيليون في البحث عن بديل يمتلك رؤية مغايرة للتعامل مع ذلك الموقف المتدهور وقد وجد الرأي العام الإسرائيلي تلك الرؤية فيما طرحه أرئيل شارون، لاسيما فيما يتعلق برؤيتة المتشددة إزاء الفلسطينيين وعملية التسوية بصفة عامة(تقرير الأهرام الاستراتيجي العربي، 2001).

وفي الواقع فإن انتخابات رئاسة الوزراء جرت على أرضية التنافس على التشدد والقدرة على استخدام الخيار العسكري بدل المفاوضات في التعامل مع السلطة الوطنية والشعب الفلسطيني، ويرجع سبب ذلك إلى دور انتفاضة الأقصى في جعل الهواجس الأمنية في مقدمة اعتباراتهم عند التقدم للتصويت في الانتخابات.

وبعد فوز زعيم حزب الليكود آرييل شارون في الانتخابات عام 2001 م بدأ في مشاوراته لتشكيل حكومة جديدة دامت حوالي شهر وقد حظيت حكومته بدعم 76 نائباً في الكنيست وشارك في

الائتلاف المشكل من 26 وزيرا (بما فيه رئيس الوزراء) 8 وزراء من حزب العمل، و8 من حزب الليكود، و5 من شاس، ووزير واحد لكل من (حزب إسرائيل بعاليا، وإسرائيل بيتنا، والاتحاد القومي، وشعب واحد)، إضافة إلى اثني عشر نائبا للوزراء، ويعد هذا الائتلاف هو الأوسع في تاريخ الحكومات الإسرائيلية، فقد حددت هذه المبادئ في الالتزام بضرورة الحفاظ على يهودية الدولة مع تشجيع الهجرة واستيعاب المهاجرين اليهود ورفض فكرة عودة اللاجئين الفلسطينيين ورفض إزالة الكتل الاستيطانية الرئيسية ورفض السيادة الفلسطينية على القدس الشرقية وان سبيلها لتوفير الأمن هو تقوية الجيش، كما أن فوز ونجاح شارون في تشكيل ائتلاف حكومي بالشكل السابق الإشارة إليه قد عكس توجه الرأي العام الإسرائيلي نحو اليمين بشكل غير مسبوق في الساحة السياسية الإسرائيلية منذ صعود اليمين إلى الحكم في عام 1977 مما أدي إلى بلورة الخلافات الموجودة في المجتمع الإسرائيلي وأشاع روح التشدد على المستوى العام(عسيلة، 2008، 128).

كان هدف شارون الأساسي من إقامة ذلك الائتلاف الواسع تجاوز محدودية ائتلافه اليميني ليتمكن من تمرير مخططاته وتطبيق سياسته على أرض الواقع(غنايم،2001، ص108)، وفي هذا السياق كان من الطبيعي أن يتم إهمال عملية التسوية مع الجانب الفلسطيني بكل ما يعكسه ذلك من تشاؤم بشأن الاحتمالات المستقبلية لقيام تسوية إسرائيلية فلسطينية فتم إعلاء شأن السياسات الأمنية لتبديد الخوف الذي سيطر على الإسرائيليين ومن ثم ساد ما يشبه الإجماع في الرأي العام اليهودي داخل إسرائيل على وجوب تبني سياسة أكثر تشددا حيال الفلسطينيين عقابا لهم من وجهة النظر الإسرائيلية على استمرارهم في الانتفاضة التي أثرت بشكل كبير على المجتمع الإسرائيلي بكل فئاته وطوائفه وخاصة على المستوطنين منهم (سليتر، 2002، 41)(شعبان، 2002). وهو الأمر الذي يدفع إلى القول إن فوز شارون يعد بشكل أو بآخر إفرازاً طبيعياً لتركيبة المجتمع الإسرائيلي وتوجهاته، و انعكاسا للواقع الإسرائيلي المتأزم.

فقد أشارت عدة استطلاعات في تلك الفترة إلى ارتفاع مستوى الرضا الذي يمنحه الجمهور الإسرائيلي لأداء رئيس حكومته حيث أبدى 71% من الإسرائيليين اليهود رضاهم التام عن أداء رئيس حكومتهم على الرغم من إدراك نسبة كبيرة منهم 46% انه لا يملك خطة لتحقيق الهدوء في المناطق الفلسطينية(المسلمي،2001).

والخلاصة فأن اختيار شارون يكاد يكون هو نتيجة توجه المجتمع الإسرائيلي بعد فشل عملية التسوية في كامب ديفيد نحو اليمين المتشدد وقد تأكد ذلك القول بشكل واضح بفوز شارون مرة أخرى في الانتخابات التي جرت في عام 2003م.

2.2.3.3 انتخابات عام 2003م

جرت انتخابات الكنيست السادسة عشرة في 28 يناير 2003 م حسب الطريقة القديمة التي كانت مطبقة قبل انتخابات 1996م وهي طريقة القوائم الانتخابية وبطاقة انتخابية واحدة، لذلك برزت قضية أهمية التماسك الحزبي، ومحاولة كل حزب الحفاظ على وجوده، كذلك تم عقد العديد من الاتفاقات الائتلافية بين العديد من القوى السياسية، حيث بلغ عدد القوى التي شاركت في الانتخابات 27 قائمة حزبية كل قائمة تتكون من عدة قوى وأحزاب سياسية، ومن أبرز تلك القوائم التي خاضت انتخابات الكنيست (قائمة الليكود ، وقائمة العمل –ميماد، قائمة الاتحاد القومي (موليدت، اسرائيل بيتنا، توكما)، بالإضافة الي أربع قوى عربية، والجدير بالذكر أن هذه القوائم غالباً ما تنفصل عن بعضها عقب انتهاء الانتخابات، بمعنى أن بعض القوى تخوض الانتخابات كل مرة بشكل مختلف(شعبان، 2011، ص48).

إن هذا الأمر يعكس صورة الأحزاب الإسرائيلية المتسمة بالانقسامات والائتلافات والمنعكسة عن طبيعة المجتمع الإسرائيلي الذي يتميز بالانقسام والتشرذم كما ذكرنا فيما سبق، حيث تختلف المصالح

والأهداف بين القوى السياسية والتي تجعلها تنفصل و تتنقل من تحالف إلى أخر، الأمر الذي كان له الأثر الكبير في كثرة القوائم التي تشارك في المعركة الانتخابية .

لقد أسفرت انتخابات 2003 عن فوز اليمين بزعامة حزب الليكود الذي يقوده آرييل شارون ، بينما شهدت الانتخابات تراجعا غير مسبوق لحزب العمل، وبذلك حقق اليمين الإسرائيلي نجاحا كاسحا انعكس في الائتلاف الحكومي الذي أقامه شارون من اليمين المتطرف والذي شهد حالة من الشلل في مجال المبادرات السياسية، وهذا ما يوضحه الجدول الآتي:

جدول رقم(1)

نتائج الانتخابات الإسرائيلية السادسة عشر عام 2003م*

اسم القائمة	عدد الأصوات	عدد المقاعد
الليكود	925279	38
العمل/ميماد	455183	19
شينوي	386535	15
شاس	258879	11
الاتحاد القومي	173973	7
المفدال	32370	6
يهودت هتوراة	135087	5
ميرتس	164122	6
التجمع الوطني الديمقراطي	71299	3
حداش	93819	3
شعب واحد	86808	3
القائمة العربية الموحدة	65551	2
اسرائيل بعلياه	67719	2

وكما هو موضح بالجدول السابق فان الليكود يعد هو الرابح الأول في هذه الانتخابات حيث حصل علي 38 مقعد مقابل 19 مقعداً في انتخابات عام 1999، وتمكن بعد اندماج حزب إسرائيل بعلياه من زيادة عدد مقاعده في الكنيست الى 40 مقعداً، أيضا حزب شينوي كان له نصيب غير مسبوق في هذه الانتخابات حيث قفز من 6 مقاعد عام 1999 الى 15مقعدا وذلك مكنه من احتلال

* تم الاستناد في إعداد هذا الجدول على النتائج الواردة في الموقع الاكتروني للكنيست الإسرائيلي.

المكانة الرابعة في الخريطة الحزبية الإسرائيلية، اما في ما يخص حزب العمل فيمكن اعتباره الخاسر الأكبر في هذه الجولة الانتخابية حيث تراجع نصيبه إلى 19 مقعد مقابل 26 مقعداً كان قد حصل عليها في انتخابات 1999.

لقد عكست تلك النتائج قوة التغيرات الواضحة في الخريطة الحزبية وفي المشهد السياسي الإسرائيلي، ففوز الليكود الساحق في هذه الانتخابات، وتحول حزب العمل الي حزب متوسط الحجم قد أدخل إسرائيل في حقبة جديدة وذلك بوجود حزب متنامي القوة سيهيمن علي الحياة السياسية(إمارة، 2005، ص100) .

وقد أثارت نتائج هذه الانتخابات العديد من التساؤلات حول التحولات التي جرت في توجهات الرأي العام الإسرائيلي، وقادته إلى التصويت بكثافة لليمين، ولعل أفضل تعبير عن حقيقة تلك التحولات جاء فى مقال كتبه المعلق بصحيفة هآرتس فى 7 سبتمبر 2003م "جدعون ليفى" بعنوان ميدان رابين فارغ جاء فيه: "ألا يوجد 100 ألف إسرائيلي على الأقل من المصدومين مما تفعله حكومة إسرائيل ضد الفلسطينيين ؟ ألا توجد على الأقل أقلية صغيرة تبلغ عشرات الآلاف تبدي قلقها من التصفيات الجسدية والجدار الفاصل الذي يمزق الناس ويبعدهم عن أراضيهم، أو بسبب شروط وظروف اعتقال شعب بأكمله منذ ثلاث سنوات؟ أو بسبب الاستفزازات وأعمال التنكيل ؟" فمنذ أن نجح باراك فى إقناع كل الإسرائيليين تقريباً بأنه لا يوجد شريك للسلام، بات الرأي العام يرى أن من حق إسرائيل أن تفعل ما يحلو لها(ليفي،7سبتمبر/أيلول 2003).

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه إذا كانت الانتخابات الإسرائيلية المبكرة التي جرت في فبراير عام 2001 قد جرت على خلفية التنافس على التشدد، والقدرة على استخدام القوة العسكرية قبل المفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية وأيضاً الدول العربية المجاورة ، فإن انتخابات يناير 2003 جاءت على

نفس خلفية انتخابات 2001، بل وتمثل تصعيداً وتأكيداً علي الخيار الأمني والعسكري في مواجهة الفلسطينيين، وهو ما أدى بدوره الى خسارة مرشح حزب العمل "عميرام متسناع" نتيجة طرحه برنامج يساري في بيئة لم تكن مهيأة لاستقبال برنامج يركز علي استئناف المفاوضات مع الفلسطينيين، دون أن يقدم تصوراً مقنعاً بالنسبة للتعامل مع القضية الأمنية والتي تعدُّ الهم الأكبر للمواطن الإسرائيلي، وبالرغم ان انتخابات عام 2003 قد أجريت في ظل استمرار انتفاضة الأقصى والتي خلقت حالة من التدهور الأمني بتواصل العمليات الفدائية الفلسطينية بالإضافة إلى الوضع الاقتصادي المتردي نتيجة عدم الاستقرار الأمني، فإن وضع الليكود ومعه شارون لدى الرأي العام الإسرائيلي لم يتأثر حيث كانت استطلاعات الرأي تشير إلى تقدم معسكر اليمين بصفة عامة على معسكر اليسار(جاد، 2003، ص9،18).

إن هذا الأمر يدلل على أن القضية الأمنية تلعب دورا بارزاً في توجهات الرأي العام الإسرائيلي بمعني أن من يوظف ذلك الأمر ويقدم تصورات مقنعة للحفاظ علي أمن المواطن الإسرائيلي ، هو من ينال ثقة الناخب في إسرائيل، وهو ما يستغله اليمين الإسرائيلي ويحسن توظيفه في المعارك الانتخابية مما يجعله يحصد نتائج تمكنه من الفوز في الانتخابات، وما يثير الجدل هنا انه بالرغم من فشل شارون ومعسكره اليميني في إنجاز أو تطبيق ما صرح به في حملاته الانتخابية عام 2001 بأنه سينهي الانتفاضة خلال مائة يوم، كما انه لم ينجح في توفير الأمن وتحقيق السلام للإسرائيليين، وفي ظل تردي الأوضاع الاقتصادية ، فإن شارون ومعسكر اليمين فازا مرة أخرى في هذه الانتخابات، وتم كسر القاعدة التصويتية الدارجة في إسرائيل خلال العشر سنوات الأخيرة من القرن الماضي والتي تقوم على معاقبة رئيس الوزراء الموجود في السلطة عندما يخفق في تحقيق الأهداف المنشودة لدي الشعب مثل الأمن والسلام و تحسين الوضع الاقتصادي.

وقد اعتبر يوئيل ماركوس أبرز المعلقين في صحيفة هآرتس فوز شارون في هذه الأوضاع بأنه يشكل ظاهرة استثنائية، حيث إن ثلاثة رؤساء حكومات قبله وهم شامير، نتنياهو وباراك سقطوا واحداً تلو الأخر بسب إخفاقاتهم في حين كوفئ شارون بولاية ثانية بدون أي مبرر موضوعي أو غير موضوعي(ماركوس،2003، ص67).

كما يكمن إسناد ذلك الفوز والتأييد الذي حصل عليه شارون برغم من كل تلك الإخفاقات لعدة تفسيرات من أهمها(شعبان، 2011، ص55):

أولا: تفسير يرى أن نجاح شارون قام على استخدام نقاط رئيسة هي:

- توثيق العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية ، من خلال زياراته المتعددة إليها
- الدعوة الدائمة إلى إنشاء حكومة وحدة وطنية.
- استخدام القوة المفرطة ضد الفلسطينيين.

ثانياً: تفسير يستند إلى وجهة نظر إسرائيلية بالأساس وهو يعتبر أن الوضع الاقتصادي المتردي وارتفاع نسبة البطالة في المجتمع تجعل الأمن الشخصي الهم الأكبر للإسرائيليين العاطلين والذين يعانون من ضائقة اقتصادية وهذا بدوره يدفعهم للبحث عن القادر علي ضمان الأمن كما ان الإحساس بالخطر غالباً ما يدفع نحو تبني اليمين وهو ما يمثله الليكود بزعامة شارون.

إضافة الى ذلك فإن الباحثة الإسرائيلية (مينا تسميح) في معهد "داحف" لاستطلاعات الرأي العام ترى أن السبب الأساسي في تزايد شعبية شارون هو عدم وجود قائد آخر ذي شخصية قوية قادر علي منافسة شارون، ومن ثم فقد بدأ غالبية الإسرائيليين يعتبرون شارون زعيم القبيلة وهو العسكري القادر على إدارة شئون دولتهم أكثر من غيره على الرغم من قناعتهم أنه لن يجلب لهم السلام ولكن على الأقل أفضل الخيارات (تلحمي، 2003).

ثالثاً: تفسير يستند الي تأثير التحولات التي طالت الرأي العام الإسرائيلي خلال العقد الأخير من القرن العشرين والتي دفعته إلى الانزياح نحو اليمين خاصة فيما يتعلق بالقضايا الأمنية ، إضافة الى ذلك ، فإن خفوت صوت اليسار تماماً، خاصة مع انضمام حزب العمل الى حكومة اليمين عام 2001، ومعاناته من مشاكل هيكلية كثيرة حالت دون استعادة قوته وموقعه لدى الشارع الإسرائيلي، قد دفع هو الآخر في اتجاه انحراف الرأي العام الإسرائيلي نحو اليمين ومن ثم فان فوز شارون في أي انتخابات يصبح أمرا منطقياً(عسيلة، 2008، ص135).

وخلاصة القول فإن نتائج انتخابات عام 2003 جاءت انعكاساً واضحاً لحالة الرأي العام الإسرائيلي الذي انحاز مرة أخرى الي اليمين بقيادة شارون وهو الأمر الذي جعله يشعر بأنه أقوى رئيس وزراء في الساحة الإسرائيلية، وبالرغم من كثرة التحليلات والتفسيرات التي تناولت الانتخابات الإسرائيلية سواء من حيث أسباب نجاح الليكود بزعامة شارون أو انهيار اليسار الإسرائيلي فإن الأمور أبعد من ذلك، فإنها تتعلق بعدة عوامل كان لها أثراً كبيراً في التوجه نحو اليمين وهو ما تطرقت إليه الدراسة لاحقا خلال هذا الفصل.

3.2.3.3 انتخابات عام 2006

جرت الانتخابات الإسرائيلية السابعة عشرة للكنيست فـي 28 مارس 2006م متقدمة عن موعدها الأصلي بحوالي سبعة شهور، وذلك بعد انسحاب شارون من حـزب الليكود وتأسيس حزب كاديما ، وكذلك انسحاب زعيم حزب العمل عمير بيرس من حكومة الوحدة الوطنية واتجاهه إلى تبكير موعد الانتخابات العامة، حيت اتفقت الكتل البرلمانية على إجراء الانتخابات في مارس 2006، وقد ظهر في هذه الانتخابات قوى جديدة لم تكن موجودة على الساحة الحزبية الإسرائيلية من قبل ، كما شهدت أيضاً ضعفاً لقوى حزبية كبيرة، حيث أسفرت هذه الانتخابات عن فوز حزب كاديما بالمرتبة

الأولى بين الأحزاب، وهى المرة الأولى في تاريخ إسرائيل الذي يتم فيها تأسيس حزب قبل الانتخابات ويفوز فيها بالمرتبة الأولى، ويقوم بتشكيل الحكومة(شعبان،2011، ص91).

كما أبرزت هذه الانتخابات صفة جديدة على الساحة الإسرائيلية في التوجه والزخم، حيث توجهت أحزاب إسرائيلية رئيسة نحو المركز، أي بروز ظاهرة المركزة بشكل لم يسبق له مثيل في التاريخ الإسرائيلي، فبعد ان طرح مؤسس كاديما ارئيل شارون حزبه الجديد بأنه حزب مركز وذلك من أجل جذب أصوات من اليسار واليمين في آن واحد، وهو ما تم فعلاً حيث حظي ذلك الحزب على تأييد أغلب الإسرائيليين، حيث يمكن اعتبار عام 2005 بداية انحلال الحياة الحزبية ذات الطابع الأيديولوجي الواضح المعالم في إسرائيل بعد أن أقيم حزب كديما بواسطة من كان يقف على سدة الحكم ومؤسس احد الأحزاب التاريخية المتربعة على سدة الحكم في إسرائيل وهو الليكود، وبدون مقدمات وبدون برنامج سياسي وانتخابي، ويجمع أفراداً متعددي المواصفات، وأحيانا متناقضة ومنهم من ليس له تجربة في الحياة السياسية(اغبارية، 2006، ص8، 21).

لكن العضو العربي السابق في الكنيست عزمي بشارة اعتبر التغيرات التي جرت في الخارطة الحزبية عشية الانتخابات 2006 ما هي إلا إعادة اصطفاف حزبي جديد في إسرائيل وإعادة ترتيب لليمين الإسرائيلي من أجل تنفيذ مخططاته التي عجز عن تنفيذها في السابق(بشارة،2006،ص8).

جرت هذه الانتخابات في ظل متغيرات داخلية وخارجية متنوعة كان لها تأثير كبير علي عملية التصويت، فعلى الصعيد الداخلي لعبت استطلاعات الرأي دوراً مهماً في توجيه الناخبين الي اختيار أحد الأحزاب الفائزة، كما كان لغياب شارون باعتباره القائد الذي حقق الكثير من الانجازات للإسرائيليين دور في جذب أصوات الناخبين للحزب الذي أسسه وهو كاديما، أيضا ترؤس عمير بيرتس اليهودي الشرقي لحزب العمل لعب دوراً مهماً في حراك أصوات الناخبين، إضافة إلى ذلك أدي رفع نسبة الحسم من 1.5% إلى 2% الى توجه القوى والأحزاب للائتلافات مثل حزب الاتحاد القومي

والمفدال، أما على الصعيد الخارجي فان الانسحاب أحادى الجانب الذي نفذه شارون عام 2005 انعكس تأثيره على الانتخابات، فقد انتقدت بعض برامج الانتخابات الإسرائيلية هذه الخطوة أحادية الجانب وبعضها أيدها ، واعتبرها الطرفان طريقا تؤدي الى الكنيست، كذلك فوز حركة حماس في الانتخابات الفلسطينية كان له تأثير على الناخب الإسرائيلي ،حيث استغلت الأحزاب الإسرائيلية هذا الفوز فى دعايتها وبرامجها الانتخابية للتحذير من حركة حماس التي تريد القضاء على الدولة اليهودية،كما شارك في هذه الانتخابات إحدى وثلاثون قائمة اجتازت نسبة الحسم اثنتا عشرة قائمة فقط، (شعبان، 2011، ص92-100)، وقد بلغت نسبة التصويت في هذه الانتخابات 63.2% وتعتبر نسبة التصويت هذه نسبة منخفضة لم تصل اليه اسرائيل من قبل ويعود ذلك الى عدة أسباب من أهمها الإحباط الذي مس الإسرائيليين على مستويات متعددة وعدم الثقة في الأحزاب (اغبارية، 2006، ص9).

جدول رقم(2)

نتائج انتخابات الكنيست ال17 عام 2006م*

القائمة	النسبة %	عدد المقاعد	عدد الاصوات
كاديما	15.1	29	472,366
العمل	9.5	19	299,054
شاس	9.0	12	281,996
الليكود	9.0	12	281,880
إسرائيل بيتنا	7.1	11	224,083
المفدال والاتحاد	5.9	9	185,759
المتقاعدون	4.7	7	147,091
يهوديت هتوراة	3.8	6	118,302
ميرتس	3.0	5	94,786
الموحدة	2.7	4	86,092
التجمع	2.3	3	72,066
الجبهة	2.7	3	85,830

* تم الاستناد في إعداد هذا الجدول على النتائج الواردة في الموقع الاكتروني للكنيست الإسرائيلي.

نلاحظ من خلال الجدول السابق إن حزب كاديما الذي يصفه زعماؤه بأنه حزب وسط قد حصل علي نصيب الأسد وهو 29 مقعد في الكنيست علماً بأن استطلاعات الرأي التي سبقت الانتخابات قد دلت على أنه سوف يحصل على 40 مقعداً، وحافظ حزب العمل علي نفس النسبة التي حصل عليها مع ميماد في انتخابات عام 2003 ، أما حزب الليكود فيعدّ الخاسر الأكبر في هذه الانتخابات حيث تراجع من 38 مقعداً في الجولة الانتخابية السابقة إلى 12 مقعدً في هذه الجولة وهي أدنى نسبه يحصل عليها في تاريخه مما جعلته يحتل المكانة الرابعة في الكنيست، وحصل حزب اليهود الروس "إسرائيل بيتنا" علي 12 مقعداً علما بأنه في انتخابات 2003 حصل مع الاتحاد القومي على 7 مقاعد فقط ، وحصول قائمة المتقاعدين على 7 مقاعد، وهي القائمة التي لم تستطع تجاوز نسبة الحسم في الانتخابات السابقة، وهو ما اعتبره البعض من المفاجآت التي حملتها هذه الانتخابات، أيضا يظهر في الجدول تحسناً في مكانة الأحزاب الدينية (شاس، الثوراة الموحدة، المفدال والاتحاد القومي) والتي تشكل تقريبا ربع مقاعد الكنيست وهي 28 مقعداً كما نلاحظ أيضا غياب حزب شينوي في هذه النتائج رغم انه حصل في الانتخابات السابقة على 15 مقعداً، كما يظهر في الجدول فوز القوائم العربية بعشرة مقاعد.

يمكننا القول بأنه بالرغم من أن الليكود بزعامة "نتنياهو" في هذه الانتخابات انخفض عدد مقاعده إلى أقل من ثلث المقاعد التي حصل عليها في الانتخابات السابقة فإن هذا لا يعني أن اليمين قد انهزم ، و أما فوز حزب كاديما بزعامة "ايهود اولمرت" بهذا العدد الكبير من المقاعد يمكن ان نعتبره فوزا للنخب التي يضمها الحزب، فالنخب السياسية التي انتقلت من الليكود الي كاديما هي التي نقلت معها أصوات الناخبين.

أعرب صحافيون وكتاب إسرائيليون عن عدم تفاؤلهم بنتائج الانتخابات، فمثلاً علَّق الصحفي غدعون سبيرو أحد أقطاب حركة السلام الراديكالي في إسرائيل على نتائج انتخابات الكنيست السابعة

عشر منتقدا الذين إدعوا أن اليمين انهزم وان الليكود تحطم و صفقوا طربا لتلك النتائج ، مشيراً إلى أن الصورة غير مشجعة إلى ذلك الحد، وان المعسكر اليميني العنصري يشكل قرابة نصف الكنيست إسرائيل بيتنا، الاتحاد الوطني، شاس، يهوديت هتوراة والليكود يضم 50 عضوا في الكنيست، وإذا أضفنا إليهم أعضاء من كديما مثل المستوطن عتنئيل شنلر ونائبه الوزير روحاما ابرهام فسنصل بسهولة إلى أكثر من 60 عضواً، فالمستوطنين مع الأسف لم يهزموا بعد ، فانه في الكنيست ال16 وصل عدد الأعضاء الممثلين لأحزاب الاتحاد الوطني، إسرائيل بيتنا، المفدال الى 12 عضو، بينما في هذه الكنيست ازدادت هذه الكتل الثلاث الى20 عضو، وبالتالي لن يكون هناك مجال للتوصل الى اتفاق سلام اذ ان ابتداءً من العمل وكل من يقف على يمينه ليست مستعدة للانسحاب الى حدود عام1967(spiro,04 April 2006).

وخير دليل على ذلك الحكومة التي شكلها (إيهود أولمرت) زعيم حزب كاديما بعد الانتخابات بالشراكة مع حزب العمل وحزب شاس وإسرائيل بيتنا وهي الحكومة التي شنت حربين من أشنع الحروب التي شنتها إسرائيل ضد العرب، الأولى علي لبنان عام 2006 والثانية علي غزة مابين العامين 2008 و2009، واللتان سقط فيهما ألاف الشهداء، فهي حكومة من الناحية الكلامية تنادي بالسلام والمفاوضات ولكن من الناحية الفعلية فهي قريبة من التطرف في شن الحروب ودعمها لبناء المستوطنات، علماً بانها لم تتقدم خطوة في واحدة في عملية السلام في الفترة التي تولت فيها الحكم وبالتالي فإن هذه الحكومة خلفت انطباعات وأحداث سياسية وأمنية أثرت على الناخب الإسرائيلي في انتخابات عام 2009م.

4.2.3.3 انتخابات عام 2009م

جرت انتخابات الكنيست الثامنة عشر في 2009/2/10 و قد شارك فيها 34 قائمة، اجتازت نسبة الحسم منها 12 قائمة فقط، وبلغ عدد أصحاب حق الانتخاب 5.278.985 ناخب ، وبلغت

نسبة التصويت 65.2%، كما انه جرى تقديم موعد هذه الانتخابات عن الموعد المقرر في نهاية عام 2010(شعبان،2011، ص115)، وذلك بعد إعلان رئيس الحكومة ايهود أولمرت عن استقالته من منصبه على خلفية تهم الفساد التي وجهت له، مما فتح المجال أمام وزيرة الخارجية (تسيفي ليفني) لقيادة حزب كاديما والتي تم تكليفها من قبل رئيس الدولة بتشكيل الحكومة ولكنها فشلت بسبب رفض حزب شاس المشاركة في الحكومة لأسباب تتعلق برفضه التفاوض حول قضية القدس التي ينظر إليها على أنها عاصمة موحدة و أبدية لإسرائيل ، وهوما جعل ليفني مضطرة لتقديم موعد الانتخابات حفاظاً على ماء الوجه ولكي تثبت أنها لن تتعرض لابتزاز سياسي من قبل حزب شاس، وكذلك رغبة الأحزاب المعارضة كان لها دور في تقديم موعد الانتخابات وبالأساس حزب الليكود الذي كان يتربص للانقضاض على السلطة متشجعا بالنتائج الايجابية لاستطلاعات الراي العام التي أشارت إلي تراجع كاديما وتقدم حزب الليكود(شحادة، 2009، ص8-9).

وهذا الفشل في تشكيل الحكومة يعدّ دليلاً واضحاً على درجة التطرف الذي وصلت إليه بعض الأحزاب اليمينية أمثال حركة شاس وخاصة فيما يتعلق بمصير الأراضي المحتلة عام 1967م.

فقد ترددت أنباء متطابقة عن وجود تنسيق كبير في المواقف اليمينية المتشددة حول تقدم موعد الانتخابات بين شاس ورئيس الليكود بنيامين نتنياهو بشان الخطوات المستقبلية وهو ما يعطي مؤشرا على أن تعجيل انصراف حكومة أولمرت جاء على خلفية سياسية محضة تتعلق بالموقف من عملية التسوية السلمية حتى وإن كان السبب المباشر وراء استقالة رئيسها هو الفساد السلطوي، من دون أن يعني ذلك أن هذه الحكومة انتهجت في الواقع العملي سياسة تفضي إلى التسوية أو إلى تقديم بعض التنازلات بلغة اليمين الإسرائيلي، وبالتالي فإن هذا الانصراف يعكس في الآن ذاته تصاعداً في قوة و نفوذ اليمين المتشدد في المجتمع الإسرائيلي(شلحت، 2009، ص53).

هذا الاتجاه الإسرائيلي نحو اليمين المتشدد والمتطرف في الشارع اليهودي اعترف به رئيس جهاز الشاباك الإسرائيلي (يوفال ديسكن) ففي إحدى الجلسات الحكومية الإسرائيلية في نوفمبر/تشرين الثاني 2008 مستنداً إلى حزمة من التقارير التي تفيد بان إسرائيل مقبلة على فترات من الغلو والتشدد، والتعصب حذر من أن هنالك جماعات يمينية متشددة تستعد للقيام بعمليات اغتيال سياسية على غرار اغتيال رابين، فضلاً عن تأثير هذه الجماعات على طريقة تعامل الطرف الإسرائيلي مع الجانب الفلسطيني(سعيد، 2010، ص102). كذلك وصف الكاتب في مركز بيغن- السادات للدراسات الإستراتيجية (هليل فريسش) إسرائيل بعد انتخابات 2009 بأنها أصبحت دولة المعسكر الواحد المغلق وهو اليمين (Frisch,2009,p1).

جرت انتخابات الكنيست ال18 في ظل متغيرات داخلية وأخري خارجية تختلف عن المتغيرات التي شهدتها انتخابات ال17 ، والتي كان لها تاثير في عملية حراك أصوات الناخبين الإسرائيليين.

فعلي المستوى الداخلي كان العامل الامني في طليعة العوامل التي أثرت بشكل كبير في أنماط التصويت ، نظراً للأهمية التي يحظى بها هذا العامل في معظم الانتخابات التي جرت في فترة العقدين الماضيين وعلى كافة المستويات. كما لعب العامل الاقتصادي والاجتماعي دوراً بارزاً في التأثير على أصوات الناخبين، إضافة الى ذلك كان لتداعيات تنامي العداء والتميز العنصري ضد الأقلية العربية، واتجاه المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين دور في التأثير أيضاً على مجريات ونتائج العملية الانتخابية، أما علي المستوى الخارجي فهناك العديد من القضايا الخارجية التي كان لها حضور كبير في هذه الانتخابات من خلال بروزها في مختلف استطلاعات الرأي الإسرائيلية والبرامج الانتخابية للأحزاب السياسية ولعل أهم تلك القضايا موقف الأحزاب الإسرائيلية المتعلق بمستجدات عملية التسوية والتي هي محل جدل كبير للمناكفات بين الأحزاب وانتقال أصوات الناخبين من معسكر إلى أخر ، وخصوصاً قضايا الحل النهائي كالقدس والحدود واللاجئين، أما القضية الأخرى التي كان

لها حضور بارز على الساحة الإسرائيلية فهي ما يتعلق بالملف النووي الإيراني وكيفية التعامل معه(بني جابر،2011، ص80,64).

لقد أظهرت نتائج هذه الانتخابات فوز أحزاب اليمين، واليمين المتطرف بأغلبية مقاعد الكنيست بشكل لم يسبق له مثيل في الساحة الإسرائيلية كما شهدت أيضاً تراجع لليسار الإسرائيلي وفيما يلي عرض لنتائج هذه الانتخابات من خلال الجدول رقم (3):

جدول(3)

نتائج انتخابات الكنيست ال18 عام 2009م*

اسم القائمة	النسبة المئوية	عدد الأصوات	عدد المقاعد
كاد يما	22.5	758,032	28
الليكود (التكتل)	21.6	729,054	27
يسرائيل بيتنو	11.7	394,577	15
العمل	9.9	334,900	13
شاس	8.5	286,300	11
يهود التوراة والسبت أوغدات يسرائيل - ديغل هتوراة	4.4	147,954	5
القائمة العربية الموحدة – الحركة العربية للتغيير	3.4	113,954	4
إيحود لئومي	3.3	112,570	4
الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة	3.3	112,130	4
الحركة الجديدة – ميرتس	3.0	99,611	3
البيت اليهودي	2.9	96,765	3
التجمع الوطني الديمقراطي	2.5	83,739	3

يتضح من خلال الجدول السابق أن الرابحين الكبيرين في هذه الانتخابات هما حزب كاديما وحزب الليكود،حيث حافظ حزب كاديما على مكانته رغم بعض الإخفاقات التي رافقته في الفترة التي سبقت الانتخابات حيث فاز هذا الحزب بالمركز الأول واستطاع الحصول على 28 مقعد، كما فاز

* تم الاستناد في إعداد هذا الجدول على النتائج الواردة في الموقع الاكتروني للكنيست الإسرائيلي.

حزب الليكود بالمركز الثاني وحصل على 27 مقعد أي ضعف عدد المقاعد التي حصل عليها في الكنيست السابق وأصبح هو المرشح الأول لتشكيل الحكومة .

جاء نجاح كاديما بعد إقناعه للرأي العام الإسرائيلي بأنه يسير وفق اتجاهين الأول المفاوضات وبذلك يزعم أنه يمتلك رؤية حول إمكانية الحل السلمي مع الفلسطينيين، أما الاتجاه الثاني فهو العمل العسكري وبهذا يعتقد انه يمتلك أيضاً الخيار العسكري خاصة مع حركة حماس أو حزب الله اللبناني، حيث استغلت تسيفي ليفني الحرب على غزة في تحسين صورتها في الشارع الإسرائيلي محاولةً توظيف الانجازات الدبلوماسية للحرب لصالحها(شعبان، 2011، ص118).

نجح حزب الليكود أيضاً في استغلال إسقاطات الحرب علي غزة و على لبنان في نفسية المجتمع الإسرائيلي أفضل استغلال، فقد عارض نتنياهو سياسات الانسحاب الأحادي الجانب، وعززت الحرب على لبنان، وسيطرة حماس علي غزة واستمرار إطلاق القذائف علي جنوب إسرائيل من وجهة النظر الإسرائيلية، ومواقف نتنياهو قبل الانسحاب من غزة ومن ثم في الحرب على غزة، تلك الأحداث كانت بمثابة إعلان فشل سياسات الحلول الأحادية الجانب، واستطاع نتياهو استغلال الواقع الجديد بعد الحربين إلى ابعد الحدود هذا من جهة ومن جهة أخري فقد منع إقامة تكتلات داخل حزب الليكود، كما استطاع تسويق نفسه على أنه رجل دولة مسؤول ورسمي خلال الأزمات من خلال تجنده بشكل شبه رسمي للحملات الإعلامية الإسرائيلية المدافعة عن حرب غزة وحرب لبنان خاصة في قنوات الأخبار العالمية، بذلك استعد حزب الليكود جيدا لخوض المعركة الانتخابية ومن هنا لم يكن فوز الليكود والأحزاب اليمينية وفقا للمفاهيم الصهيونية غير متوقع، وأن المقاعد التي لم يحصل عليها حزب الليكود كما كان متوقعاً لم تنتقل إلى حزب كاديما أو حزب العمل بل إلى أحزاب يمينية أخرى مثل حزب إسرائيل بيتنا(شحادة، 2009، 13).

لقد حصل حزب إسرائيل بيتنا علي 15 مقعداً وهو ما يعتبر المفاجأة التي حصلت في هذه الانتخابات، الأمر الذي أدى إلى تزايد التشدد في الخطاب السياسي الموجه إلى الفلسطينيين والذي يمكن أن يصاحبه توجه عملي من أصحاب هذا التيار ضد الفلسطينيين، البيت اليهودي والاتحاد القومي فقد حصلوا مجتمعين في هذه الانتخابات على 21 مقعداً، كما حصل حزب شاس الديني على 11 مقعداً، حيث لم يتمتع تيار اليمين الديني في تاريخ إسرائيل بأغلبية برلمانية تماثل التي تمتع بها بعد هذه الانتخابات، بما يمكنهم من عرقلة تمرير أي قرار غير راضين عنه داخل الكتلة البرلمانية للائتلاف الحاكم الذي ينتمي لأحزاب اليمين واليمين الديني وحزب العمل وهو ما يشكل بادرة سيئة وخطيرة على مستقبل عملية التسوية السلمية.

لم يأت نجاح حزب إسرائيل بيتنا في رفع عدد مقاعده في الكنيست من فراغ فقد استطاع الحزب ورئيسه تشخيص حالة المجتمع اليهودي بشكل دقيق من حيث الشعور بخيبة الأمل من حكومة أولمرت وتنامي الكراهية والعداء للعرب بشكل عام وعرب إسرائيل بشكل خاص، حيث نجح هذا الحزب اليميني القومي في بناء مصداقية سياسية عالية من خلال الإصرار على مواقفه السياسية وتنفيذ وعوده، هذا بالإضافة إلى مواظبته في طرح برنامجه السياسي الذي يستند الى الفصل بين الشعبين يعدالحل المثالي للصراع وأيضاً إلى فكرة "بدون ولاء لا توجد مواطنة"(شحادة، 2009، 13).

ويتبين من خلال الجدول أيضاً تراجع حزب العمل الذي فقد حوالي ثلث المقاعد التي حصل عليها في الانتخابات السابقة حيث حصل علي 11 مقعداً مقابل 19 في انتخابات عام 2006 وبذلك يعد أكبر الخاسرين في هذه الجولة الانتخابية.

قبيل الانتخابات لم يكن التكهن بان حزب العمل سيكون الخاسر الأكبر بالرغم من زيادة الدعم للحزب على أثر الحرب على غزة وذلك من خلال ما اتضح من نتائج الاستطلاعات التي سبقت الانتخابات ولكن أوضحت نتائج الانتخابات استمرار أفول دور حزب العمل التاريخي وخسارته لقواعده

الاجتماعية داخل المجتمع الإسرائيلي، وعدم قدرته على طرح بديل سياسي لطروحات اليمين الإسرائيلي بعد لاءات باراك الأربع واتهام الطرف الفلسطيني بإفشال مفاوضات كامب ديفيد (شحادة، 2009، ص12) ومن ثم أصبح مشاركاً أساسياً في الحكومات اليمينية منذ مشاركته في حكومة شارون منذ 2001 والتي تعتبر من أهم أسباب خسارتة فيما بعد(شعبان، 2011، ص119).

يرى المحلل السياسي هاني المصري أن انتصار تلك الأحزاب اليمينية المتطرفة وجه ضربة قوية ولربما قاضية لعملية السلام وللمفاوضات، وبالتالي فان تلك الانتخابات جعلت من حزب ليبرمان المتطرف الحزب الثالث في إسرائيل فهو الذي دعا إلى قصف السد العالي المصري وتدمير إحياء كاملة في غزة وطرد الفلسطينيين من داخل إسرائيل، يضاف إلى ذلك أن حزب كاديما نفسه خرج من رحم الليكود اليميني، اذاً فان الصراع في إسرائيل يجري بين الصقور فقط بين السيئ والأسوأ، وليس بين معسكر السلام ومعسكر حرب، وبرأي المحلل فإن توجه المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين واليمين المتطرف ليس وليد الأحداث الأخيرة في غزة وإنما بدأ مع اغتيال إسحاق رابين، وصعود نجم بنيامين نتياهو بعد ذلك وهو الذي قال ان اتفاق أوسلو يشكل كارثة على إسرائيل وهو الذي اتفق مع المحافظين الجدد عام 1995 على إنهاء اتفاق أوسلو(المصري،2009/2/16).

انعكست نتائج الانتخابات على طبيعة الحكومة التي شكلها نتنياهو عقب الانتخابات، حيث إنه لم يتطلع في المجال السياسي إلى فعل أشياء كثيرة وعلى ما يبدو فإن ذلك وقف وراء إقامة حكومة إسرائيلية تستند أساساً إلى ائتلاف يميني كبير،كما تعزز الطابع اليميني أكثر فأكثر للحكومة، فتزايد الهجوم اليميني الذي يؤججه حزب إسرائيل بيتنا اليميني المتطرف و محاولته دائما تمرير قوانيين عنصرية تستهدف فلسطينيي 48 من جهة، وعلى الحريات الديمقراطية عامة من جهة أخرى، وهو ما حظي بمزيد من تأييد سائر عناصر الحكومة، وفي المقابل استمرت حكومة نتنياهو في تنفيذ مشاريع

الاستيطان ولا سيما المتعلقة بتهويد القدس المحتلة، وفي عرقلة استئناف المفاوضات (شلحت، 2011، ص20-21).

ففي خطاب نتنياهو في جامعة بار إيلان عام 2009 الذي ألقاه بشأن سياسة حكومته إزاء السلام في المنطقة، حاول نتياهو أن يخفف من لهجة التشدد انسجاماً مع سياسة الإدارة الأمريكية الجديدة من خلال إعلان موافقته على قيام دولة فلسطينية تعيش بسلام بجانب إسرائيل، ولكنه وضع شرطين يحولان دون تحقيق ذلك عندما اشترط الاعتراف الفلسطيني بإسرائيل كدولة للشعب اليهودي ، وأن تكون الدولة الفلسطينية منزوعة السلاح، كما حدد نتنياهو أيضاً في خطابه بصورة صريحة مواقف حكومته من قضية اللاجئين وقضية القدس بتأكيده أن حل قضية اللاجئين هو مسؤولية الدول العربية، وأما وضع القدس فليس مطروحا على طاولة المفاوضات لأنه اعتبرها العاصمة الأبدية لإسرائيل(نتنياهو، 2009).

يمكن الإشارة هنا إلى أن هذه السياسة الإسرائيلية المتشددة و المراوغة لاحظناها فعلاً منذ تولي نتياهو للحكم بعد انتخابات عام 2009، فان عملية التسوية استمرت في الدخول في نفق مظلم ولم تتقدم قيد أنملة، بل تعقدت الأمور علي أرض الواقع وخاصة في الضفة الغربية نتيجة لعمليات الاستيطان اليهودي التي تبتلع الأراضي العربية كل يوم كما أن حكومته التي ربما تكون هي الأكثر تشددا في تاريخ إسرائيل تبرز أكثر من كل شيء جهوداً ترمي إلى تهويد القدس الشرقية من أجل فرض سياسة الأمر الواقع، ونعتقد بان الحكومة الإسرائيلية اليمينية التي أفرزتها انتخابات 2009 لجأت الي مبدأ إدارة الصراع وليس حله معتقدة بأنها يمكن الاستمرار في التحايل على المجتمع الدولي والتنصل من الاتفاقيات الموقعة مع السلطة الفلسطينية.

وخلاصة القول فإن فترة الدراسة الممتدة من 2000 وحتى 2011 شهدت ثلاث جولات انتخابية برلمانية وأخرى انتخابات رئاسة الوزراء عام 2001، فجميع تلك الجولات أبرزت نتائج توضح مدي

اتجاه المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين وخاصة انتخابات عام 2009 التي كشفت عن استمرار صعود نفوذ اليمين الإسرائيلي بصفة عامة مع تراجع ملحوظ وغير مسبوق لليسار، وإن كان قد مر خلال تلك الفترة صعوداً لحزب كاديما الذي يدعي الوسطية إلا أن هناك عدة مؤشرات خلال حكمه تدل على أنه أقرب لليمين ولا يختلف نهجه عن حزب الليكود، علاوة على ذلك فان تلك الائتلافات الحكومية التي تمخضت عن الجولات الانتخابية كانت من أهم العوامل السياسية التي عززت صعود قوى اليمين في المجتمع الإسرائيلي وذلك بجانب عدة عوامل لا تقل أهمية لعبت أيضاً أدواراً رئيسة في زيادة نفوذ اليمين وتراجع شعبية اليسار.

4.3تأثيرات البيئة الداخلية والخارجية في التوجه الإسرائيلي نحو اليمين

شهد المجتمع الإسرائيلي خلال الفترة التي تناولتها الدراسة بعض التحولات والتغيرات سواء علي المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي او التداخل بينهما،والتي خلقت بيئة معينة ضمت العديد من العوامل والعناصر والتي ألقت بظلالها على التوجهات السياسية للإسرائيليين وسنحاول هنا إلقاء الضوء على أهم العوامل الداخلية والخارجية التي كان لها تأثير بارز في توجيه الرأي العام الإسرائيلي نحو اليمين.

1.4.3 تأثيرات البيئة الداخلية

تضم هذه البيئة العوامل و العناصر والأبعاد المتعلقة بالساحة الداخلية الإسرائيلية، والتي أثرت بشكل كبير في دفع المجتمع الإسرائيلي للتشدد والانحراف نحو اليمين ويأتي في مقدمتها العامل الأمني، ومن ثم العامل الاقتصادي والاجتماعي والديموغرافي، بالإضافة الي العامل الديني الذي لعب دوراً مهماً في زيادة نفوذ اليمين الإسرائيلي.

1.1.4.3 تأثير العامل الأمني

تحظى مسألة الأمن في إسرائيل بأهمية كبيرة وعلى كافة المستويات، وخاصة بعد توقيع اتفاقية أوسلو، وشكلت نقطة إجماع حزبي وشعبي وخط أحمر لا يمكن تجاوزه، كما أن المسالة الأمنية تكون حاضرة في جميع المعارك الانتخابية، فمعظم الأحزاب التي تريد أن تحظى بدعم الناخب الإسرائيلي للحصول على أكبر عدد من المقاعد، فإنها تركز على القضية الأمنية وتحاول أن توظفها لصالحها أحسن توظيف .

إن تنامي القلق لدى قطاعات واسعة من الإسرائيليين جراء تصاعد التهديدات الأمنية جعل الإسرائيليين في مواجهة هذه التهديدات يتجنبون الاعتراف بالمشكلات السياسية ودورهم في تفاقمها، ويكتفون بالإحالة إلى المستوى الأمني، ويعيشون في مناخات تسيطر عليها النزعة القومية المتطرفة والشيوفينية* العنصرية، ما يجعل الانزياح نحو اليمين العنصري المتشدد أمراً طبيعيا(الكيالي، 2011، ص30) .

تؤكد القيادة الإسرائيلية دائماً على أهمية ضمان أمن مواطنيها واعتبار المساس به خطاً أحمر لا يمكن تجاوزه والسكوت عنه، فهي تنظر إلى الأمن من زاويتين: الأولى ضمان الأمن الشخصي لكل مواطن إسرائيلي، والثانية والأهم الأمن الجماعي، وقد دفعت الظروف و البيئة الإقليمية المعادية للشعب الإسرائيلي إلى اختيار القيادات القوية والقادرة على توفير الأمن والتي كانوا يرونها في الشخصيات اليمينية المتشددة(أبو جابر، 2006، 101-102) . كما يمكن الإشارة هنا إلى أن أبعاد

---

* الشوفينية هي المغالاة في التعصب. ففي حال التعصب القومي وحب الوطن يعتبر الشوفيني وطنه أفضل الأوطان وأمته فوق كل الأمم وخصوصاً عندما تكون هذه المغالاة مصحوبة بكره للأمم أخرى. وقد جاءت هذه الكلمة من اسم نيكولا شوفان الجندي الفرنسي الذي جرح عدة مرات في حروب الثورة الفرنسية وحروب نابليون ولكنه ظل أبداً يقاتل في سبيل مجد **فرنسا** ومجد نابليون، وتستعمل الشوفينية حالياً في مجال الاستهجان وعدم الاستحسان وتمثل النازية الألمانية قمة التعصب الشوفيني. وبمعنى اخر الشوفينية فكرة متطرفة وغير معقولة وهي التحزب باسم المجموعة التي ينتمي إليها الفرد، وخاصة عندما يتضمن الحزب حقد وكراهية تجاه أي فريق منافس. كأصحاب التمييز العرقي (حركة منشأها بريطانية). في الوقت الحاضر الشوفينية هي مصطلح شائع ومنتشر الاستخدام يدل على عنجهية الرجل، والتي تشير إلى الاعتقاد بأن الذكور تتفوق على الإناث. كذلك الأمر بالنسبة للإناث الشوفينيات التي تعتقد أن الإناث أعلى من الذكور.

المسألة الأمنية الإسرائيلية تتقاطع مع عدة عوامل أخرى يمكن اعتبارها عوامل تتعلق بالبيئة الخارجية ستتناولها الدراسة لاحقاً بالتفصيل .

2.1.4.3 تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية

إن الوضع الاقتصادي ومستواه العام في أي مجتمع ، ومدى انعكاس هذا الوضع في تحسن أوضاع المواطنين يعدّ من أهم العوامل التي توثر على توجهات الرأي العام، فيصبح الحفاظ على تطوير الاقتصاد ونموه أمرا في غاية الأهمية، وبالتالي فان عملية التطوير والنمو تحتاج إلى توفير بيئة أمنة ومستقرة، وبالطبع فان تلك البيئة غير متوفرة في مجتمع مثل المجتمع الإسرائيلي وذلك بحكم العلاقات المتوترة مع معظم البلدان المجاورة له(صبحي، 1999، ص 143).

كما تعدّ العوامل الاقتصادية والاجتماعية من أهم العوامل المهمة والمؤثرة في الحراك السياسي في إسرائيل، فالتحولات الاقتصادية التي شهدها الاقتصاد الإسرائيلي في منتصف الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن الماضي قد ظهرت تأثيراتها واضحة في الفترة التي تناولتها الدراسة على المجتمع الإسرائيلي فيما يخص التوجهات السياسية.

وما نود الإشارة إليه هنا أن الاقتصاد الإسرائيلي قد شهد نمواً واستقراراً ملحوظاً بعد انطلاق عملية التسوية بداية التسعينيات واستقرار الأوضاع السياسية في المنطقة، فقد ساعدت المسيرة السلمية إسرائيل في تحقيق فوائد كبيرة من توجهات الاقتصاد العالمي من خلال تطبيع العلاقات مع كثير من الدول العربية والأجنبية ، ولكن سرعان ما تأثر الاقتصاد الإسرائيلي سلباً بعد تعثر المسيرة السلمية واندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000م. حيث كانت الانتفاضة أحد أهم الأسباب التي أدت إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية في إسرائيل. وهو ما أكده المحلل الإسرائيلي "نحمايا فشترسلو"، فقد قدَّر بنك إسرائيل المركزي الضرر الذي ألحقته الانتفاضة بالاقتصاد 12 مليار شيكل(سيف، 2003، ص234).

ومن ناحية أخرى، اتبعت إسرائيل منذ أوساط الثمانينيات سياسة اقتصادية تمثلت بتحول الاقتصاد الإسرائيلي إلى الليبرالية، وظهر ذلك من خلال الانسحاب التدريجي للدولة من سوق العمل والاتجاه بشكل متسارع نحو الخصخصة وتقليص الميزانية وخفض الضرائب وفتح الاقتصاد الإسرائيلي أمام السوق العالمية، وقد انعكست هذه السياسة على بنية المجتمع الإسرائيلي، ولم تعد الدولة هي المحدد الأساسي لرسم السياسة الاقتصادية(جمال، 2006، ص64).

فقد تم خلال العقود الثلاثة الممتدة بين العام 1970 والعام 2000 بيع أسهم 49 شركة حكومية ، كما جرى منذ عام 2000 خصخصة جزء من الشركات الحكومية الكبرى ومن بينها شركة الطيران العال شركة بيزك للاتصالات بالإضافة الى العديد من الشركات الأخرى، فهذه الخصخصة أثرت سلبياً على حقوق العاملين ، تجلى في فصل وتسريح وإحالة على التقاعد المبكر ، وتقليصات في الأجور (جريس:2009، ص140).

هذا التراجع في دور الدولة بالاضطلاع بوظائفها في الحقل الاجتماعي وخفض النفقات الحكومية أدى إلى تزايد نسبة البطالة، وتقويض نظام التقاعد ، كذلك اقتصار النمو الاقتصادي الذي حققته الخصخصة على فئة معينة من المجتمع الإسرائيلي زاد من تفاقم اللامساواة وتدهور أوضاع التعليم العالي والصحة، الأمر الذي تسبب بضمور الطبقة الوسطى وإضعاف الركائز الاجتماعية التي استند إليها اليسار الصهيوني(سيرسكي،وآخرون، 2007، ص7- 9).

هذه التقليصات تزامنت مع حرص الحكومات الإسرائيلية وتحديداً حكومات اليمين على مد المستوطنات اليهودية المقامة في الضفة الغربية والقدس بالكثير من المزايا الاقتصادية، فأصبحت المستوطنات تمثل "جنة عدن" بالنسبة للفقراء والمعوزين من الإسرائيليين، وهذا ما يفسر زيادة عدد الإسرائيليين الذين ينتقلون للعيش أو العمل في هذه المستوطنات. ومما لا شك فيه أن الذين ينتقلون للإقامة في المستوطنات بحثاً عن ظروف حياة اقتصادية أفضل سيتبنون بشكل تلقائي وجهة النظر

اليمينية التي ترفض الانسحاب من الضفة الغربية والقدس وتفكيك المستوطنات، وهؤلاء لن يزيدوا فقط من القوة الانتخابية لليمين الديني والعلماني، بل إنهم يصبحون أكثر تصميماً في جهودهم لإحباط أي تسوية سياسية للصراع، ويمكن أن تهدد الانجازات التي حققوها على صعيد تحسين ظروف الحياة(النعامي، 15 يوليو 2010).

أشار البروفسور (دان غوفتاين) أستاذ العلوم السياسية في الجامعة العبرية إلى أن سياسة الخصخصة التي اتبعتها إسرائيل ألحقت اكبر الضرر باليسار لأنها أوجدت مشاكل اقتصادية كبيرة، ساهمت بصعود نجم اليمين، وانه كلما تم تطبيق سياسة خصخصة، والتوقف عن تقديم مخصصات الرفاه الاجتماعي للجماهير يزداد الشعور لدى الناس بعدم الأمن الاقتصادي والاجتماعي مما يدفعهم لليمين، وأكد أن أفضل وصفة لتنامي اليمين هو الجمع بين أزمة اقتصادية والشعور بعدم الأمن، لأنه يولد شوقاً لوجود زعيم قوي يحل محل الديمقراطية(النعامي،7 ابريل 2009).

ففي استطلاع للرأي في العام 2003 أجراه معهد أبحاث (ريتنغ) اعتبر المبحوثون الإسرائيليون أن مشكلة الفقر والأمن هما اللتان يعاني منهما المجتمع الإسرائيلي ووجد الفرق ضئيلاً جداً 69% للأمن 65% للفقر، وفي عام 2004 وحسب معهد أبحاث "حيكر" تقدمت مشكلة الفقر حيث ظهرت 57% مقابل 43% للأمن(عزيز، 2006، ص17).

على ضوء تلك المعطيات فإن من المفترض أن يحمل الجمهور الإسرائيلي مسؤولية التدهور الاقتصادي إلى الأحزاب الداعمة بشكل كبير للخصخصة والليبرالية، وهذا في الحقيقة لم يحصل، فمنذ انتخابات 2001 وحتى انتخابات 2009 سيطر اليمين على المراكز الأولى في نتائج تلك الانتخابات، وفي خضم تفسير هذه الظاهرة فقد كشف استطلاع للرأي أجراه معهد (ديالوغ) في العام 2004م عن حالة نفسية جماعية متدنية لدى الجمهور الإسرائيلي يغلب عليها طابع الاستسلام للأوضاع الاقتصادية المتردية(بني جابر، 2011، ص69)

إن ذلك الاستسلام لتلك الأوضاع نابع من حقيقة جوهرية وهي أن الطرف المسئول عن إتباع سياسة الخصخصة التي أدت إلى تردي أوضاع الشرائح الضعيفة في المجتمع هو اليمين الإسرائيلي، وليس أمام تلك الشرائح بدائل أخرى في اليسار الذي اخذ يدعم تلك السياسة وهو الأمر الذي دفعها إلى نقل تأييدها السياسي، ولكن في إطار معسكر اليمين وليس خارجه(عزيز، 2006، ص21).

هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن انعكاس تلك الأوضاع على توجهات الرأي العام الإسرائيلي غالبا ما تتحدد بطبيعة عوامل أخرى لعل أهمها توجه الحكومة الموجودة في السلطة ، ومن ثم المناخ السياسي العام السائد في إسرائيل، ورغم أن الناخبين وخاصة الشرائح الفقيرة ينظرون إلى المسائل الاقتصادية أنها غاية في الأهمية، إلا أن المسألة الأمنية تكون أكثر حسماً في مواقف الناخبين، فعندما يكون الوجود نفسه في خطر فإنهم يختارون من يبدو الأقدر على ضمان الأمن وهو اليمين من وجهة نظرهم(عسيلة، 2008، ص96).

والجدير بالذكر أن حزب العمل الذي يعد زعيم معسكر اليسار الصهيوني لم يقم باتخاذ إجراءات تحدّ من تلك الإخفاقات الاقتصادية والاجتماعية التي ألحقت بقطاعات واسعة من المجتمع الإسرائيلي، لا أثناء توليه للحكومة أو الاشتراك فيها، وأيضاً لم يطرح بدائل في حملاته الانتخابية، بل على العكس فإن السياسات التي انتهجها لم تختلف كثيراً عن سياسات حكومة اليمين التي سبقته، بمعني أن فشل اليسار في طرح سياسة مختلفة عن سياسية اليمين جعلته يفقد كثيراً من مؤيديه وهو ما زاد من شعبية اليمين علي حساب اليسار.

3.1.4.3 تأثيرات العوامل الديموجرافية

كما ذكرنا سابقاً بأن المجتمع الإسرائيلي يحتوي على العديد من الطوائف والجماعات اليهودية المختلفة في الأصول العرقية واللغوية، كاليهود من خلفية غربية (الاشكناز)، واليهود من خلفية إثنية شرقية (السفارديم)، المهاجرين الجدد من روسيا، ومن الطبيعي أن تشكل تلك التركيبة عوامل

ديموغرافية تؤثر على تكوين الرأي العام الإسرائيلي، وسرعة تغير المزاجات في الرأي اتجاه بعض القضايا الخاصة بمصالح كل فئة.

يعد العامل الديموغرافي من أهم العوامل التي لها دور في تحديد الأفضليات الانتخابية في الوسط اليهودي، فعلى مستوي الناخبين اليهود من الأصول الشرقية، فقد يتبين تحيزهم للأحزاب اليمينية القومية وعلي رأسها حزب الليكود، وكذلك إلى الأحزاب الدينية التي تحمل هوية شرقية مثل حزب شاس، أما اليهود الغربيين فهم أكثر ميلاً نحو الأحزاب اليسارية بزعامة حزب العمل، فهناك استقطاب سياسي بين اليمين واليسار علي أساس إثني، وتتعزز أيضاً تلك التوجهات السياسية علي أساس إثني جغرافي يؤذي إلى بروز خريطة انتخابية عبر المناطق في إسرائيل من خلال التعبير عن المناطق الجغرافية، حيث يتمركز اليهود الغربيون في المدن الكبرى مثل تل أبيب ونتانيا وهرتزيليا، ويتمركز الشرقيون في هوامش المدن الكبرى والمستوطنات، ومدن التطوير التي أنشأت بعد قيام دولة إسرائيل(عبد العالي، 2010، ص303-309)(Andersen, Yaish,2003,p421).

شهد المجتمع الإسرائيلي خلال الربع الأخير من القرن العشرين تحولات سكانية بالغة الأهمية فيما يتصل بنسب مكوناته السكانية، هذه التحولات ساهمت بشكل كبير في دفع إسرائيل تجاه اليمين السياسي فيما يتعلق برؤيته للصراع مع الفلسطينيين، تمثلت تلك التحولات في هجرة نحو مليون من الناطقين باللغة الروسية إلى إسرائيل ، حيث أضعفت هذه الهجرة من جهة المكانة المهيمنة التي كانت تحتلها المجموعة الأشكنازية التي كان يستند إليها اليسار، وقوت من جهة أخرى القوة اليمينية الجديدة ذات النزعات الرامية إلى إبراز التعددية الثقافية والاثنية في المجتمع وهي السفارديم و المهاجرون الروس والمتدينون الأرثوذكس، والمستوطنون، ورغم الاختلافات بين هذه الأطراف إلا أنها تلتقي كلها على عدد من القواسم المشتركة مثل عدم الثقة بالسلام مع العرب، والعداء لاتفاق أوسلو، وكره اليسار،كما أن بروز هذه القوة التي أصبحت تتحكم في سياسة اسرائيل لا يمثل ظاهرة عابرة في

المجتمع الإسرائيلي وإنما يعبر عن واقع اجتماعي وسياسي سيزداد رسوخاً مع الوقت، وقد تمتع هذا التحالف بثقل ديموغرافي كبير على اعتبار أن عدد اليهود المتدينين والشرقيين يزداد باستمرار على حساب عدد اليهود العلمانيين والغربيين، هكذا وبفضل ذلك الدعم كرَّس اليمين القومي وجوده في السلطة (الشريف: 2010، ص 98).

وقد تبين من خلال نتائج الانتخابات الإسرائيلية التي جرت عام 2009م أن حوالي 95% من المتدينين يصوتون لليمين الديني والعلماني، وكذلك صوت حوالي 80% من الشرقيين للأحزاب الدينية واليمينية، وصوت أكثر من 85% من المهاجرين الروس لصالح الأحزاب اليمينية، وتحديداً لحزب إسرائيل بيتنا وحزب الليكود(النعامي، 2009، ص2).

يشير البروفسور (سامي ساموحا)، إلى أن هناك عاملين دفعا المهاجرين الروس الجدد لتبني التوجهات اليمينية المتطرفة، وهما(النعامي،2009، ص3):

أولاً: الرغبة في التميز عن المهاجرين المخضرمين، من خلال تبنى المواقف اليمينية المتطرفة، واتخاذ مواقف عنصرية من العرب للتدليل على إخلاصهم لـ "الوطن الجديد"، على اعتبار أن المواقف العدائية من العرب ينظر إليها كدليل على "الوطنية" ويضيف ساموحا أن "تبني المواقف المتطرفة هي ماركة الوطنية المسجلة في إسرائيل بالنسبة للمهاجرين الجدد".

ثانياً: التعرض لتأثير النخب المتطرفة، ففي الوقت الذي أهمل اليسار الاهتمام بالمهاجرين الجدد، فإن اليمين حرص على احتضان النخب المثقفة لديهم، ومساعدتها على بناء منابر إعلامية خاصة بها، الأمر الذي يعزز فقط الميول اليمينية المتطرفة لدى هذه الشريحة الكبيرة.

ومن الدوافع التي جعلت اليهود الشرقيين يتحولون إلى صف اليمين، أولا: المعاملة السيئة التي وصلت إلى حد الاحتقار التي لاقاها السفارديم على الأشكناز، مما دفعهم تجاه إظهار أكبر قدر ممكن من العداء للعرب والشرق عامة باعتباره مصدر تعاستهم وتخلفهم وانضموا لتأييد القوى اليمينية

المتطرفة التي تكنّ العداء للعرب، وذلك من أجل إثبات مصداقيتهم وولائهم للصهيونية، وثانيا الرغبة في الانتقام من الأحزاب اليسارية وخاصة حزب العمل التي رأوا أنها أغفلت مصالحهم، أما السبب الآخر فان تحول السفارديم نحو اليمين قد جاء متفقا مع طبيعتهم التي تميل للمثالية التي تميز بها يهود الشرق عامة، وميلهم إلى الرموز القومية والدينية(علي، 1999، ص 57).

ويمكن الإشارة هنا إلى أن هذه الأمور السابق ذكرها وجدها الشرقيون ممثلة في اليمين بشقيه العلماني القومي، والديني، على الأقل بدرجة أكثر مما هي موجودة في الأحزاب اليسارية ذات الطبيعة الأشكنازية، وحيث إن الأحزاب اليمينية أحسنت استغلال هذه الشعارات في خطاباتها من أجل استقطاب جمهور واسع من اليهود الشرقيين.

بالرغم من أن الانقسام بين الاشكناز والسفارديم على المستوى السياسي يتمثل في تأييد الحزبين الكبيرين، بمعني أن حزب العمل هو حزب الاشكناز، وان الليكود هو حزب السفارديم، إلا أنه في مرحلة لاحقة وبسبب استمرار سوء أوضاعهم تحولوا للتكتل خلف حركة شاس، أي سفارديم حراس التوراة ، علي إثر تبنيها رفض الهيمنة الاشكنازية وبعث الهوية الإثنية الثقافية والدينية للشرقيين مما أدى إلى فوز الحركة عام 1992 بستة مقاعد في الكنيست، ثم سبعة مقاعد في 1996، ثم قفز إلى سبعة عشر مقعدا في عام 1999(امارة، 2003، ص 128-129).

وهذا يدفعنا إلى القول بأنه إضافة للعامل الإثني الذي يؤثر علي عملية الاصطفاف الانتخابي فان هناك عوامل أخري متداخلة معه مثل عوامل المصلحة أو البراغماتية تدفع الناخب اليهودي إلى التصويت للجهة التى يرى بان مصلحته قد تتحقق فيها، كذلك يدخل عامل المصلحة في عملية التكتل والإتلافات بين الأحزاب والحركات سواء في اليمين او اليسار، ولكن في ظل تزعم اليمين لمقاليد الحكم في إسرائيل في الفترة الحالية يمكن أن يقدم امتيازات لهذه الحركات والأحزاب الصغيرة من أجل تعزيز مكانته والحفاظ على استمرار سيطرته على المشهد السياسي.

4.1.4.3 تأثيرات العامل الديني

لا يقل العامل الديني أهمية عن باقي العوامل الداخلية السابقة في لعب دورٍ بارزٍ في دفع المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين المتطرف، وخاصة في ظل تزايد أهمية الدور الذي تلعبه والنفوذ الذي تتمتع به التيارات الدينية والأصولية اليهودية في إسرائيل وبالذات فيما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي.

ويمكن القول إن إسرائيل منذ أوائل الثمانينات من القرن الماضي تميل إلى أن تكون أكثر تعبيراً عن الهوية العرقية وأكثر انسجاما مع عقائد القوى الدينية المتطرفة ، وأنها تنحدر إلى الوقوع في تأثير رؤى القوى الدينية المتعصبة، وقد تصبح عما قريب غير إسرائيل التي بدأت عام 1948، وأن هذه القوى تستمد قوتها من البنية الاجتماعية الاستيطانية في إسرائيل والتي تسمح لأقل القوى قدراً وحجماً فى فرض شروطها في بعض الأحيان، وهذا يجعل المتشددين يمارسون دوراً في إعاقة العملية السلمية ومناهضة تصفية الاستيطان أو وقفه داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة(عوض،2011، ص).

بات نفوذ الأحزاب الدينية أقوى من أي وقت مضىيوحيث إنها تتمتع بقوة انتخابية كبيرة تشكل بصورة عامة قاعدة لأنصار "إسرائيل الكبرى"، ويرجع تنامي نفوذ هذا التيار حسب ما أشارت إليه استطلاعات الرأي لظاهرة تعرف "بالتحول نحو الإيمان" التي يشهدها المجتمع الإسرائيلي إذ إن عدداً متزايداً من الإسرائيليين صار يتحول بأشكال متعددة في الأعوام الأخيرة نحو الإيمان الديني، إما من خلال تأثير إعلام الأحزاب الدينية وإذاعاتها، أو كردة فعل على أحداث مهمة وخيبات أمل، و إما لمجرد الشعور بالحاجة للتدين، هذا بالإضافة الى أسباب أخرى منها على سبيل المثال رفض هذه الأحزاب لكل ما يتماهى مع اليسار ليس فقط فيما يتعلق بقضايا المجتمع بل أيضاً فيما يخص الصراع العربي الإسرائيلي(الشريف، 2010، ص101)، ويكمن الأثر السلبي لنفوذ الأحزاب الدينية المتطرفة على عملية التسوية في أنها تنظر الى الأراضي المحتلة من زاوية دينية لاهوتية تمنع بالمطلق التنازل عن أي

جزء منها، وهو الشعور الذي يحرك أعضاء حركة "غوش ايمونيم" بصفتها رأس حربة الاستيطان في المناطق الفلسطينية ، و"شبيبة التلال" الذين يقيمون المستعمرات العشوائية في الضفة الغربية، وكذلك منتسبي المجموعات الأكثر تطرفاً الذين يعارضون بحزم فكرة الانسحاب من الأراضي التي احتلت عام 1967(الشريف، 2010، 102).

يمكن تفسير تعنت حكومة نتنياهو لعام 2009 حيال تجميد الاستيطان بخضوعها للضغوط سالفة الذكر ناهيك عن توجهاتها اليمينية والتي تضع النشاط الاستيطاني على قائمة أولوياتها لاجتذاب تأييد اليهود المتدينين من قاطني المستوطنات، وهو الأمر الذي يعرقل المفاوضات مع الطرف الفلسطيني مما يؤدي الى تعثر عملية التسوية .

ارتبط تصاعد الوزن الديموغرافي لمؤيدي اليمين الديني في إسرائيل بتصاعد تمثيلهم في قطاعات الجيش الإسرائيلي، حيث يحرص المتدينون لاسيما من الحريديم لأداء مدة خدمتهم في الجيش بالمناطق الاستيطانية في الضفة الغربية، ويقدر نسبة المتدينين في صفوف الجيش الإسرائيلي بحوالي 40%، كما يمكن الاستدلال على نفوذ التيار الديني المتشدد في الجيش الإسرائيلي بالدور المتعاظم للحاخامات أثناء الحرب على غزة في يناير عام 2009، حيث تم تشكيل وحدة دينية تحت مسمى وحدة "الوعي اليهودي" صاحبت الجيش لتحفيز الجنود على القتال ومن ثم بدأ الجيش الإسرائيلي يعاني من ازدواجية في نظم التوجيه وبات على عدد كبير من الجنود المتدينين الاختيار بين الانصياع لأوامر قادتهم أو لتوجيهات الحاخامات التابعين للجيش (يونس، 2009).

ومن ناحية المدلول السياسي للأثر السلبي للميول القومية المتشددة لجنود وضباط الجيش الإسرائيلي، فانه يتجلى في مسائل سياسية ملموسة يتعلق بمواصلة الصراع ضد الفلسطينيين وأيضاً يتعلق بمستقبل المستوطنات وموقف الجيش من الإخلاء المستقبلي للمناطق المحتلة، ونظراً لأن كثيراً من الضباط ولا سيما من الوسط الديني – القومي يقيمون في المناطق المحتلة، فإن من غير المستبعد

أن تنشأ نواة من الضباط الذين يقاومون عمليات تفكيك المستوطنات أو الانسحاب من المناطق المحتلة، ولو بالقوة(بيري، 2007، 50- 66).

كما تحتل فتاوى الحاخامات مكانة رئيسة ضمن مكونات آليات التحكم والسيطرة في المجتمع الإسرائيلي ودفعه نحو التطرف، ولها عظيم الأثر في تشكيل البنية الفكرية للأفراد وتحديد طرق تعامله مع الآخر وفي بعض الأحيان تكون هي المحرك الرئيس لموقفهم اتجاه بعض القضايا وخاصة فيما يخص التحريض على القتل والتخريب ضد العرب و المسلمين ومقدساتهم، فقد كان للاماكن الإسلامية نصيب لا باس به من الفتاوى التي تحضُّ على هدم المساجد وبخاصة المسجد الأقصى، لذلك نجد تأثير ذلك الفكر الديني قد أفرز لنا منظمات إرهابية يهودية مثل جماعة "بيت عين" و"شبيبة التلال" وغيرهما من الجماعات التي تتبنى فلسفة التخلص من العرب سواء عرب الداخل أو في الضفة الغربية وقطاع غزة(عبد الوهاب، 2010، 33-35).

ويمكن القول إن القوى الدينية اليهودية على كافة اتجاهاتها وأيدلوجياتها وأهدافها السياسية ومرجعياتها الاجتماعية والثقافية قد وجدت الأسباب الكافية لأن تزدهر وتنتشر وأن تفرض أجندات سياسية وثقافية على المجتمع الإسرائيلي فضلا عن النظام السياسي الإسرائيلي ذاته (عوض،2011، ص133).

والجدير بالذكر انه في الفترة التي تناولتها الدراسة زادت وتيرة التطرف الديني في المجتمع الإسرائيلي مما ساعد في زيادة نفوذ قوى اليمين الإسرائيلي وخاصة بعد تعثر عملية التسوية في" كامب ديفيد" الثانية واندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000 التي كان لها الدور الكبير في زيادة ذلك النفوذ، أي أن هناك علاقة طردية بين صعود نفوذ قوي اليمين المتشدد وتوتر الأوضاع بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

2.4.3 تأثيرات البيئة الخارجية

تعدُّ البيئة الخارجية من أهم المتغيرات التي أثرت بشكل كبير في دفع المجتمع الإسرائيلي نحو التشدد وفي زيادة تعاظم قوى اليمين، أهمها اندلاع انتفاضة الأقصى بعد فشل قمة كامب ديفيد الثانية عام 2000م ومن ثم تعثر عملية التسوية السلمية، إلى جانب الموقف الأمريكي الداعم لإسرائيل وخاصة في عهد إدارة الرئيس (جورج بوش) الابن عام 2001م، أما القضية الأخرى التي كان لها حضور بارز فهي ما يتعلق بالتهديد السلاح النووي الإيراني.

1.2.4.3 تأثيرات انتفاضة الأقصى عام 2000م

شكل اندلاع انتفاضة الأقصى في الثامن والعشرين من شهر سبتمبر عام 2000م منعطفاً مهماً في تاريخ المسيرة السلمية علي المسار الإسرائيلي الفلسطيني. فقد تركت آثاراً عميقة علي الإسرائيليين والفلسطينيين من زاوية رؤية كل طرف منهما للآخر، والجنوح إلي اليمين، إذا حظي العنف والعنف المضاد بتأييد الغالبية العظمي في لديهما، وعلي الرغم من الاختلال الواضح في موازين القوي بين الطرفين في غير صالح الفلسطينيين،مما أجبر الفلسطينيين للجوء للمقاومة المسلحة، والإقدام علي عمليات فدائية داخل العمق الإسرائيلي مما شكل تهديداً حقيقياً للأمن الشخصي للإسرائيليين ، فدرجة الإحساس بالأمن الشخصي تعد من أهم العوامل الرئيسة التي تدفع الرأي العام الإسرائيلي في اتجاه ما، بحيث إنه كلما كان يشعر بالأمن تقل درجة يمينية توجهاته والعكس صحيح بصفة عامة(عسيلة، 2008، 178-180).

كما ساهمت انتفاضة الأقصى إلي حدٍ بعيد في إسقاط أيهود باراك ونجاح أرئيل شارون في الانتخابات التي جرت في مارس 2001، بكل ما لذلك من تأثيرات فعلية في خلق بيئة يمينية ساعدت في جنوح الرأي العام الإسرائيلي في ذات الاتجاه، كما أنها عمقت من التوجه السلبي للإسرائيليين نحو الفلسطينيين المبني علي اعتقاد أن الفلسطينيين لا يريدون سلاماً وأنهم غير جادين في ذلك،

فالانتفاضة أتت في أعقاب قمة كامب ديفيد، والتي اتُهم الطرف الفلسطيني بأنه المسئول عن فشلها ومن ثم رأى الرأي العام الإسرائيلي في الانتفاضة تكريساً وإصراراً على إفشال عملية التسوية، لا سيما في ظل تزايد الإحساس بالتهديد للأمن الشخصي والوطني، وفي سعيهم للتغلب علي مشاعر الخوف والقلق الشديد علي الأمن وعدم الثقة في من حولهم، التي أصبحت سمة من سمات الإسرائيليين المترسبة لديهم من الفترات التي عانوا فيها في الماضي، لجأ الإسرائيليين إلي تيار اليمين اعتقاداً منهم انه الوحيد القادر علي جلب الأمن من خلال ردع الفلسطينيين، كما حمل الإسرائيليون اليسار مسئولية ما يحدث لهم من فقدان للأمن دون تحقق السلام(عسيلة،2008، ص181).

فقد اتضح من مقياس السلام لشهر نوفمبر 2000 أن 59% من الإسرائيليين يعتبرون أن أمنهم الشخصي مهدد بدرجة كبيرة، و62% منهم يشعرون أن الأمن الوطني الإسرائيلي مهدد (مؤشر السلام،2000). كذلك أشار استطلاع أخر لمعهد الدراسات الإستراتيجية في جامعة تل أبيب حول تأثير الانتفاضة على الرأي العام الإسرائيلي بأنها كانت السبب في زيادة تشدد بعض الإسرائيليين في مواقفهم تجاه بعض القضايا مثل التأكيد على يهودية الدولة حيث زادت النسبة من 29% عام 2000 قبل اندلاع الانتفاضة إلى 39% عام 2001، وكذالك بالنسبة لتأييد فكرة إسرائيل الكبرى زادت من 7% عام 2000 إلى 17% عام 2002(Ben Meir, Moldavsky, 2010, p73).

استغل اليمين الإسرائيلي غضب الشارع الإسرائيلي من العمليات الفدائية، التي كان الفلسطينيون ينفذونها داخل إسرائيل، لكي يشن حملة واسعة النطاق ضد مسيرة التسوية منذ انطلاقها، معتبرا أن الانتفاضة الحجارة عام 1987م هي التي قادت إلي تنازلات أوسلو، بعدما دفعت الرأي العام الإسرائيلي والقيادة السياسية للتفكير في مستقبل الأراضي المحتلة بشكل مختلف عما كان علية الأمر فيما سبق، وفي هذا السياق تراجع الزخم الذي كانت حركة السلام في إسرائيل قد شكلته في سنوات سابقة في اتجاه تفكيك المستوطنات، بما أتاح الفرصة لليمين لاستقطاب الرأي العام الإسرائيلي في

اتجاهه، مستفيدا من ترويج باراك أكذوبة أنه أول رئيس وزراء إسرائيلي يقدم تنازلات غير مسبوقة للفلسطينيين، ورغم ذلك فقد رفضوا تنازلاته وسلكوا طريق الإرهاب ، في إشارة إلى انتفاضة الأقصى، وهو ما انعكس في استطلاعات الرأي العام الإسرائيلي، التي بدأت تعطي نسبة كبيرة بأن انتفاضة الأقصى تشكل خطراً على وجود ومستقبل إسرائيل كدولة يهودية(التقرير الاستراتيجي العربي 2002-2003).

وبالتالي مثلت انتفاضة الأقصى التي اندلعت عام 2000م احد العناصر الخارجية التي تشكل مع غيرها من العوامل الركيزة الأساسية للمسالة الأمنية التي تناولناها سابقاً ضمن البيئة الداخلية التي ساعدت في جنوح الجمهور الإسرائيلي نحو اليمين المتشدد.

2.2.4.3 تأثيرات العلاقات الأمريكية الإسرائيلية

العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل هي علاقة وثيقة، حيث يؤثر اليهود الأمريكيون تأثيراً فاعلاً في الاستراتيجية الأمريكية، ليس على المستوى السياسي فقط، بل على كافة المستويات وقد اضطلعت المسيحية الصهيونية الأمريكية، التي انبعثت من تراث اللاهوت البروتستانتي (المتهود)؛ بإسهام رئيس في توجُّه معظم الرؤساء الأمريكيين والنخبة الحاكمة إلى الاعتقاد، بأن دعم وجود إسرائيل وبقائها،هو التزام لاهوتي أخلاقي وثقافي ثم سياسي (موسوعة المقاتل).

جاءت اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر عام 2001م، لتدفع بالموقف الأمريكي نحو تبني الرؤية الإسرائيلية بالكامل، فحكومة شارون في عام 2003م نجحت في إقناع إدارة بوش أن حربها ضد الفلسطينيين هي امتداد للحرب الأمريكية على الإرهاب، وأن عرفات هو ابن لادن إسرائيل، ومن ثم يقع في معسكر الأشرار، بينما يقف شارون نفسه في معسكر بوش أو معسكر الأخيار حسب التوصيف الأمريكي، وسرعان ما تبنت الإدارة الأمريكية بعد ذلك الرؤية الإسرائيلية التي قالت إن

عرفات عقبة في طريق التسوية السياسية، ومن ثم بدت فكرة تغيير عرفات فكرة أمريكية إسرائيلية مشتركة، وعندما ازدادت حدة الأزمة الاقتصادية في إسرائيل تحت وطأة الانتفاضة وبفعل تداعيات اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر طلبت إسرائيل من الولايات المتحدة مساعدات اقتصادية وضمانات قروض، وقد وافقت الإدارة الأمريكية على كل هذه المطالب على النحو الذي دفع وزير المالية في حكومة شارون الأولى (سيلفان شالوم) إلى القول بأنه لم تبد أية إدارة أمريكية تفهماً لاحتياجاتنا بسبب الإرهاب، بالقدر الذي تبديه إدارة بوش الابن، الأمر الذي نظر إليه على أنه دعم صريح لرئيس الوزراء الإسرائيلي زعيم الليكود آرييل شارون، فهو رئيس الوزراء الوحيد الذى زار البيت الأبيض سبع مرات في أقل من عامين(أحمد، 2003).

إن الدعم والتأييد الأمريكي لإسرائيل خلال فترتي ولاية بوش الابن لم يسبق له مثيل ، حيث قدَّم الأخير لرئيس وزراء إسرائيل أرئييل شارون في 14/ابريل/2004 رسالة ضمانات* احتوت على وعود والتزامات تجاوزت كل من سبقه من الرؤساء الأمريكيين، وطرحت مواقف قريبة جداً من البرنامج الأساسي لحكومة شارون كإسقاط حق العودة والموافقة على عدم إزالة المستوطنات من الضفة الغربية، وعدم العودة إلى حدود 1967، فقد وصف الكاتب عبد العال الباقوري وعد بوش لشارون بالوعد الثاني بعد وعد "بلفور" الذي صدر في نوفمبر 1917، وأنه أخطر وثيقة حصلت عليها الصهيونية منذ 1947، كذلك فان معظم رجال بوش ومستشاريه ووزرائه يمينيون ، محافظون جدد، مؤيدون لإسرائيل لأسباب مختلفة (الباقوري، 2005، ص5).

بعد أحداث الحادي عشر من سمبتمبر 2001م تعاظمت مساندة اليمين الأمريكي المسيحي لدولة إسرائيل ، حيث كانت تلك الأحداث سبباً إضافياً لانخراط أمريكا إلي جوار اسرائيل، واحتل

---

* أهم ما احتوته رسالة الضمانات الأمريكية التزام أمريكي بما تضمنته خطة خارطة الطريق وخاصة فيما يتعلق بمحاربة الإرهاب، التزام أمريكا بأمن إسرائيل بما في ذلك الحدود الآمنة، التزام أمريكي بقوة ورفاه إسرائيل دولة يهودية، كذلك بالنسبة لقضية اللاجئين فان أمريكا ترى بان عودتهم ستكون الى دولة الفلسطينية وليس إلى موطنهم الأصلي، عدم إجبار إسرائيل على الانسحاب من كامل الأراضي التي احتلت عام 1967.

الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني أيضاً مكانة مركزية في الصداقة الجديدة بين إسرائيل واليمين المسيحي الذي يساند بصورة كبيرة سياسة رئيس الوزراء الإسرائيلي اريل شارون، حيث يناضل الإنجيليون والمسيحيون الأمريكيون من أجل مجيء إسرائيل الكبرى ويرفضون أي إمكانية لقيام دولة فلسطينية ويرجع ذلك السبب إلى طبيعة لاهوتية مفادها، أنه بالاستناد إلى الكتاب المقدس ينسبون دوراً خاصاً للشعب اليهودي ودولة إسرائيل في المشروع الإلهي لنهاية الزمان وعودة المسيح، ومن الضروري الإشارة إلى أن انتشار التفسيرات الحرفية للميراث الإبراهيمي لدى الإنجيليين يتوافق مع صعود اليمين الديني في إسرائيل، والإشارات المتعاظمة داخل المجتمع الإسرائيلي إلى تبريرات دينية ، وبادعائهمأن الله قد أعطاهم الأرض التي يقيمون بها يدعم اليمين الإسرائيلي إيمان الإنجيليين المحافظين باكتمال النبوءات (بن بركة، 2006، ص171-172).

كما أن التأثير الذي مارسه ويمارسه اللوبي اليهودي المؤيد لإسرائيل، أصبح موضوعاً لا مناقشة فيه، فان أحد أعمدة فاعلية هذا اللوبي هو نفوذه في الكونجرس، حيثما يكون الأمر متعلقاً بإسرائيل، يخيم الصمت على الجميع، ويكمن أحد أسباب نجاح اللوبي مع الكونجرس في أن بعض أهم الأعضاء صهاينة مسيحيون مثل (ديك آرمي)، الذي قال في سبتمبر/ أيلول 2002 إن "أولويتي رقم واحد في السياسة الخارجية هي حماية إسرائيل(Walt, Mearsheimer, 2006, p17).

إن هذا الواقع الفاشي الذي وصلت إليه السياسة داخل المؤسسة الإسرائيلية هو نتاج رغبات وإرادات اللوبي الصهيوني الأمريكي المتطرف الممول للحملات الانتخابية في المؤسسة الإسرائيلية، فقد عبر أحد قيادات هذا اللوبي المدعو (شلدون غاري أيدلسون) -وهو في المرتبة الثانية عشرة بين أغنياء العالم- في برنامج عن حياته وعلاقته مع اليمين الإسرائيلي، حينما سئل عن سبب دعمه

لحمـلات نتنيـاهو الانتخابيـة علـى القنـاة الإسـرائيلية الثانيـة ، قـائلاً: "إنـه يمينـي ويرغـب أن تكـون الحكومات في إسرائيل كلها يمينية(مركز الدراسات المعاصرة، 2011/01/27)

وبالإضافة الى ذلك فإن تعزيز العلاقات الإسرائيلية – الأمريكية يقع في سياق حرب شاملة ضد الإرهاب والحركات الإسلامية و حيث أصبحت إسرائيل الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة، ويرى قطاع كبير من الطبقة السياسية الأمريكية أن الإرهاب في إسرائيل ليس سوى بداية للخطر الإرهابي الذي ستواجهه أمريكا، ومن هنا يعتبر هؤلاء ان أفعال إسرائيل ضد الفلسطينيين مشابهة للمشاركة في الحرب على الإرهاب، وهذا يجعل الولايات المتحدة متواطئة بصورة حتمية مع جرائم إسرائيل ليس فقط في نظر العالم وإنما في الواقع(بن بركة، 2006، 174).

وفي الحقيقة فإن وصف حركات المقاومة بالإرهاب إنما هو تكتيك يستخدمه حشد واسع جداً من الجماعات السياسية سواء في الغرب أو في إسرائيل من اجل تبرير قتل و مهاجمة كل من يقف في وجه الاحتلال، وعلاوة على ذلك فإن المقاومة الفلسطينية ليست عنفاً عشوائياً موجهاً ضد إسرائيل، بل هو ردة فعل ضد الاحتلال، فلولا الاحتلال لما كان هناك مقاومة، إلى جانب ذلك هناك فارق كبير ما بين المقاومة والإرهاب، فالمقاومة هي حق مشروع كفلته القوانين والأعراف الدولية للشعوب والأفراد لإنهاء الظلم الواقع عليها ولتحقيق أهدافها ومصالحها، على عكس الإرهاب الذي يمثل ممارسات عنفية غير شرعية وغير مبررة تؤدي إلى إحداث ضرر كبير على المستوى البشري والمادي.

وهنا نود الإشارة إلى أن تلك السياسة الأمريكية الداعمة لإسرائيل ما زالت مستمرة حتى في عهد ولاية (أوباما)، كما رأينا سرعة ما تم التراجع عن المطالب الأمريكية من حكومة نتنياهو بوقف الاستيطان بفعل ضغط اللوبي اليهودي وكذلك التماهي في الموقف الأمريكي للسياسة الإسرائيلية في التعامل مع الفلسطينيين، وفي ضوء تلك المعطيات والمستوى العالي من الدعم والتأييد من أكبر حليف

استراتيجي لإسرائيل ، وعلاوة على مساندتها في مجلس الأمن باستخدام حق النقض ضد أيّ محاولة لإدانة إسرائيل، وغضّ الطرف عما ترتكبه إسرائيل من مجازر وممارسات غير أخلاقية في حق الشعب الفلسطيني، فغنه من الطبيعي أن تتعزز القوى الإسرائيلية اليمينية لأن يدها مطلقة في تنفيذ سياستها ومخططاتها الرامية الى تقويض عملية التسوية وفرض سياسة الأمر الواقع.

3.2.4.3 تأثيرات الملف النووي الإيراني

يحظى الجدل حول الملف النووي الإيراني بمكانة بارزة في النقاشات داخل أروقة المؤسسة الإسرائيلية سواء على المستوى الرسمي أو على المستوى الأكاديمي والبحثي، فإن خطر البرنامج النووي الإيراني يعده الإسرائيليون خطراً يهدد كيانهم ووجودهم، لذلك يعدّ تأثير هذا الملف على الرأي العام الإسرائيلي من أهم العوامل التي لعبت دوراً بارزاً في البيئة الخارجية التي جعلت الجمهور الإسرائيلي غالبا ما يبحث عن قيادة قوية ومتشددة باستطاعتها التعامل مع هذا التهديد بحزم.

هناك اتفاق بين جميع المستويات في إسرائيل حول خطورة هذا الملف في حال استطاعت إيران امتلاك السلاح النووي، وبناء على ذلك يقوم الإسرائيليون باستمرار بعملية تقييم لمخاطر هذا الملف، محاولين الوقوف على مستجداته وأدق تفاصيله في سبيل الوصول إلى أفضل الخيارات من أجل التعامل مع هذا الخطر وفق المفاهيم الأمنية والإستراتيجية لإسرائيل، كما أنه لا توجد علاقة بين مستوى الاهتمام بالخطر النووي وبين إمكانية تحقيق هذا الخطر، إلا أن هناك إجماع وقناعة في إسرائيل بأن السلاح النووي الإيراني خطرٌ عليها، وله تأثيرات على الوضع الاستراتيجي(نحاس، 2009، ص95).

إن مثل هذا التقويم الاستراتيجي قد بدأه بالفعل أرييل شارون رئيس الحكومة الإسرائيلية في 8 أيلول 2004، عندما صرّح لصحيفة "جيروزاليم بوست" بأن المجتمع الدولي لم يفعل ما فيه الكفاية من أجل وقف البرنامج الإيراني ومنعها بالتالي من صنع السلاح النووي، وحذّر شارون من أن إسرائيل

ستتّخذ كل الإجراءات المناسبة من أجل الدفاع عن نفسها،وشدّد على أن إيران تسعى بجد للحصول على أسلحة نووية، وهي تفعل ذلك عن طريق الخداع والمراوغة والتمويه، وأضاف بأن الجهود الدولية لاحتواء الطموحات الإيرانية لم تكن كافية، ورأى شارون بأن إسرائيل ستتّخذ كل الخطوات اللازمة للدفاع عن نفسها ضد التهديد الإيراني(عبد القادر، 2006، ص5). و يبدو بوضوح أن الموضوع النووي الإيراني هو محط تقويم كل المسئولين الإسرائيليين وخصوصاً في الدوائر الدفاعية والعسكرية.

حيث أشارات التقديرات نقلا عن رئيس الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية "عاموس يدلين" "إن إيران تجاوزت السقف التكنولوجي، وقد بلغت الحد اللازم من إتقان التكنولوجيا والوصول الى القدرة النووية بالمستوى العسكري أصبح مسالة تنسيق إستراتيجيتها مع إنتاج قنبلة نووية"(معاريف، 2009/2/19).

استمرت المحاولات التي تهدف إلى إظهار الخطر الكياني من إيران ومن الاستمرار في برنامجها النووي على الساحة الإسرائيلية، وقد انتقدت جهات إسرائيلية المحادثات التي تجري بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإيران وحذرت من استغلال طهران لهذه المحادثات من أجل التقدم في مشروع تخصيب اليورانيوم(نحاس، 2010، 119).

وفيما يتعلق بتأثيرات الملف النووي علي الرأي العام الإسرائيلي، فمن الواضح أن هذا الملف حظي بهالة إعلامية واهتمام بالغ من قبل المرشحين وبرنامج الأحزاب السياسة واستطلاعات الرأي الإسرائيلي، فقد أشار استطلاع للرأي أجراه مركز الدراسات الإيرانية 2009 م، أن 23% سيهاجرون من إسرائيل حال امتلاك إيران أسلحة نووية، كما وأبدى 85% من الإسرائيليين خوفهم من إمكانية حيازة إيران للسلاح النووي، فيما توقع 75% فشل الحوار الأمريكي الإيراني، وأيد 41% هجوماً إسرائيليا علي المنشأت الإيرانية دون انتظار نتائج الحوار الأمريكي الإيراني، فيما أعرب 8% فقط عن عدم خوفهم من حيازة إيران لمثل هذا السلاح، إذن فالمعطيات والنسب أعلاه تبين مدي القلق علي

المستوي الشعبي من البرنامج النووي الإيراني، وإمكانية حيازة إيران لأسلحة دمار شامل، وبالتأكيد فان ذلك القلق انعكس علي توجيهات أصوات الناخبين، مما حذا بمختلف برنامج الأحزاب السياسية والحملات الانتخابية للتركيز علي الالتزام بمعالجة هذا الهدف، وعدم السماح لإيران بامتلاك السلاح النووي مهما كانت التكاليف، غير مستبعدة أمكانية لجوء إسرائيل للقوة العسكرية، وتوجيه ضربات جوية لتوقف تقدم البرنامج النووي الإيراني، وبغض النظر عن إمكانية توجيه هذه الضربات وإيقاف التقدم النووي الإيراني، فقد حاول كل من الأحزاب الإسرائيلية ومرشحيها كسب أصوات الناخبين الإسرائيليين من خلال طمأنة الجمهور والظهور علي أنها الأقدر علي التعامل مع هذا التهديد(بني جابر، 2011، 84).

فقد كتب المعلق السياسي الإسرائيلي ألوف بن في صحيفة هآرتس في 15 أذار/مارس 2011 مقالًا تحت عنوان «نتانياهو يحضّر الرأي العام الإسرائيلي لحرب على إيران» قال فيه: "يحاول نتانياهو إقناع الرأي العام الإسرائيلي بأن التهديد الإيراني هو حقيقي ومصيري، وبأن هناك طريقة واحدة فاعلة لوقفه، ومنع حصول محرقة ثانية، وذلك عبر هجوم عسكري إسرائيلي على منشآت إيران النووية المدفونة عميقًا تحت الأرض"(عبد القادر،2012، 10).

وخلاصة القول أن أحزاب اليمين وعلى رأسهم حزب الليكود غالبا يستغلون الملف النووي الإيراني أحسن استغلال كفزاعة أمنية وخلق حالة من الرعب الدائم من اجل كسب أصوات الناخبين الإسرائيليين، وكذلك يضعون هذا الملف ضمن أولوياتهم في أعمال الحكومة، وبالتالي يمكن اعتبار التهديد النووي الإيراني احد أهم أركان المسالة الأمنية في إسرائيل – الى جانب أركان أخرى تم التطرق لها فيما سبق– التي تلعب دوراً بارزاً في دفع الإسرائيليين نحو اليمين المتشدد.

5.3 الخلاصة

تناول هذا الفصل بالتحليل والدراسة التحولات السياسية الإسرائيلية نحو اليمين المتشدد خلال الفترة التي تناولتها الدراسة وهي من عام(2000- 2011)، حيث أظهر أن التركيبة الفسيفسائية للمجتمع الإسرائيلي أثرت بشكل واضح على خيارات الجمهور الإسرائيلي بين اليمين واليسار، كما وأضح من خلال تحليل استطلاعات الرأي العام حول بعض القضايا المفصلية المتصلة بعملية التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي التي تناولها الفصل وهي الموقف الإسرائيلي من قضية القدس باعتبارها من أهم قضايا الحل النهائي، وكذلك الموقف من قضية الاستيطان والتي كانت حجر العثرة في التقدم في المفاوضات، ومن خلال ما تم التعرض له يمكن التأكيد على خلاصة مفادها أن المجتمع الإسرائيلي يندفع بثبات نحو التطرف السياسي وتبني المواقف اليمينية من الصراع مع العرب والفلسطينيين تحديداً، كما ناقش هذا الفصل نتائج الانتخابات العامة الإسرائيلية التي أفرزت معظمها حكومات يمينية متشددة فرضت أمراً واقعاً من الاستيطان يصعب التعامل معه في عملية التسوية مستقبلا، كذلك تبين من خلال تناول البيئة الداخلية والتي ضمت العوامل الأمنية و الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية، كان لها الدور الأكبر في دفع الإسرائيليين نحو تبني مواقف يمينية متطرفة من الصراع، وأيضا البيئة الخارجية والتي انطوى تحتها تأثير انتفاضة الأقصى التي اندلعت عام 2000م، والموقف الأمريكي الداعم لليمين الإسرائيلي، وكذلك التهديد النووي الإيراني زادت من تعاظم قوى اليمين الإسرائيلي، وهو الامر الذي أثر سلباً على التقدم في حل القضايا المتفق عليها لإنهاء العملية السلمية مع الفلسطينيين، وقد تم تناول تأثير ذلك التوجه اليميني على أَحد أهم هذه القضايا وهي قضية القدس في الفصل الرابع.

الفصل الرابـع

القدس في ظوء التوجه الإسرائيلي نـحو اليمين

1.4 مقدمة

2.4 القدس في القرارات الدولية ومشاريع التسوية السياسية ومفاوضاتها

1.2.4 موقف اليمين الإسرائيلي من القرارات الدولية حول القدس

2.2.4 القدس في المشاريع الإسرائيلية ومفاوضات التسوية السياسية

1.2.2.4 القدس في مشاريع الحلول الإسرائيلية

2.2.2.4 القدس في مفاوضات التسوية السياسية

3.4 القدس واليمين الإسرائيلي (الأهداف، والوسائل،والتأثير)

1.3.4 أهداف الأحزاب اليمينية والدينية تجاه القدس

2.3.4 وسائل اليمين الإسرائيلي التي يستخدمها لتحقيق أهدافه إزاء القدس

3.3.4 تأثير نفوذ اليمين الإسرائيلي في المجتمع الإسرائيلي تجاه القدس

4.4 السياسات الإسرائيلية اليمينية تجاه القدس

1.4.4 الاتجاه الديني والثقافي

2.4.4 الاتجاه الديموغرافي

5.4 الخلاصة

1.4 مقدمة

تعدّ قضية القدس من أهم وأكثر قضايا الحل النهائي صعوبة وخلافاً ما بين أطراف التفاوض، ذلك لما تمثله المدينة المقدسة من أهمية دينية وتاريخية، وعلى الرغم من تعدد القرارات الدولية والاتفاقيات والمعاهدات، ومشاريع الحلول التي تناولت وضعية مدينة القدس إلا أن إسرائيل وخاصة في ظل التوجه نحو اليمين لم تلتزم بأي من هذه القرارات والمعاهدات فحسب، بل وعملت على تغيير وتهويد معالم القدس التاريخية من أجل فرض سياسة الأمر الواقع.

تطرح الدراسة في هذا الفصل مدخلاً لعرض أهم القرارات والمعاهدات الدولية التي تناولت خصوصية ومكانة قضية القدس، وكذلك تعرض إلى الوسائل التي يستخدمها اليمين الإسرائيلي من اجل تحقيق أهدافه المتمثلة في تهويد مدينة القدس ومن ثم يتناول سياسة اليمين الإسرائيلي تجاه مدينة القدس، مع الإشارة إلى أن الدراسة لا تعارض الرأي الذي يقول بأن هناك إجماع إسرائيلي حول قضية القدس، ولكن تكمن الخطورة على وضع القدس في ظل التوجه الإسرائيلي نحو اليمين المتشدد، والذي يغذي الحركات والمنظمات الاستيطانية اليهودية المتطرفة التي تعمل بشكل مثابر دون توقف إلى تغيير الطابع العربي والإسلامي للقدس الشرقية وذلك من خلال تغير ديموغرافي حاسم يخلق واقعا جغرافياً وسياسياً جديداً لصالح الكتلة اليهودية يصعب معه أي تقسيم للمدينة في أية تسوية متوقعة.

2.4 القدس في القرارات الدولية ومشاريع التسوية السياسية ومفاوضاتها

تتسم مدينة القدس بأهمية خاصة ومكانة مرموقة عن باقي المدن، تلك المكانة حظيت بها لمكانتها في الديانات السماوية، مما جعلها محل صراع وتنافس دولي بين الأمم والشعوب المختلفة، ومع انهيار الإمبراطورية العثمانية ووصول الانتداب البريطاني إلى فلسطين الذي انتهى بالاحتلال الإسرائيلي وسيطرته على الجزء الغربي من القدس عام 1948م والجزء الشرقي1967م، تعددت القرارات والمعاهدات الدولية التي تناولت وضع القدس، لذلك سنطرح في هذا المبحث القدس في القرارات الدولية ومعرفة موقف اليمين الإسرائيلي تجاه تلك القرارات، ومن ثم نستعرض مشاريع الحلول الإسرائيلية التي طرحت لحل قضية القدس، وكذلك وضع القدس في مفاوضات التسوية السلمية .

1.2.4 موقف اليمين الإسرائيلي من القرارات الدولية حول القدس

صدرت العديد من القرارات الدولية حول القدس بعد احتلال إسرائيل للجزء الشرقي منها عام 1967م وتوحيد المدينة تحت السيادة الإسرائيلية عام 1980م ،والتي بدورها طالبت تلك القرارات بتراجع إسرائيل عن إجراءاتها ووقف أعمالها غير الشرعية في القدس المحتلة، وفي هذا السياق فإن المؤسسة الإسرائيلية بكافة توجهاتها لم تكترث لذلك الرفض الدولي وما زالت تواصل خروقاتها المستمرة والمعلنة لكل القرارات والتشريعات الدولية، وخاصة في الفترة التي تناولتها الدراسة والتي شهدت سيطرة اليمين على الحكم، حيث زادت فيها وتيرة الممارسات الإسرائيلية غير الشرعية رغم المعارضة الدولية مثل الاستيطان والتهويد وتهجير المقدسيين ..الخ، ونركز هنا على أهم القرارات التي صدرت عن مؤسسات الأمم المتحدة والتي لها علاقة بالقدس ومنها:

1. قرار (2253 / 4 يوليو/ تموز 1967م): إثر احتلال إسرائيل للمدينة القدس وضمها للجزء الشرقي منها، دعت بموجبه الجمعية العامة الأمم المتحدة إسرائيل إلى إلغاء كل التدابير المتخذة لتغيير وضع مدينة القدس، وعدت تلك التدابير باطلة ولاغية ودعت إلى الامتناع عن تنفيذ أي إجراء مستقبلي من شأنه تغيير مركز القدس(رويضي، 1997، ص16).

2. قرار (2254 / 14 يوليو/ تموز 1967م): أكدت فيه الجمعية العامة للأمم المتحدة على قرار 2253 ونص القرار على استنكار الأمم المتحدة فشل إسرائيل في تنفيذ القرار السابق، وكررت دعوتها إلى إسرائيل بإلغاء التدابير التي اتخذتها والامتناع فوراً عن إتيان أي عمل من شأنه تغيير مركز القدس، والتوقف الفوري عن القيام بأي إجراء(رويضي، 1997، ص16).

3. قرار (242 / 22 نوفمبر/ تشرين الثاني 1967م): الصادر عن مجلس الأمن الدولي والذي نص على أن مجلس الأمن يعرب عن قلقه بشأن الوضع الخطير في الشرق الأوسط، ويؤكد على عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالحرب، وأكد القرار على انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها في النزاع الأخير(The Security Council, 1967). مع الإشارة إلى أن هذا القرار ينطبق على مدينة القدس الشرقية التي احتلت عام 1967م.

4. قرار (252 / 21 مايو/ أيار 1968م): وقد أصدره مجلس الأمن الدولي ليزيل الغموض واللبس في نص القرار 242، حيث عبر عن شجبه لعدم انصياع إسرائيل لقرارات الشرعية الدولية بخصوص القدس، ودعاها إلى الامتثال لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن مؤكداً على أن كل الإجراءات الإدارية والتشريعية التي تمارسها لتغيير وضع القدس القانوني باطلة وطالب بإلغائها والامتناع عن أي عمل مستقبلي من شأنه أن يغير من وضع القدس(The Security Council, 1968).

5. قرار (250/ 27 أبريل/ نيسان 1968م): اتخذ مجلس الأمن الدولي قراره، داعياً فيه "إسرائيل" إلى الامتناع عن إقامة العرض العسكري في القدس(The Security Council, 1968). وبالرغم من هذا القرار الدولي إلا أن إسرائيل لم تلتزم بالقرار مع أنها عضو في الهيئة العامة للأمم المتحدة وتنطبق عليها كافة القوانين والقرارات الملزمة للأعضاء في الهيئة، حيث إنها قامت بتنفيذ العرض العسكري في القدس الذي دفع مجلس الأمن إلى اتخاذ قرار (2/251 مايو/أيار 1968م) أبدى فيه الأسف العميق لإقامة العرض العسكري في القدس.

6. قرار (267 / 3 يوليو/ تموز 1969م): أكد مجلس الأمن على عدم جواز ضم الأراضي والغزو العسكري، وأنتقد جميع الإجراءات التي اتخذتها "إسرائيل" لتغيير معالم القدس، وطالبها بإلغاء جميع تلك الإجراءات(The Security Council, 1969)، وكذلك لم تلتزم إسرائيل أيضاً بقرار مجلس الأمن مما دفع المجلس مرة أخرى إلى إصدار قرار رقم (271 / 15 مايو 1969) الذي أبدى فيه أسفه لعدم احترام "إسرائيل" للقرارات الدولية السابقة، الخاصة بإجراءاتها لتغيير وضع القدس، وأكد القرار على أن جميع الأعمال التشريعية والإدارية التي اتخذتها "إسرائيل" باطلة ولا يمكن أن تغير الوضع ودعا إلى إلغاء جميع الإجراءات والأعمال السابقة وعدم اتخاذ خطوات أخرى في القطاع المحتل من القدس من شأنها أن تؤدي إلى تغيير وضع المدينة أو تجحف بحقوق السكان ومصالح الأسرة الدولية.

7. قرار (476 / 30 يونيو/ حزيران 1980م): صدر عن مجلس الأمن على أثر عدم التزام إسرائيل بالقرارات 446، 452، 465، ليؤكد الضرورة الملحة لإنهاء الاحتلال المطول للأراضي التي تحتلها إسرائيل منذ عام 1967م بما في ذلك القدس، وليؤكد عزمه في حال عدم امتثال إسرائيل للقرار

على دراسة السبل والوسائل العملية وفقاً للأحكام ذات العلاقة في ميثاق الأمم المتحدة لضمان التنفيذ الكامل لهذا القرار(حنا، 2001، ص15).

8. قرار (478 / 20 أغسطس/ أب 1980): بعد أن أقر الكنيست الإسرائيلي قانوناً أساسياً يعلن أن القدس هي العاصمة الموحدة لإسرائيل، أصدر مجلس الأمن قراره معتبراً أن مصادقة إسرائيل على القانون الأساسي تشكل انتهاكاً للقانون الدولي ولا تؤثر على انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على جميع الأراضي المحتلة بما فيها القدس، وأكد القرار على عدم الاعتراف بالقانون الأساسي وغيره من أعمال إسرائيل التي تستهدف نتيجة لهذا القرار تغيير معالم القدس ووضعها، كما تضمن القرار دعوة الدول التي أقامت بعثات دبلوماسية في القدس إلى سحب هذه البعثات(رويضي، 1997، ص 17-18).

ويمكن الإشارة إلى أن هذا القرار صدر في ظل تولي حكومة الليكود سدة الحكم في إسرائيل والتي كان على رأسها (مناحيم بيغن)، والتي أصدرت قراراً اعتبرت فيه القدس هي العاصمة الموحدة والأبدية لإسرائيل، مما يدلل على أن اليمين الإسرائيلي يحاول بكافة الطرق ترسيخ مدينة القدس عاصمة يهودية إسرائيلية مطلقة منذ مشاركته وتوليه للسلطة في النظام السياسي الإسرائيلي.

ومن القرارات الأخرى التي صدرت عن مجلس الأمن الدولي المتعلقة بالقدس، قرار 3092 عام 1973م، وقرار رقم 298 عام 1974/9/25م، وقرار رقم 446 عام 1979/3/22م، وقرار رقم 452 عام 1979/7/20م، وقرار رقم 465 عام 1980/3/1م، وقرار رقم 471 عام 1980/6/5م، وقرار رقم 6058 عام 1986/12/22م، وأكدت تلك القرارات على اعتبار القدس الشرقية واقعة تحت الاحتلال، وعلى عدم جواز احتلال أراضٍ بالقوة. وبطلان ضم القدس "لإسرائيل"، وتحذير "إسرائيل" من إجراء أي تغيير في معالم المدينة المقدسة، سياسياً أو قانونياً أو جغرافياً أو سكانياً(نوفل، يوليو 2007م).

وأخيراً يمكننا التعريج على القرار الصادر عن الأمم المتحدة عام 2006م حيث أكدت فيه الجمعية العامة للأمم المتحدة بأن جميع الأعمال التي قامت بها إسرائيل لفرض قوانينها وتشريعاتها وإدارتها على المدينة المقدسة هي أعمال غير قانونية، وبالتالي فهي غير قائمة وباطلة وليس لها أية قيمة على الإطلاق(مارجليت، 2011، ص22).

ويتضح مما سبق أن كل القرارات الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة للامم المتحدة اعتبرت كل الإجراءات الإدارية والتشريعية والأعمال التي قامت بها إسرائيل، هي إجراءات باطلة، ولا يمكن أن تغيّر وضع القدس، فرغم تلك القرارات والانتقادات الدولية التي تشجب الاعمال الاحتلالية في القدس الشرقية، إلا أن اليمين الاسرائيلي كان يصر على عدم الالتفات لتلك الادانات، بل عمل على تنفيذ مخططاته التوسعية وسرقة المزيد من الأرض الفلسطينية من خلال دعم رقعة الاستيطان وتوسيعها وهو ما يرفضه المجتمع الدولي ويعده خرقاً للقانون، إضافة الى ذلك فقد واصل زعماء اليمين الاسرائيلي دعمهم وتصريحاتهم العلنية التي تدلل على عدم التزامهم بتلك القرارات.

فقد صرح أريئيل شارون حول عملية الاستمرار في الاستيطان بالقدس عندما وصل للحكم عام 2001م قائلاً "سنواصل البناء في "معاليه أدوميم" التي ستبقى جزءاً من دولة إسرائيل إلى الأبد وأتوقع مستقبلاً باهراً وعظيماً لمعاليه أدوميم"، ومن ثم قال خلفه في زعامة حزب كاديما (إيهود أولمرت) "أرى في مخيلتي، كواقع قريب وليس كشيء بعيد، كامل الطريق الممتد من معاليه أدوميم وحتى القدس ومن القدس إلى معاليه أدوميم، كامتداد عمراني متصل لا يتوقف، فكامل منطقة غلاف القدس ستبقى إلى الأبد جزءاً من القدس ومن دولة إسرائيل، ومعاليه أدوميم هي جزء من هذه المنطقة"، وصرح سيلفان شالوم من حزب الليكود وهو وزير خارجية سابق "إن ربط معاليه أدوميم بالقدس على المدى البعيد أمر حتمي لا مناص منه"(شرغاي، 2009)، وتظهر هذه الاستمرارية في عدم الالتفات للمعارضة الدولية من قبل اليمين الاسرائيلي جلية أيضاً في تصريحات رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو "إن

حكومته ستمضي قدماً في توسيع المستوطنات حول القدس وباقي المناطق الأخرى" وقال مارك ريغيف، المتحدث باسم رئيس الوزراء بنيامين نتانياهو: " إن كل هذه المساكن الموجودة في القدس أو في الكتل الاستيطانية ستبقى جزءاً لا يتجزأ من اسرائيل في أي اتفاق للسلام مع الفلسطينيين"(التويجري، 2010).

من خلال القرارات التي أصدرتها مؤسسات الامم المتحدة عن القدس نجد أن هذه المدينة الفلسطينية لم تكن غائبة عن اهتمامات التنظيم الدولي، إلاَّ أن قوة الضغط الذي تمارسه "إسرائيل" ومعها حليفتها الولايات المتحدة الأميركية، كانت تدفع دائماً باتجاه عزل قضية القدس بعيداً من القضايا السياسية الكبرى التي تتطلب تسوية عادلة وحاسمة"(التويجري، 2010).

كما ترى الدراسة في هذا الصدد أن جميع القرارات وتوصيات اللجان الدولية التي صدرت بخصوص مدينة القدس ووضعها الخاص لم تلتزم بها إسرائيل مطلقاً ضاربة بها عرض الحائط، مخلة بذلك بكافة الأعراف والقوانين الدولية التي أصدرتها الأمم المتحدة، مما يشير إلى أن السلوك السياسي الإسرائيلي تجاه القدس في ظل الحكومات اليمينية واليسارية أو الائتلافات الحكومية هو سلوك موحد له خطوط عريضة لا يمكن أن يتجاوزها أي من الأحزاب الإسرائيلية الحاكمة.

2.2.4 القدس في المشاريع الإسرائيلية ومفاوضات التسوية السياسية

قبل الدخول مباشرة في واقع القدس في مفاوضات التسوية السياسية ما بين الفلسطينيين وإسرائيل سنطرح قضية القدس في المشاريع الإسرائيلية بهدف الوقوف على الرؤية الإسرائيلية بجميع توجهاتها حول القدس.

1.2.2.4 القدس في المشاريع الإسرائيلية

تعددت مشاريع الحلول السياسية التي طرحها إسرائيليون من أجل حل موضوع القدس، وتفاوتت هذه المشاريع –قرباً وبعداً عن الموقف الإسرائيلي الرسمي، إلا أن الدراسة تطرقت لأهم الطروحات الإسرائيلية التي تعكس الرؤية اليمينية والرؤية اليسارية للقدس. فمثلا مشروع بيغن 1977م القائم على اقتراح تشكيل حكم ذاتي للسكان في الضفة الغربية وقطاع غزة قدم اقتراح خاص بإدارة الأماكن المقدسة للديانات الثلاث في القدس يضمن حرية الوصول اليها فقط مع الاحتفاظ بالسيادة على القدس، وكذلك دعى مشروع أرئيل شارون 1989م الى اغلاق العشرات من المؤسسات الوطنية الفلسطينية في القدس المحتلة(الزور، عبد الرحمن، 1990، ص57:25) ، إضافة لهذه المشاريع تستعرض الدراسة المشاريع الاتية:

أولاً: مشروع إيجال آلون* وزير الخارجية الإسرائيلي 1967م:

طرح (آلون) مشروعه على الحكومة الإسرائيلية بعد شهر واحد من حرب يونيو 1967م وبالرغم أن الحكومة لم تعتمده بشكل رسمي، إلا أنه ظل الأساس الذي تبني عليه الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بعد ذلك مختلف تصوراتها للتسوية السلمية فيما يخص الملف الفلسطيني. وفيما يتصل بالقدس في هذا المشروع يلاحظ تماهي مشروع آلون مع أفكار الحكومة الإسرائيلية وسياساتها فهو يدعو في مشروعه الاحتواء الكامل والقسري لهذه المدينة وتوسيع حدود بلدية القدس لتشمل القدس الشرقية والبلدة القديمة من خلال إقامة ضواحي بلدية مأهولة بالسكان اليهود شرق القدس وإعادة تعمير وإسكان سريعيين للحي اليهودي بالبلدة القديمة"(بدوان، 2004، ص104).

---

* أحد أبرز شخصيات حزب العمل وزعيم كتلة "احدوت هعفودا" في الحزب واحد قادة البلماخ البارزين سابقاً.

ويلاحظ أن المخططات الاستيطانية والسياسات السكانية والإدارية والبلدية الإسرائيلية في الضفة الغربية من طرد السكان الأصليين والاستيلاء على الأراضي وتوسيع حدود بلدية القدس.. الخ، تدور أغلبها كما يرى "مشروع ألون" الى جانب مشروعات أخرى مماثلة طرحت لتحقيق أهم أهداف المشروع الصهيوني في فلسطين وهو القدس عاصمة أبدية وموحدة لدولة إسرائيل.

ثانياً: مشروع "القدس الحل الدائم" الذي قدمه دوري غولد*

طرح غولد مشروع باسم (القدس الحل الدائم) ويتضمن ثلاثة حلول مستقبلية محتملة للتسوية السياسية لمسألة القدس (غولد، 1996، ص113-152):

ا- **الحل الجغرافي:** ويتمثل هذا الحل في تحقيق السيطرة الجغرافية والسيادية على القدس من خلال عدة نماذج سيادية مقترحة وهي:

1. السيادة التشاركية: حيث يقوم الطرفان بإدارة المدينة وظيفياً في الأمور البلدية والوطنية.
2. السيادة المبعثرة: أي حسب الأغلبية السكانية في كل حي.
3. السيادة المشتركة للدولتين: مجلس بلدي واحد منتخب لعموم المدينة لكلا الدولتين.
4. السيادة المقسمة: حيث تقسم السيادة على أساس جغرافي، بحيث تكون السيادة على القدس الشرقية للفلسطينيين، والقدس الغربية للإسرائيليين، بحيث تمثل حدود العام 1967م حداً فاصلاً بين الشطرين.
5. سيادة موحدة: أي لن تكون لطرف واحد على الأخر مع السماح للأخر في الإدارة الوظيفية البلدية وتندرج تحت هذا الحل عدة نماذج فرعية وهي: القدس المقسمة؛ القدس عاصمة موحدة لدولتين؛ القدس البديلة عاصمة فلسطينية.

---

* دوري غولد:عمل مندوب سابق لإسرائيل في الأمم المتحدة ، وعمل مستشار لرئيس الوزراء نتنياهو عام 1996 ،وعمل مدير لمشروع السياسة اللخارجية الامريكية في مركز جافي للدراسات الإستراتيجية في جامعة تل أبيب.

ب- الحل الديني: وهو الحل المفضل لدى جميع الحكومات الإسرائيلية، والقائم على اعتبار مدينة القدس الموحدة عاصمة لإسرائيل، وتحت سيادتها، مع ضمان حرية العبادة للمسيحيين والمسلمين، والسماح لهم بإدارة أماكنهم الدينية الخاصة بهم، وفق ترتيبات تنحصر في شئون الإدارة والتنظيم دون أن ترقى بأي حال إلى مستوى السيادة، بحيث توضع الأماكن المقدسة المسيحية تحت إدارة الكنائس حسب طائفته، أما الأماكن المقدسة الإسلامية فتوضع تحت إدارة عربية إسلامية وكانت أخر ابتكارات لجنة الأديان العليا في إسرائيل وضع الأماكن المقدسة الإسلامية تحت إدارة لجنة من ممثلين عن الدول العربية والإسلامية.

وقد دعى (غولد) لتبني هذا الحل الديني، لأنه يخضع القدس للسيادة الاسرائيلية، ويري غولد – الذي يمثل وجهة النظر اليمينية- بأن تبقى القدس كاملة تحت السيادة الاسرائيلية أثمن من السلام وحتى لو أدى ذلك إلى فشل العملية السلمية وحث على انشاء منطقة القدس الأمنية كضمان لأمن إسرائيل، والبحث عن شريك إسلامي يقبل بالحل الديني، وفضل أن يكون الأردن(عناب، 2012، ص143).

ج- الحل البلدي أو الوظيفي: وهو الحل الذي يتوافق مع رؤية أو مشروع (تيدي كويك) الأتي.

رابعاً: مشروع تيدي كويك*

حيث يقوم تصوره على مبدأ القبول بمجلسين بلديين منفصلين يعملان في إطار مدينة موحدة تحت السيادة الإسرائيلية (بارود، 2012، ص624). كما يتمثل هذا السيناريو بتمكين الفلسطينيين من تصريف شؤونهم اليومية في المجالات التعليمية والصحية والاجتماعية وغيرها، مع ضرورة الاحتفاظ بالقدس مدينة موحدة تحت السيادة الإسرائيلية ، ويأتي ذلك من خلال تقسيم القدس إلي أحياء يهودية وأخري عربية تبعاً للكثافة السكانية لليهود والعرب و وتأمل إسرائيل من هذا السيناريو أن يحل لها

---

* رئيس بلدية القدس سابقاً

المشاكل الإدارية من جهة، ويمكنها من الاحتفاظ بالقدس موحدة تحت سيادتها وعاصمة أبدية لها من جهة أخري (العناني، 2004، ص88) .

ويبدو ان إسرائيل تحاول من خلال هذا الطرح تجنب المطالب السياسية الفلسطينية، وذلك بإعطاء الفلسطينيين في القدس الشرقية حكماً ذاتياً إدارياً وظيفياً يمكنهم من تسيير شؤونهم اليومية والوصول الى المسجد الاقصى في ظل الحفاظ على وحدة المدينة تحت السيادة الإسرائيلية.

وبصفة عامة فان الدراسة ترى بأن المشاريع الإسرائيلية التي طرحت حول القدس سواء كانت يمينية أو يسارية أو غيرها تعطي مدلولاً على وجود إجماع إسرائيلي حول القدس، وأن هناك اتفاق عام بأن القدس العاصمة الموحدة لإسرائيل وتحت سيادة إسرائيلية، ويظهر ذلك بوضوح في مشاريع التسوية الإسرائيلية بالنسبة للقدس عند أحزاب اليمين وأحزاب اليسار وهو ما تجسد في اتفاق "بيلين- ايثان"*، كما أن معظم الطروحات أو المشاريع الإسرائيلية لم تكن عادلة ولم تلبِ المطالب الفلسطينية والعربية والإسلامية، إلى جانب ذلك تعارضها مع القرارات الدولية الخاصة بالقدس.

* وقع على هذه الاتفاق عام 1997م من أعضاء الكنيست الاسرائيلي يوسي بيلين وحاييم رامون وشلومو بن عامي عن حزب العمل، ومخائيل إيتان ومئير شطريت وزئيف بوئيم عن حزب الليكود، وزندبيرغ عن حزب تسوميت، ويهودا لانكري عن حزب غيشر

2.2.2.4 القدس في مفاوضات التسوية السياسية

ونتناول هنا القدس في المباحثات والاتفاقيات التي تمت بين إسرائيل من ناحية مصر والأردن من ناحية أخرى:

ا- القدس في مباحثات السلام العربية الإسرائيلية

أولاً: القدس في المباحثات المصرية الإسرائيلية (كامب ديفيد 1979م)*

استندت المباحثات المصرية الإسرائيلية على قرار مجلس الأمن الدولي 242 كأساسٍ ومرجعٍ لعملية التسوية، الذي كان في حد ذاته –قرار 242- على الدوام محل خلاف في التفسير؛ فالجانب الإسرائيلي فسر القرار بما يخدم مصالحه في السيطرة على بعض الأراضي المحتلة وفي مقدمتها القدس، حتى اتفاقيات الحكم الذاتي الواردة في اتفاقيات كامب ديفيد فسرها الجانب الإسرائيلي على أنها حكم ذاتي للسكان فقط دون الإقليم، في حين اعتبرت مصر القرار يشمل القدس كجزء من الضفة الغربية المحتلة، إلا أنه لم يرد في اتفاقيات كامب ديفيد أي إشارة لموضوع القدس، أي أن مستقبل القدس لم يشر إليها في المباحثات المصرية الإسرائيلية كامب ديفيد عام 1978م، لكن جرى تسجيل المواقف حولها من قبل كلا الطرفين المصري والإسرائيلي عبر الرسائل مع الوسيط الأمريكي وكان يعني ذلك تأجيل البت في القضية إلى أجل غير مسمى(مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، ديسمبر 2012).

كان موقف الولايات المتحدة الأمريكية داعماً للموقف الإسرائيلي الداعي لتأجيل المفاوضات حول القدس الشرقية والمقدسات، وعدم إدراجها ضمن المناطق الفلسطينية المنوي تطبيق الحكم الذاتي فيها؛

---

* لمزيد من المعلومات حول اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية كامب ديفيد 1979م يمكن الرجوع إلى نص الاتفاقية المنشور على موقع مؤسسة الدراسات الفلسطينية: (http://www.palestine-studies.org/files/documents/Treaty%20of%20peace%20between%20egypt.pdf)

وذلك بذريعة الخشية من تعثر المفاوضات بين الجانبين، ونسف عملية التسوية برمتها، واستطاعت الولايات المتحدة الأمريكية إقناع الطرف المصري بتأجيل التباحث بشأن القدس حيث تم تأجيلها بالفعل، وقد أدى ذلك إلى إسقاط الشق المتعلق بالحكم الذاتي الفلسطيني من الاتفاقية المصرية الإسرائيلية، وبذلك استثنيت القضية الفلسطينية تماماً من الاتفاقيات المصرية الإسرائيلية(عواد، 2012، ص66).

وبالرجوع إلى قرار الكنيست الإسرائيلي الصادر عام 1980م والخاص باعتبار القدس العاصمة الموحدة لإسرائيل إبان حكومة الليكود برئاسة مناحيم بيغن نجد أنه يعطي دلالة على أن عمليات التأجيل لطرح قضية القدس في مباحثات التسوية تهدف استغلال الوقت من أجل تغيير الحقائق القائمة على الأرض في القدس من خلال توسيع حدودها، ومن خلال إصدار القوانين التي تسعى إلى فرض الأمر الواقع.

ثانياً: القدس في معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية (إعلان واشنطن ومعاهدة وادي عربة 26 أكتوبر 1994م):

كانت القدس قبل وقوعها تحت الاحتلال الإسرائيلي عام 1967 في رعاية الحكم الأردني، وقد جاء الاتفاق الأردني الإسرائيلي بخصوص القدس؛ ليسمح للأردن برعاية الأماكن المقدسة، فلقد نصت المادة التاسعة من الاتفاقية على أن تحترم إسرائيل الدور الخاص للمملكة الأردنية الهاشمية في الأماكن المقدسة الإسلامية في القدس، وبينما تأخذ المفاوضات المتعلقة بالوضع النهائي لمدينة القدس مجراها فإن إسرائيل ستُولي أولوية عالية لدور الأردن التاريخي في هذه المقدسات، كما نص البند رقم (1) من المادة رقم (9) من المعاهدة الأردنية الإسرائيلية على أن يمنح كل طرف حرية الوصول إلى الأماكن ذات الأهمية الدينية والتاريخية، وقد تم تسوية الخلاف الفلسطيني الأردني حول الدور الأردني

من أن رعاية الأردن للأماكن المقدسة يأتي من باب الحرص على عدم نشوء فراغ يؤدي إلى إخضاع القدس لوزارة الأديان الإسرائيلية ومن ثم إضاعتها(الموصللي، ديسمبر 2012).

وهذاالأمر يشير إلى أن إسرائيل تسعى إلى تهميش الطرف الفلسطيني وسحب أية مسئولية فلسطينية تجاه القدس، ومحاولة لترسيخ الدور الوظيفي الديني للمقدسات الإسلامية على ألا تتجاوز المسئولية حدود هذا الدور وهو في حد ذاته محاولة لنقل الدور الوظيفي مستقبلاً للفلسطينيين في حال طالب الفلسطينيين بالقدس، إلى جانب ذلك محاولة إسرائيل ضرب العلاقات الفلسطينية الأردنية عبر ملف القدس.

ب- القدس في مباحثات السلام الفلسطينية الإسرائيلية

1. (اتفاق أوسلو ايلول/ سبتمبر 1993)*:

شكل اتفاق أوسلو 1 "إعلان المبادئ" الإطار القانوني والسياسي في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، وقد تم تأجيل البث في قضية القدس بموجب هذا الاتفاق للمرحلة النهائية من مفاوضات الحل النهائي، وقد اعتبر الفلسطينيون أن موافقة الحكومة الإسرائيلية على مبدأ التفاوض حول القدس اعتراف إسرائيلي رسمي بأن هذه القضية قابلة للتفاوض، وإنجاز فلسطيني كبير وخرق غير مسبوق للموقف الإسرائيلي الذي كان سائداً قبل توقيع الاتفاق، والمتمثل في رفض الحوار حول القدس رفضاً قاطعاً أو التنازل عن أي جزءٍ منها، وبالتالي فإن اتفاق "أوسلو" خلا من أية نصوص إلزامية تلزم الطرف الإسرائيلي بخصوص القدس، ولم يتم تحديد ماهية القدس القابلة للتفاوض في محادثات الحل الدائم، واعتبر الطرف الفلسطيني أن المفاوضات ستتم على السيادة السياسية على القدس الشرقية بما

---

* لمزيد من المعلومات حول اتفاق اسلو 1993 يمكن الرجوع إلى نص الاتفاقية المنشور في مجلة الدراسات الفلسطينية الدراسات الفلسطينية، عدد16، 1993. (http://www.palestine-studies.org/ar_journals.aspx?href=issue&jid=3&iid=16)

فيها السيادة على الحرم الشريف، في حين تبين أن إسرائيل تنوي التفاوض على إدارة المقدسات الدينية فقط(عواد، 2012، ص69-72).

2. القدس في مباحثات "بيلين- أبو مازن"* 1995م

بعد سلسلة من المباحثات السرية التي رعتها الحكومة السويدية توصل الطرفان في تشرين الاول أكتوبر 1995م إلى وثيقة مكتوبة أطلق عليها وثيقة " بيلين- أبومازن" وقد تضمنت تفاهمات بشأن قضايا الوضع الدائم إضافة إلى قضية القدس التي لم تحل. واستناداً إلى ما جاء في الوثيقة بشأن القدس ، سيعمل علي توسيع حدود القدس بشكل واسع جداً، ويقام مجلس بلدي أعلى للقدس الكبرى ، وسيضم الجزء الشرقي من المدينة العيزرية وأبو ديس وسيطلق عليه اسم القدس، بينما يضم الجزء الآخر من القدس عاصمة اسرائيل ، مستوطنة كتلة معاليه ادوميم التي تمتد حدودها حتي مشارف أريحا أما الأماكن المقدسة فسيعلن عن الحرم القدسي الشريف كمنطقة ذات حصانة، فسيكون تحت السيطرة الفلسطينية ، وتدار أيضاً كنيسة القيامة من قبل الفلسطينيين، ولم يتوصل الجانبان الي التفاهم بشأن وضعية البلدة القديمة من القدس وتبقى هذه المسألة مفتوحة في المفاوضات النهائية(عناب ، 2012 ، ص139) .

ولكن أثارت هذه الوثيقة انتقادات واسعة في الساحة الفلسطينية على زعم أنها قدمت تنازلات للطرف الإسرائيلي مما دفع الطرف الفلسطيني الرسمي لنفي وجود هذه الوثيقة وتم الحديث عن لقاءات جرت مع بيلن دون الاتفاق علي شئ محدد ، واعتبر (فيصل الحسيني) بأن ذلك عبارة عن مسودة اقتراح إسرائيلي وليس هناك اتفاق(القدس، 1996/2/27).

* جرت هذه المباحثات في السويد بشكل غير رسمي بين يوسي بيلين أحد أقطاب اليسار الاسرائيلي، ومحمود عباس أبو مازن عضو اللجنة المركزية وأمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

وعلى الرغم من ذلك، إلا أنه لا يمكن الجزم بحقيقة التنازلات المطروحة في هذه الوثيقة وذلك لسببين السبب الأول: أن الإسرائيليين قدموا أكثر من ذلك في مباحثات كامب ديفيد الثانية عام 2000م ورفضها الطرف الفلسطيني، والسبب الثاني: تعنت الرئيس أبو مازن في ما بعد في المفاوضات بينه وبين الإسرائيليين وتمسكه بالثوابت الفلسطينية وخاصة موقفه من الاستيطان.

3. القدس في قمة كامب ديفدي الثانية عام 2000م

دعا الرئيس بيل كلينتون الطرف الفلسطيني والطرف الاسرائيلي إلى عقد مفاوضات التسوية النهائية في كامب ديفيد، باذلاً ما في وسعة لإنجاحها، وقد أنعقدت مفاوضات كامب ديفيد 12-25 يوليو/تموز 2000م بحضور كلينتون وباراك وعرفات، وشكل - إلى جانب معضلة اللاجئين الفلسطينيين وحقهم في العودة دون حل- موضوع القدس العقبة الكداء التي واجهت المؤتمر والتي أدت إلى فشله،. فكان موضوع السيادة على القدس الشرقية والوضع النهائي للمسجد الأقصى بالذات هما النقطتين الأكثر حساسية. إذ أصر الجانب الإسرائيلي على ان القدس عاصمة موحدة "لإسرائيل"، وعلى نوع من السيادة على حرم المسجد الأقصى الذي يسمّونه جبل (المعبد) الهيكل، فكانت الاقتراحات بأن تكون سيادة يهودية على الأرض تحت المسجد الأقصى، أو بالاشتراك مع المسلمين بجزء من حرمه، أو حتى ببناء المعبد اليهودي على أعمدة عالية فوقه، وقد أصرّت السلطة الفلسطينية على موقفها من السيادة على القدس الشرقية، وأبدت موافقتها على فكرة أن تكون القدس مدينة مفتوحة وعاصمة لدولتين، واستعدت للاستجابة للمتطلبات الأمنية الإسرائيلية بشأنها، وقد جرت محاولات لأنقاذ الموقف باقتراح تأجيل موضوع القدس مدة سنتين أخريين غير أن الرئيس عرفات رفض ذلك، وصرح بأن "القدس تحرق الحي والميت"، وبأنه "لم يولد الزعيم العربي الذي يتنازل عن القدس". وأنهارت

المفاوضات ووقعت أنتفاضة الأقصى في 28 أيلول 2000م بعد أن اقتحم أرييل شارون مع المئات من الجنود الصهاينة باحات المسجد الأقصى(Abuzayda, 2005, p231-237).

وخلاصة القول فإن القضية الأساسية التي أفشلت المفاوضات في كامب ديفيد هي مستقبل القدس والتي رفض الجانب الفلسطيني كل العروض التي طرحت لحلها، والتي تتماهى بشكل كبير مع الرغبات والحلول الإسرائيلية، التي طرحت من قبل الساسة الإسرائيليين من قبل، والتي عرضناها عبر المشاريع السابقة، الى جانب ذلك كانت قضية القدس هي التي فجرت الأوضاع السياسية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

على الرغم من فشل عملية السلام بسبب الخلافات حول قضية القدس، إلا أن المفاوضات بحد ذاتها كسرت قاعدة أو مفهوم "أن القدس غير قابل للتفاوض"، وأنها العاصمة الأبدية فقط للشعب اليهودي"، ذلك في ظل طرح الإسرائيليين تقاسم السيادة بشكل أو بآخر، أو إعادة النظر في الحدود البلدية للمدينة، هذا يعني أن كل الجهود التي بذلتها الحكومات الإسرائيلية منذ احتلال الجزء الشرقي من المدينة عام 1967م، وضم المدينة قانونياً عام 1980م قد فشلت في تحقيق أهدافها، وبقيت القدس مثل أي قضية آخرى من قضايا الصراع مطروحة للتفاوض(Abuzayda, 2005, p238).

يمكننا القول هنا إن رفض الطرف الفلسطيني للطروحات حول القدس يضحد الادعاءات الذي اتهم بها الطرف الفلسطيني المشارك في مفاوضات كامب ديفيد الثانية في التنازل والتفريط في الثوابث الفلسطينة وخاصة في قضية القدس، فقضية القدس قضية حساسة جداً تعد من أهم الثوابث والحقوق الوطنية والاسلامية.

4. مقترح بيل كلينتون للسلام 21 كانون أول 2000م:

أثناء المفاوضات التي تبناها الرئيس الأمريكي بين الطرفين الفلسطيني و"الإسرائيلي" في كامب ديفيد طرح بيل كلينتون مشروع قضية القدس كمبدأ عام في "أن المناطق الآهلة بالسكان العرب هي

مناطق فلسطينية، والمناطق الآهلة باليهود هي مناطق إسرائيلية"، وضمان رقابة فعلية للفلسطينيين على الحرم(المسجد الأقصى)، مع احترام معتقدات اليهود، كما طرح اقتراحين آخرين تمثل الأول في سيادة فلسطينية على الحرم، وسيادة إسرائيلية على "حائط البراق" وسيادة على "المجال المقدس" لدى اليهود أي المسطح السفلي للحرم، والآخر سيادة فلسطينية على الحرم وإسرائيلية على حائط البراق، وتقاسم السيادة على مسألة الحفريات تحت الحرم وخلف حائط البراق. ووافق الطرف "الإسرائيلي" لأول مرة في 21 ديسمبر/كانون أول 2000م على تقديم تنازلات بشأن السيادة على القدس الشرقية، وفي 4 يانير/كانون الثاني 2001م رفض الرئيس عرفات المقترحات، حيث لا يسمح المشروع لملايين اللاجئين بالعودة إلى الأرضي المحتلة عام 1948م، كما لا يحدد بوضوح الحدود المقترحة للدولة الفلسطينية، ورفض باراك سيادة الفلسطينيين على المسجد الأقصى، وفشلت محادثات واشنطن وانتهت ولاية كلينتون دون التوصل إلى اتفاق (راضي، 2010، ص50، ص62-63).

إن مقترحات بيل كلينتون حول القدس لم تخرج في مضمونها عن الطروحات الإسرائيلية لحل قضية القدس بل هي تتبنى الرؤية الإسرائيلية كاملة مما يشير إلى التماهي في الموقف الأمريكي الداعم والمساند لإسرائيل.

5. القدس في محادثات طابا 2001م

بعد مشاورات مع الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني الحاضرَين في طابا في كانون الثاني 2001م، تقدم مبعوث الاتحاد الأوروبي "ميغيل أنخل موراتينوس"،وفريقه بورقة مقترحات، وقد وافق الجانبان في المبدأ على مشروع بيل كلينتون للسلام 21 ديسمبر/كانون أول 2000م، إلا أن الجانب الفلسطيني رفض الاقتراح الإسرائيلي حول النطاق الجغرافي للمدينة المفتوحة، وأكد أنه لا يوافق على المدينة المفتوحة إلاّ إذا تضمّن نطاقها الجغرافي الحدود البلدية الكاملة للقدس الشرقية والغربية، وبالنسبة

للحوض المقدس* أكد الجانب الفلسطيني استعداده لأخذ المصالح والمخاوف الإسرائيلية في الاعتبار شرط أن تبقى هذه الأماكن خاضعة للسيادة الفلسطينية، وبالنسبة للأماكن المقدّسة الحائط الغربي وحائط المبكى فقد وافق الجانبان على مبدأ سيطرة كل منهما على الأماكن المقدّسة التابعة له(سيطرة وإدارة دينية). وقُدِّم اقتراح غير رسمي بأن يوضَع الحرم الشريف (جبل الهيكل) تحت السيادة الدولية للدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن إلى جانب المغرب أو كيان إسلامي آخر لفترة يتم الاتفاق عليها، على أن يكون الفلسطينيون الأوصياء خلال هذه الفترة، وفي ختامها، إما يوافق الطرفان على حل جديد أو يتفقان على تمديد الاتفاق القائم. وفي حال عدم الاتفاق، يعود الطرفان إلى تطبيق صياغة كلينتون ولم يوافق أي من الجانبين على الاقتراح أو يرفضه(الدار، 2002، ص182).

كذلك كان الخلاف حول مسألة القدس أحد أسباب فشل محادثات طاباعام 2001، حيث اعتمد الطرفان في المباحثات المبدأ العام لمقترحات كلينتون القائم على أن المناطق العربية تكون للفلسطينيين ،والمناطق اليهودية تكون للاسرائيلين، إضافة الى ذلك فإن الجانب الاسرائيلي كات يعمد في معظم الحوارات السياسية والمفاوضات المباشرة وغير المباشرة التركيز على البعد الديني لقضية القدس من خلال المطالبة بالسيادة على الحي اليهودي وحائط البراق الذي يسمونه حائط المبكي وذلك لانهم يعدّون المسألة الدينية مسالة حساسة للغاية لا أحد يستطيع إنكار حقهم فيها.

إن مشاريع التسوية الإسرائيلية المقترحة تركز على الدور الوظيفي للفلسطينيين في القدس، فهي تحاول من خلال مشاريعها تجنب المطالب السيادية الفلسطينية، وإعطاء الفلسطينيين في القدس الشرقية حكماً ذاتياً إدارياً (بلدياً وظيفياً)، يمكنهم من تسيير شؤونهم اليومية في ظل الحفاظ على وحدة

* الحوض المقدس تسمية أطلقها الاحتلال على المسجد الأقصى ومحيطه بدعوى أنها تضم مدينة الملك داود، وهو الاسم الذي يطلقه الإسرائيليون على بلدة سلوان، ويشمل الحوض (البلدة القديمة، ووادي قدرون وجبل الزيتون وسلوان)، والواقع أن منطقة الحوض المقدس تضم العديد من المواقع الدينية والتاريخية والتراثية العربية والإسلامية ما يجعل المنطقة ذات وضع دقيق.

المدينة تحت السيادة الإسرائيلية، ويحكم هذا التوجه تياران إسرائيليان متمايزان هما(المدلل، 2008، ص392-393):

التيار الأول: يتعاطى مع الصراع على أساس عرقي داخلي بين الأغلبية اليهودية والأقلية العربية، مجرداً من أية أبعاد سياسية أو وطنية، ويعتقد أنه لا حاجة للتفاوض حول مسألة الوحدة الجغرافية للمدينة أو السيادة عليها، إذ يمكن تسوية الصراع من خلال السماح للأقلية العربية بإدارة شؤونها المحلية بنفسها في ظل القيم والثقافة والمعتقدات وشعائر العبادة الخاصة بها، والتيار الثاني: يعترف بالبعد السياسي للصراع على القدس، لكنه يعدّ أن الصراع نفسه غير قابل للتسوية، لذلك يدعو إلى إدارة الصراع، وبالتالي اللجوء إلى اعتماد المشهد الوظيفي كتسوية مؤقتة، ومن ثم فرضها كوضع دائم.

ومن خلال ما سبق فإن الدراسة ترى أن إسرائيل سعت دوماً إلى تأجيل طرح قضية القدس لأجل غير مسمى أو محدد، وذلك لأهمية قضية القدس، حتى في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية تم وضعها ضمن قضايا الحل النهائي لكسب المزيد من الفرص لتمرير عملية التسوية ضمن المسارات المرسومة من قبل الساسة الإسرائيليين، وإعطائهم فرصة لعمليات التسويف لفرض الحقائق المتعلقة بالقدس خصوصاً في الواقع الديموغرافي والثقافي والجغرافي، وهو ما تمارسه الحكومات اليمينية بأوسع صوره خصوصاً فيما يتعلق بالاستيطان في القدس وتوسيع حدودها . . . الخ.

3.4 القدس واليمين الإسرائيلي (الأهداف والوسائل والتأثير)

إن دراسة السلوكيات والممارسات اليمينية الإسرائيلية تجاه القدس تفرض على الدراسة أن توضح أهم الأهداف والوسائل اليمينية الإسرائيلية التي من خلالها يمكن أن نستنبط إستراتيجية اليمين الإسرائيلي في التعامل مع قضية القدس بكافة حيثياتها، والتي بدورها تنعكس في برامج الأحزاب والحركات اليمينية الإسرائيلية وسياساتها ، لذلك سنتناول في هذا المبحث أهم أهداف الأحزاب اليمينية والدينية الإسرائيلية، والوسائل التي تستخدمها في التأثير وإعداد الشخصية الإسرائيلية داخل المجتمع الإسرائيلي والتي تتعلق بشكل أو بأخر بقضية القدس.

1.3.4 أهداف الأحزاب اليمينية الإسرائيلية تجاه القدس

بدأت تتبلور أهداف الأحزاب اليمينية في الأراضي المحتلة عام 1967م منذ بداية تشكل أحزاب اليمين بدءاً من تكتل (غاحل) الذي نشأ بعد تأسيس الكيان الصهيوني حتى سبعينيات القرن الماضي، وبعدها أهداف تكتل (الليكود)، إلى جانب باقي الأحزاب اليمينية وصولاً إلى حزب (كاديما) الذي تأسس عام 2005م برئاسة رئيس الحكومة الإسرائيلية وقتها (ارئيل شارون) الذي دعا إلى التوصل لسلام مع الفلسطينيين، بدون انسحاب من الضفة الغربية، مع الاحتفاظ بالقدس عاصمة موحدة لإسرائيل ومنع عودة اللاجئين الفلسطينيين.

ويمكننا أن نجمل أهم الأهداف العامة لأحزاب اليمين في النقاط التالية(الطائي، 18 أبريل 2012، 11):

1. سيادة إسرائيلية مطلقة على المنطقة الممتدة من البحر إلى النهر بما فيها القدس.

2. أن "أرض إسرائيل" للشعب اليهودي هي حق أبدي غير قابل للنقض والاعتراض ورفض كل مشروع يسفر عن تقسيم أرض إسرائيل والقدس عاصمة أبدية لإسرائيل مدينة واحدة غير قابلة للتقسيم تقع تحت السيادة الإسرائيلية.

إضافة لتلك الأهداف العامة فان هناك أهدافاً خاصة يتوخاها اليمين الإسرائيلي من وراء عملية الاستيطان في القدس ويمكن إجمالها على النحو الأتي(بارود، 2007، ص51):

1. تركيز أغلبية يهودية مطلقة في القدس بحيث تكون العامل الحاسم في أي اتفاق مستقبلي حول المدينة

2. إيجاد حقائق تمنع تقسيم المدينة.

3. محاصرة القسم العربي من المدينة استراتيجياً وتوطينه بكثافة يهودية عالية بحيث تلغي عملياً أي أهمية لاحتمال إعادة تقسيم المدينة أو تسليم القسم الشرقي لسلطة أخرى.

4. عزل القدس العربية جغرافياً عن باقي مناطق الضفة الغربية بتجمعات يهودية ضخمة .

وهناك أهداف أخرى عديدة يمكن ملاحظتها عند التطرق للسياسات اليمينية لاحقاً في هذا الفصل، ومن أجل تحقيق هذه الأهداف وحتى تخدم الأطماع الاستيطانية الصهيونية فقد أدرك اليهود أهمية الجغرافيا في ذلك، حيث استفادوا من طبوغرافية المنطقة فعمدوا إلى إنشاء المناطق الاستيطانية فوق التلال من أجل رصد التحركات العربية من جانب ، وحتى تشكل حماية ودفاع وامن لهذه المستوطنات من جانب أخر(بارود، 2007، ص52).

نود الإشارة هنا إلى أن الأهداف اليمينية الإسرائيلية السابقة الذكر لا تختلف كثيراً من الناحية العملية عن باقي الأحزاب الإسرائيلية اليهودية الأخرى، لكن الخطورة تكمن في ظل زيادة التوجه الإسرائيلي نحو اليمين المتشدد؛ حيث إن اليمين الإسرائيلي يسعى لغرس هذه المفاهيم والأهداف والمبادئ وتكريسها في فكر الفرد الإسرائيلي، وكذلك يقوم بتغذية الحركات والمنظمات الاستيطانية

اليمينية القومية والدينية بالتطرف والتي تمارس عمليات الاستيلاء على الأماكن العربية في القدس، إضافة الى ذلك فإن فكر تلك الأحزاب والحركات ينعكس أيضاً على موقف الجمهور اليهودي بشكل عام من قضية القدس، وهو ما لاحظته الدراسة في الفصل السابق عند تناولها لموقف الجمهور الإسرائيلي من قضية القدس، ذلك الأمر الذي يوحي بصعوبة الوصول لحل عادل لقضية القدس التي تعدّ من أهم القضايا المفصلية في عملية التسوية السلمية، مما يؤجج فتيل الصراع بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

2.3.4 وسائل اليمين الإسرائيلي التي يستخدمها لتحقيق أهدافه إزاء القدس

تمتلك الأحزاب اليمينية الإسرائيلية وسائل عديدة لتحقيق أهدافها تجاه القدس، تسعى من خلالها إلى تنفيذ سياساتها، وتمكنها أيضاً من التأثير في المجتمع الإسرائيلي على المستوى الرسمي الحكومي وغير الرسمي(المجتمع المدني) والرأي العام، وهناك نوعان من هذه الوسائل تتمثل في الوسائل الحكومية وغير الحكومية:

أولاً: الوسائل الحكومية

أ- **الكنيست الإسرائيلي:** تسهم الأحزاب اليمينية من خلال ثقلها البرلماني في الكنيست ولجانه الدائمة بشكل مؤثر في إعداد مشاريع القرارات والتصويت عليها، بما ينسجم مع أهدافها ويعبر عن مبادئها، وبالمقابل تستطيع الأحزاب اليمينية إفشال مشروعات القرارات التي لا تنسجم وتطلعاتها والتي تتعارض مع ما تصبو إليه فيما يتعلق بالقدس(الطائي، 19 أبريل 2012، ص11). ومن أهم القوانين التي سنها الكنيست الإسرائيلي حول القدس "قانون القدس" الذي سنّه في 30 يوليو/ تموز 1980م، والمتضمن على أن (القدس الكاملة الموحدة هي عاصمة إسرائيل، القدس مقر الرئاسة والكنيست والحكومة والمحكمة العليا، تتمتع القدس بأولوية في مشاريع الحكومة التطويرية، تمنح الحكومة لبلدية

القدس ميزانية سنوية خاصة لتطوير المدينة)، و في 2001 أضاف الكنيست بنداً للقانون يقول إن حدود مدينة القدس هي الحدود الواردة في الأمر الحكومي من يونيو 1967 وإنه من الممنوع نقل صلاحيات السلطات الإسرائيلية في القدس لأي عنصر سياسي أجنبي(موقع الكنيست الإسرائيلي).

ب- البلدية: تعدّ بلدية القدس من أهم الوسائل التي يستخدمها اليمين الإسرائيلي، وكذلك تعدّ العامل المركزي الذي يسيطر على الأرض ويقرر من خلال المخططات كيفية توزيعها، كما تتوفر للبلدية أربع آليات غاية في القوة وهي: (قانون التخطيط والبناء لعام 1968، وقانون الاستحواذ على الأرض لأغراض عامة، وقانون أملاك الغائبين، والخطة الهيكلية)، كل هذه الأدوات موجودة في صلب القانون وتسمح للبلدية بتنظيم الأمور وفق مشيئتها بشكل قانوني(مارجليت، 2010، ص52)، بالإضافة إلى وزارة الإسكان، التي تهتم بالبنى التحتية للمستوطنات وتسهيل البناء فيها وإقرار الخطط الاستيطانية، وقيادة أركان الجيش المسؤول عن المصادقة على كل خطوة مرتبطة بالاستيطان(مؤسسة القدس الدولية، 2013، ص5).

والجدير بالذكر أن هناك علاقة قوية بين عملية التخطيط والسياسة وخاصةً فيما يتعلق بالقدس ، فأيدلوجية المخططين تنعكس بشكل مباشر على عملية التخطيط، فالأمر يكون في غاية الخطورة عندما تكون الأيدلوجية يمينية متطرفة والتي تقوم على مبدأ التوسع والاستيلاء على الأرض.

إلى جانب تلك الوسائل الحكومية التي تساهم بشكل مباشر، هناك بعض الوزارات التي تندرج ضمن الوسائل التي تساعد اليمين في تحقيق أهدافه أهمها (الطائي، 22 أبريل 2012، ص11):

أ- وزارة الشؤون الدينية: على الرغم من كونها مؤسسة حكومية، إلا أن القيام على شؤونها وإدارتها يتم من قبل ممثلين عن الأحزاب الدينية الإسرائيلية، وقد بلغ نفوذ هذه الأحزاب في الوزارة أقصاه، كما تقوم هذه الوزارة بهمزة الوصل بين الحكومة والجماعات الدينية، وتسعى للحفاظ على جميع التعليمات

الدينية القانونية والمنشآت التابعة للطوائف الدينية ويزيد نشاطها خاصة في القدس، كما تعمل هذه الوزارة على تنظبم المجالس المحلية الدينية والبالغ عددها مائتان تقريباً، من مهامها تسهيل عمل دار الحاخامية وعمل المحاكم الدينية التابعة لجميع الطوائف والمذاهب اليهودية في إسرائيل.

ب- وزارة المعارف والثقافة: تعمل الوزارة على خلق أجيال إسرائيلية تؤمن بالمعتقدات الصهيونية التي اعتنقها "جيل المؤسسين" الصهاينة، من أجل تحقيق أهداف الحركة الصهيونية، فتؤثر على فكر طلبة المدارس والجامعات، فتغذيهم بالأفكار والمعتقدات الصهيونية، بالإضافة إلى انها تتحكم بتنشئة وإعداد الطلاب في أوقات فراغهم من خلال نوادي ثقافية ورياضية ومعاهد للشباب وهذه المعاهد والنوادي تملكها وتديرها مختلف الأحزاب الصهيونية ولعل من أبرزها "مؤسسة بيت جابوتنسكي" التابعة لحزب حيروت.

كما يوجد وسائل حكومية أخرى تساعد اليمين الإسرائيلي في عملية الاستيلاء والتهويد مثل الجيش والشرطة والقضاء، وإضافة الى هذه الوسائل توجد وسائل أخرى تشارك فيها الأحزاب اليمينية والدينية، من أهمها(الطائي، 22 أبريل 2012، ص11):

أ- الاتحاد الوطني لطلبة إسرائيل: يشكل الاتحاد الوطني أحد وسائل الأحزاب اليمينية في نشر أفكارها وترسيخها وخاصة فيما يتعلق بالقدس، وذلك من خلال نشاط وانتشار أعضائها بين الطلبة، إذ إن مرشحي الأحزاب يخوضون الانتخابات الطلابية كأفراد لهم انتماؤهم السياسي، فهناك صلة وثيقة بين الأحزاب الإسرائيلية وبين التنظيمات العاملة داخل الجامعات، فالأحزاب تمارس نشاطاً واسع النطاق في الجامعات.

ب- الكنيس(دور العبادة): تستخدم الكنس دوراً للعبادة ومكاناً لإلقاء المحاضرات السياسية وشرح الأيديولوجية الصهيونية، وتعد داخل المعسكرات بوتقة انصهار لكل ما قد يفرق بين طوائف

العسكريين، ويشرف الكنيس على بعض حركات الشبيبة، وكذلك على المدارس الدينية التي تطوف مستوطنات المهاجرين، إضافة إلى إصدار النشرات والمطبوعات.

ج- دار الحاخامية: أسست عام 1921م في ظل الانتداب البريطاني، وهي مصدر السلطات في قضايا الأحوال الشخصية بموجب الصلاحيات الكاملة التي منحها إياها الكنيست في حق التصرف المطلق بمسائل الزواج والطلاق والإرث، ويترأس الدار حاخام أكبر للطائفة الاشنكازية وأخر للطائفة السفارديه، وقد أصبحت دار الحاخامية في إطار الكيان الصهيوني نوعاً من كنيسة الدولة، ذات مركزية شديدة، ولها نظامها الخاص بها، وتفرض الانضباط على أتباعها وتواجه مجموع العلمانيين كسلطة متميزة.

إن حاخامات دار الحاخامية يؤثرون بشكل كبير ومباشر في الرأي العام الإسرائيلي باعتبارهم رجال دين لكلمتهم عظيم الأثر في الرأي العام. ومن أمثلة هؤلاء الحاخام جيرشون سولومون وهو رئيس حركة أمناء جبل الهيكل الذي قال: "إن من يسيطر على الحرم الشريف يكون له الحق في كل أرض إسرائيل، ومن يتخلى عنه يجب الشك في أنه ملك أرض إسرائيل"، وأيضاً الحاخام إسرائيل أرييل رئيس معهد الهيكل حيث قال "إنه لو كان لديه جرافة في وقت احتلال البلدة القديمة لقام حينها بهدم الحرم الشريف"(مارجليت، 2011، ص160).

إن ذكر الأمثلة السابقة على ما ينادي به الحاخمات اليهود ويصرحون به من أجل توضيح أثر ذلك على المجتمع الإسرائيلي في ظل كونه صادر عن المؤسسة الدينية التي تلعب دوراً كبيراً في بناء المجتمعات بشكل عام.

ثانيا: الوسائل غير الحكومية، وتتمثل هذه الوسائل في الأتي:

أ- المنظمات والحركات اليمينية الاستيطانية: يعد اليمين الصهيوني من أشد الدعاة إلى توسيع الاستيطان في كافة الأراضي المحتلة، ويوجد العديد من المنظمات والجمعيات الخاصة بالمستوطنين

التي تمارس عمليات التهويد، والاستيلاء على الممتلكات العربية في القدس الشرقية بدعم من الحكومة والجيش، والتي يحاول بعضها السيطرة على المسجد الأقصى من أجل هدمه و بناء الهيكل المزعوم مكانه وأهم هذه الحركات:(حركة "غوش أمونيم" و "حركة أمناء جبل الهيكل"، ومنظمة "عطريت كوهانيم" ومنظة إلعاد، حركة حي فاكيام، ومنظمة سيوري تسيون)(المركز الفلسطيني للإعلام).

يتزايد نفوذ تلك الجماعات والمنظمات الساعية لهدم الأقصى، مع اتجاه المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين المتطرف، وسيتم الحديث عن واقع الاستيطان بشكل موسع لاحقاً في هذا الفصل.

ب- جمعيات الصداقة: لا تقتصر وسائل الأحزاب في التأثير داخل الأراضي العربية المحتلة، بل تمتد تلك الوسائل خارجها، حيث تحاول إسرائيل ربط يهود العالم بها، وإقناعهم بالعودة إلى أرض الأباء من خلال وسائل عديدة: الصحف، الإذاعات الموجهة، ، هذا فضلاً عن المدارس اليهودية في العديد من الدول، الكنائس والمراكز الرياضية وذلك لنسج وشائج متينة بين إسرائيل ويهود العالم، من خلال نشاط تلك الجمعيات(الطائي، 22 أبريل 2012، ص11).

ج- الصحافة: لأحزاب اليمين مثل غالبية الأحزاب عدداً من الصحف، تحاول من خلالها التأثير في الري العام وإحداث الأثر الذي ينسجم مع أهدافها وطموحاتها، وخاصة فيما يتعلق بالقدس، ومن بين صحف اليمين الإسرائيلي (حيروت يومية بالعبرية، والحرية شهرية بالعربية، وهيازدن شهرية بالإنجليزية، ولبرتاتي تصدر كل شهرين باللغة الرومانية) (الطائي، 22 أبريل 2012، ص11).

بالنظر إلى أهداف اليمين الإسرائيلي ووسائله المستخدمة في تنفيذ أهدافه والتأثير على الرأي العام نجد أن القدس تحضى بأهمية خاصة في الفكر اليميني الذي يسعى لتوظيف كافة الوسائل المتاحة لديه لترسيخ أهمية القدس لدى الإسرائيليين، وهم بذلك لا يختلفون عن غيرهم ، حيث إن القدس في الخطاب اليميني لا تختلف عنه في الخطاب اليساري تقريباً، فالخطاب الأول ذو طابع ديني يميني وذلك لما لها من دلالة دينية في المزاعم التوراتية كهيكل سليمان وحائط المبكى، وهو ما شكل

الأساس لتكثيف الوجود اليهودي في المدينة، مما جعلهم يشكلون أغلبية يهودية في المدينة المقدسة، أما القدس في الخطاب اليساري ذي الطابع الوطني التاريخي، فإنه يعبر في مضمونه عن القدس كتاريخ عرقي وتراث يهودي.

وذلك يظهر بوضوح شديد في النشيد الوطني الإسرائيلي الذي يقول في آخر أبياته: "لنكن شعبا حراً في أرضنا أرض صهيون والقدس"(Israel Ministry of Foreign Affair, 2010).

يمكننا القول: أن اليمين الإسرائيلي استطاع توحيد الجهود الحكومية وغير الحكومية ليدعما بعضهما بعضاً من أجل عمليات التغيير والتوسع داخل المدينة، حيث عملت تلك الجهات يداً بيد خصوصاً مع الجمعيات الاستيطانية التي تنفذ سياسات ونشاطات لا تستطيع الجهات الرسمية تنفيذها، إما لأسباب تتعلق بالجانب القانوني أو لغياب الوازع أو الحجة الرسمية لتنفيذها، فيصبح الأمر غير لائق للحكومة، حيث تشكل الجمعيات الاستيطانية والمستوطنين الذراع القوي للحكومة، مما شكل منظومة متكاملة من جميع النواحي الثقافية والدينية والسياسية تنفذ أهدافها بسهولة ، والأمر الخطير لهذه المنظومة يزداد في ظل زيادة نفوذاليمين داخل مؤسسات النظام الإسرائيلي وخاصة في فترة الدراسة الواقعة بين (2000 – 2011م)، مما ينعكس بشكل واضح على واقع عمليات التهويد الثقافي والديموغرافي لمدينة القدس الشرقية من أجل فرض سياسة الأمر الواقع وهوما تطرقت اليه الدراسة لاحقا في هذا الفصل.

3.3.4 تأثير نفوذ اليمين الإسرائيلي في المجتمع الإسرائيلي تجاه القدس

يساهم الطابع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للأحزاب اليمينية الإسرائيلية في زيادة تأثيرها داخل المجتمع الإسرائيلي، ويجعلها أكثر قدرة في إعداد الفرد، ونتيجة لالتزام أعضائها وأفرادها بقيمها وسياساتها، ينعكس ذلك في القدرة على التأثير على الجمهور فيما يتعلق بقضايا عديدة وما يهمنا في هذه الدراسة التأثير اتجاه قضية القدس، إلى جانب ذلك فإن زيادة تأثير الأحزاب اليمينية الإسرائيلية

اتجاه القدس تبدو واضحة من خلال تأثيرها في الرأي العام الإسرائيلي، فضلاً عن المتغيرات التي شهدها المجتمع الإسرائيلي والتي بدورها عززت من قوة اليمين ، والتي تطرقت لها الدراسة بالتفصيل في الفصل السابق.

إن الأحزاب والحركات اليمينية القومية والدينية تسعى إلى ترسيخ مجموعة من القيم والأسس داخل المجتمع الإسرائيلي التي يمكن أن تؤثر على موقف الإسرائيليين من قضية القدس، الأمر الذي يعقد المسألة، ويجعل فرصة الوصول للحل غير ممكنة، والتي يمكن حصرها في القيم الأتية(الطائي، 23 أبريل 2012، ص11):

- خلق روح التمسك بالأرض والإيمان بامتلاكها: إن هذه الأحزاب سعت إلى خلق شخصية جماعية تؤمن بفكرة "تخليص الأرض والشعب" على أنها غاية الكمال فليس عبثاً أن يُكتب على باب الكنيست الصهيوني: "إسرائيل من النيل إلى الفرات"، وأن تطالب الأحزاب وتعمل من خلال جهاز التعليم على تلقين الطلاب اليهود بأنهم يملكون دون سواهم القدس العربية والأراضي العربية المحتلة، و من مسؤولياتهم عدم التخلي عنها مطلقاً .
- تنمية الروح العسكرية وعسكرة المجتمع.
- إذكاء الغرائز الصهيونية المتطرفة: فالدعوى الإسرائيلية المعروفة (بنقاء الدم) تتسق مع الإيمان بالرب الذي يأمرهم بالحفاظ على إسرائيليتهم نقية، وإلا طردهم من الأرض وأبعادهم وهو ما يترجمه اليمين الإسرائيلي على أرض الواقع في الأراضي المحتلة وخاصة في القدس الشرقية.
- تنمية وترسيخ المشاعر السلبية والكره والبغض تجاه العرب وترسيخ النزعة الشوفينية، وزرع الفكر التوسعي والاعتزاز بالنفس، حيث اعتمدت الأحزاب الدينية الإسرائيلية في ترسيخ هذه النزعة، على متغيرين: الأول موضوعي ويتمثل في أن تحقيق إنشاء الدولة اليهودية في مدى جيل واحد من الزمن، والنجاحات التي حققتها تلك الدولة من شأنه أن يخلق تفاؤلاً واعتزازاً في نفوس الذين حققوا تلك

الانتصارات أو عايشوها، والآخر ذاتي و يتمثل في استخدام ما أقرته الشريعة اليهودية من خصوصية في الآلهة، الدين، والشعب، أي تركيز الشعور بالتمايز، فالإسرائيلي هو من "شعب الله المختار" والرب رجل محارب يدعمه ويساعده(الطائي، 24 أبريل 2012، ص11).

إن الفكر اليميني الإسرائيلي ثابت في أفكاره ومعتقداته تجاه الفلسطينيين وعملية السلام والقدس، فأفكار اليمين الإسرائيلي بشكل عام تنادي بأن أرض فلسطين هي جزء من الأرض اليهودية الكاملة، التي تمتد هذه الدولة من النيل إلى الفرات، أي أن لليهود الحق الكامل في الاستيطان في أية بقعة، أي لا للدولة الفلسطينية كاملة السيادة، لا لحق العودة، عدم الانسحاب من الأراضي المحتلة، لا لوجود مؤسسات فلسطينية في القدس، وقد ترسخت هذه الأفكار بشكل أكبر بعد انتفاضة الأقصى الثانية عام 2000م، فبدأ اليمين الإسرائيلي يصوغ أفكار حول: أن الصراع هو صراع وجود، وأنه لا يمكن للفلسطينيين أن يحققوا أية أهداف سياسية من خلال استخدام القوة أو العنف، وقد صاغوا خطوطاً عريضة تمثلت في عدم التخلي عن المستوطنات أياً كانت خاصة في الضفة الغربية، وعدم التنازل عن القدس، وعدم الإيمان بالفصل، كما أكد حزب الليكود أنه لا للدولة الفلسطينية، وأن إدارة الصراع يجب أن تكون في إطار حكم ذاتي، كما يجب أن تكون جميع القضايا الخارجية والأمنية للحكم الذاتي الفلسطيني تحت مسؤولية إسرائيل، وهو ما يتوافق مع ما يطرحه حزبي الإتحاد القومي والمفدال، اللذين دعيا إلى رفض قيام كيان سياسي آخر بين البحر والنهر، ولا يوجد حق عودة للاجئين الفلسطينيين، وإنما هناك عملية تبادل سكاني مع عدم إخلاء المستوطنات، كما اقترح ايفي (ايتام رئيس) المفدال، إقامة دولة فلسطينية في قطاع غزة وسيناء، ومنح حكم ذاتي تحت السيادة الإسرائيلية في الضفة الغربية(شعبان، 2004، ص15-16).

إلى جانب ذلك، يوظف اليمين الإسرائيلي الجانب الديني في عملية التأثير على المجتمع الإسرائيلي بشكل عام، والمستوطنين بشكل خاص فيما يتعلق بموضوع القدس، فنجد أن الأيديولوجية

التـي تحـرك المـستوطنين فـي القـدس الـشرقية هـي خلـيط مـن الأفكـار الدينيـة والقوميـة، حيـث يـؤمن المـستوطنون بـان القـدس بأكملهـا ملـك للـشعب اليهـودي ولا يمكـن تقـسيمها لاعتبـارات دينيـة وقوميـة وأمنية، حيث تاتي الدوافع القومية في الدرجة الثانية بعد الدوافع الدينية، حيث يزعمون أن عملهم في القدس الشرقية بمثابة واجب لا يحقق الأهداف العليا وحسب بل هو مشيئة إلهية، ونتيجة لذلك فإنهم على استعداد لان يضحوا بأغلى ما عندهم في سبيل تحقيق الهدف النهائي، وبالتالي فان الدمج بين الأفكار القومية والدينية يولد وضعا ملتهباً للغاية، فلقد طفت للسطح بشكل مستمر فكرة بناء الهيكل الثالث والتي تستند إلى إيمان ديني بان بناء الهيكل هو مرحلة ضرورية يتطلبها الإسراع في مجيء المسيح، لذا فإن مجمل مفهوم الخلاص يكمن في تدمير المسجد الأقصى، ثم بناء الهيكل، وهو ما يبـرر الحفريـات تحـت المـسجد الأقـصى، وبالمناسـبة هـذا المفهـوم لـيس مقتـصر علـى المتـدينين المتشددين وحسب بل منتشر بين صفوف الحركة الدينية– الصهيونية الوسطية، ويتبناها أيضاً العديد ممن في مؤسسات الدولة(مارجليت، 2011، ص135).

وبناءً على ذلك ترى الدراسة أن اليمين الإسرائيلي يسعى إلى توظيف كل الجوانب المتاحة لديه الدينية والقومية والسياسية والاجتماعية في خدمة مشروعه المتمثل في سياسة الاستيلاء على القدس الشرقية وتهويدها كاملة من أجل الوصول إلى مرحلة فرض الأمر الواقع التي يصعب معه أي تقسيم للقدس، بما يوصل الصراع إلى نقطة الانغلاق، التي تجد فيها كل الأطراف خصوصاً الدولية أن مسألة القدس أصبح لا يمكن حلها والواقع يفترض قبول ما هو موجود على الأرض.

4.4 السياسات الإسرائيلية اليمينية تجاه القدس

شكلت الممارسات الإسرائيلية ذات الطابع اليميني تجاه القدس هدفاً أساسياً لسيطرة جيوسياسية وديموغرافية يهودية على مدينة القدس، وذلك بتغيير معالمها وطابعها وملامحها الشرقية الإسلامية، وتغيير مرجعيتها الدينية الإسلامية والحضارية الثقافية والسياسية. واستمرت بتوسيع حدود المدينة المقدسة تدريجياً عبر ضم مناطق أخرى من الضفة الغربية، والقيام بعملية تهويد للمدينة على أساس مبرمج وواسع.

تركّز الاهتمام الصهيوني على القدس وتهويدها منذ أن سيطرت إسرائيل على القسم الغربي من القدس إبان حرب 1948م، فقد أحدثت اسرائيل تغييراً جذرياً على صعيد جغرافيا هذا القسم المحتل من المدينة وديموغرافيته، كما تجلَّت عملية التهويد لهذا القسم على أكثر من مستوى كان أبرزها ثلاثة مستويات(مراد، 2009):

الأول على المستوى الإداري: ظهر إسم" أورشليم" في مسعى تهويدي واضح للمدينة من خلال اللجوء إلى استعادة اسمها التوراتي كما ورد في العهد القديم. وبذلك باتت القدس جزءًا من التنظيم الهيكلي الإسرائيلي إدارياً ومؤسساتياً وتربوياً وعمرانياً.

الثاني التهويد العقاري: بهدف إضفاء الطابع اليهودي على جغرافية المدينة، وذلك من خلال أساليب متعدِّدة كالاستيلاء والمصادرة وإكراه الملاك من العرب على بيع أراضيهم.

الثالث التهويد السكاني: أي الوصول إلى مجتمع مقدسي (القدس الغربية) يكون يهودياً خالصاً، وتحقيقًا لهذه الغاية، اعتمدت السلطات الإسرائيلية سياسة تقوم على اتجاهين متعاكسين هما: تعزيز العنصر اليهودي كوجود اجتماعي اقتصادي وسياسي في هذا الجزء من المدينة مقابل الطرد الإكراهي للعنصر العربي الفلسطيني إلى الخارج.

بعد حرب عام 1967م ضمت السلطات الإسرائيلية القدس الشرقية والبالغ مساحته(ا70,000) دونم إلى نفوذ بلدية القدس الغربية، والتي كانت مساحتها (38,000) دونم، كما تم ترسيم هذه الحدود نتيجة لاعتبارات سياسية استعمارية وديموغرافية على يد لجنة عسكرية برئاسة مساعد رئيس قسم العمليات في الأركان العامة الجنرال (رحبئام زئيفي)، ومن ثم استمرت سلطات الاحتلال في اتباع سياسة تخطيط استيطانية تهويدية من أجل السيطرة على الأرضي وخلق مناطق يهودية فاصلة بين الأحياء العربية بهدف منعها من التواصل المكاني ، وبالتالي إجهاض عملية تشكيل مدينة عربية موحدة، بمعنى أن الوجود العربي في المدينة يقتصر على شكل جزر داخل محيط يهودي(بريك، 2006، ص70).

يسعى اليمين الإسرائيلي في برامجه المكثفة لتهويد القدس، وحسم مستقبلها في أي عملية تسوية مستقبلية مع الفلسطينيين وبوجود حكومات يمينية إسرائيلية متطرفة تزداد ميوله في الاتجاه نفسه، فان إجراءات التهويد والممارسات العنصرية تزداد شدة وقسوة ضد الأرض الفلسطينية والإنسان الفلسطيني والمقدسات الإسلامية والمسيحية وخاصة في القدس، ويمكننا حصر أهم السياسات الإسرائيلية ذات الطابع اليميني المتطرف تجاه القدس في الاتجاهات الأتية:

1.4.4 الاتجاه الديني والثقافي

تسعى الحكومات اليمينية الإسرائيلية من خلال هذا الاتجاه لحسم هوية مدينة القدس الدينية والثقافية بالتعاون مع بعض المنظمات والمؤسسات الصهيونية اليمينية، كعاصمة مقدسة للشعب اليهودي، وذلك يعني تهويد قلب المدينة المتمثل بالمسجد الأقصى والبلدة القديمة، واستبدال معالمه ومقدساته الإسلامية والمسيحية، بمعالم ومقدسات يهودية، وتعمل الحكومة الإسرائيلية على تحقيق ذلك من خلال عدة آليات وهي:

أ- خلق مدينة يهودية مقدسة في البلدة القديمة

في هذا المسار تسعى المؤسسة الإسرائيلية ومعها الجمعيات والمنظمات الاستيطانية المتطرفة، وفق خطة محكمة إلى طمس ومحو المعالم الإسلامية الموجود في البلدة القديمة ومحيطها وإعادة تأهيل المنطقة لتصبح منطقة ذات طابع يهودي.

يطلق الإسرائيليون على هذا المخطط "مشروع تأهيل الحوض المقدس"، ويعمل في هذا المشروع عدد كبير من الهيئات الحكومية والجمعيات الاستيطانية أبرزها سلطة الآثار، وجمعية "الحفاظ على تراث الحائط الغربي"، ومؤسسة "مدينة داوود"، وجمعية "أمناء الهيكل"، وجمعية "العاد"، وجمعية "عطيرت كوهينيم"، وشركة تطوير الحي اليهودي، وتمتد المدينة أسفل المسجد الأقصى وترتبط شرقاً بجبل الزيتون وضاحية الطور وجنوباً بضاحية سلوان وأجزاء من الحي الإسلامي وحارة الشرف والحي اليهودي في البلدة القديمة، وترتبط بمجموعة من الحدائق والمنتزهات والمتاحف والمواقع الأثرية المقامة فوق الأرض في محيط البلدة القديمة، وقد أقر الاحتلال مشروعاً بقيمة 145 مليون دولار لإعادة إعمار البلدة القديمة وأهم مواقعها الأثرية، وسيتضمن هذا المشروع تغيير الطراز المعماري للأبواب والمواقع المستهدفة حتى يصبح أقرب للتخيل اليهودي منه إلى الطراز الإسلامي(يعقوب، مايو 2009).

ب- تحقيق وجود يهودي في المسجد الأقصى ومحيطه

سعى الاحتلال إلى تحقيق وجود يهودي دائم بالمسجد الأقصى ومحيطه، فعملت على مصادرة أجزاء منه والسيطرة عليه، وسعت لتحويله إلى منطقة مفتوحة أمام اليهودي مما زاد من عمليات الاقتحامات المستمرة من المستوطنين اليهود المتطرفين التي تهدف إلى تثبيت حق اليهود بالصلاة في الحرم القدسي، وإلى نزع صفة الحصرية الإسلامية عن المسجد الأقصى وتحويله إلى منطقة مفتوحة أمام اليهود والسياح، كما قامت ببناء العديد من الكنائس بجوار المسجد ليصبح أشبه بالمتحف منه بالمسجد الإسلامي (ككنيس المدرسة التنكزية) وأسفل منه (كقنطرة ويلسون)، وفي محيطه (ككنيس

خيمة إسحاق وكنيس هوفير)، والتي من خلالها تسهل عمليات اقتحام المسجد وتوفر غطاء لأعمال الحفريات، وتضفي أيضاً الطابع اليهودي على البلدة القديمة، كما بدأت سلطات الاحتلال الإعداد لافتتاح مركز للشرطة تبلغ مساحته 140 متراً في أحد الأبنية الملاصقة للمسجد الأقصى من الجهة الغربية قرب حائط البراق، وذلك لتأمين وحماية السياح والمستوطنين اليهود الذين يدخلون للمسجد الأقصى يومياً(اللجنة العربية لحقوق الإنسان، 2009).

وقامت سلطات الاحتلال بأعمال تجريف في الأول من فبراير/ شباط 2007م حيث أزالت التلة الترابية المحاذية لباب المغاربة، الأمر الذي أحدث موجة استياء فلسطينية وعربية وإسلامية، مما دفع إسرائيل على الموافقة على ان تقوم لجنة تركية متخصصة بالتحقيق من الأمر، وقد قدمت اللجنة التركية تقريرها في خريف 2007م الذي أكد على عدم شريعة الإجراءات الإسرائيلية، ومخالفتها لمصالح المسلمين والقانون الدولي وطالبت بوقفها فوراً، وعلى الرغم من التقرير إلا أن الحكومة الإسرائيلية أصدرت أوامرها لسلطة الآثار بمواصلة العمل وإنهائه بأسرع وقت ودعمتها ب 900 ألف دولار على أن تحول لاحقاً 3.5 مليون دولار لبناء جسر دائم يتيح دخول 300 شرطي دفعة واحدة إلى ساحة الحرم، ويفتح المجال لتدفق أعداد كبيرة من اليهود إلى باحة المسجد(صالح، 2011، ص33-34).

ج- الترويج لمدينة القدس كمدينة يهودية

وذلك من خلال تنظيم الجولات السياحية في المدينة وفق مسار يتجاهل المقدسات الإسلامية، ويحاول الربط بين الآثار والمقدسات المسيحية والمدينة اليهودية التاريخية، ويصور الوجود الإسلامي في المدينة كوجود طارئ ومنفصل عن الوجود المسيحي واليهودي، ومن خلال إقامة مهرجانات واحتفالات بالمناسبات والأعياد اليهودية الدينية والقومية، وقد أعلن روبن فينسكي مدير قسم تطوير البلدة القديمة في بلدية القدس في 7 مارس آذار 2009م عن سعي البلدية لإقامة المهرجانات طوال أيام السنة من أجل وصول السياح في أوقات مختلفة لا تقتصر على مواسم مفضلة، وتتضمن

المخططات في السنوات القادمة استثمارات بثمانية ملايين شيكل ($1,932,000)، للترويج للمدينة سياحياً على مدار العام(يعقوب، مايو 2009). ومن أبرز الإنشاءات اليهودية التي أفتحت للزوار في محيط المسجد فكان مسار "مطاهر الهيكل" حيث جرى بناء ممرات بين آثار القصور الأموية الواقعة جنوب المسجد الأقصى وافتتحته للزوار في 2011/06/21، كجزء من المدينة اليهودية التاريخية، اذ يزعم الآثاريون الصهاينة أن بعض الحجارة الموجودة في المنطقة تعود على عهد المعبد الثاني(صالح وأخرون، 2011، ص261).

د- الحفريات تحت المسجد الأقصى ومحيطه

منذ احتلال شرقيّ القدس عام 1967م سرّع الاحتلال الإسرائيلي وثيرة حفرياته تحت المسجد الأقصى وحوله في سبيل تحقيق حلمه ببناء ما يسمونها "أورشليم المقدسة"، وفي وسطها المعبد الثالث المزعوم المقرر إقامته مكان المسجد الأقصى(ابحيص، 2012، ص4)، فوصلت هذه الحفريات حتّى آخر الطبقات الأرضية، لكنّها لم تجد أثراً يهوديّاً واحداً ، ولا حتى عملةً أو قطعةً خزفية، وبعدما فشلت سلطات الاحتلال في إيجاد أيّ أثر للهيكل تحت المسجد الأقصى، حوّلت مخطّطاتها لفرض واقعٍ يهودي تحته، فاتجه التفكير مع نهاية عقد التسعينيات وبداية الألفية الجديدة إلى ربط مجموعة الأنفاق التي حفرتها سلطات الاحتلال ببعضها؛ لتُشكِل مدينة تاريخيّة يهوديّة تحت المسجد الأقصى(يعقوب، مايو 2009).

استمرت الحفريات تحت المسجد الأقصى والمنطقة المجاورة ضمن سياسة واضحة ومخطط تسير عليه المؤسسة الإسرائيلية والجماعات الاستيطانية اليمينية، فقد زادت وتيرة تلك الحفريات الأمر الذي أدى إلى وقوع انهيار في عام 2008م بالقرب داخل ساحات المسجد الأقصى بين بابي المطهرة والسلسلة، وكُشف عن تشققات واسعة في بيوت المقدسيين الواقعة بيوتهم في المنطقة نفسها، وقد

طالت الشقوق والتصدعات نتيجة الحفريات عدداً كبيراً من المنازل الجنوبية للأقصى وفي منطقة وادي الحلوة وعين سلوان وعدد كبير من البيوت التاريخية الملاصقة للمسجد الأقصى والتي يرفض أهلها هجرها(صالح وعيتاني، 2011، ص34-37). وقد شهد عمليات الحفر تحت المسجد الأقصى وفي محيطه تطوراً ملحوظاً حيث زادت من 34 موقع عام 2010 إلى 38 موقعاً عام 2011م ، المكتملة منها 21 والنشطة 13(صالح وآخرون، 2011، ص259).

فتتوقع الدراسة في حال استمرت وثيرة الحفريات تحت المسجد الأقصى ان تؤدي إلى انهيار المسجد الأقصى الأمر الذي قد يتسبب في تفجير الوضع في المنطقة العربية والإسلامية.

ثانياً: الاتجاه الديموغرافي

يشتمل هذا المسار على سياستين رئيستين: الأوّلى هي محاولات زيادة عدد المستوطنين اليهود في المدينة من خلال بناء المستوطنات وتوسعيها وتقديم تسهيلات لمختلف الفئات اليهودية للسكن في القدس، ونقل مؤسسات الدولة المركزيّة إلى المدينة وتشجيع بناء المصانع في مركز المدينة لجذب اليد العاملة. أمّا السياسة الثانية فهو محاولة تهجير السكّان المقدسيّين من خلال سحب بطاقات الإقامة ومصادرة الأراضي والعقارات وفرض ظروف معيشية واقتصاديّة صعبة عليهم، فضلاً عن آثار الجدار العازل.

عقب احتلال الأراضي العربية عام 1967م مباشرة، سيطر مفهوم وطني إسرائيلي ينادي- من أجل ضمان سيطرة إسرائيل على القدس الشرقية- بضرورة السماح بتدفق هائل للمواطنين اليهود على المنطقة الجديدة التي ضمتها إسرائيل، ومنذ ذلك الوقت أصبح العنصر الديموغرافي عنصراً مركزياً في السياسة الإسرائيلية، وكانت الفرضية السائدة قي أوساط الحكومة الإسرائيلية كلما زاد عدد اليهود في القدس الشرقية، كلما ازدادت سرعة قبول العالم للسيطرة الإسرائيلية على الأراضي، إلى جانب ذلك، العمل على الحد من الزيادة الديموغرافية للعرب وتوسعهم في القدس الشرقية، ومن ثم أصبحت هذه

السياسة المزدوجة هي المبدأ الذي تهتدي به الحكومات الإسرائيلية ومنظمات المستوطنين في سياستها اتجاه القدس ومازالت مستمرة من أجل خلق حقائق على الأرض تمنع إعادة تقسيم المدينة وتضمن وجود أغلبية يهودية في المدينة(مارجليت، 2011، ص39).

وقد سنَّت إسرائيل في سبيل ذلك عام 1973م قانوناً يحدد نسبة الفلسطينيين في المدينة بـ22%، إلا أنها لم تتمكن من تحقيق هذه النسبة أبداً، فقد بلغت نسبة الفلسطينيين في المدينة 34% عام 2009م، ومن المتوقع أن تصل إلى 40% عام 2020م، لذا فإن عامل تعديل التوازن الديموغرافي يحتل رأس سلم أولويات الاحتلال في المدينة، ومعظم مخططات البلدية وبخاصة المخطط الهيكلي للقدس عام 2020 م(الزيتونة، 2009، ص2). وتعمل المؤسسة الإسرائيلية في سياسة التهويد الديموغرافي من خلال عدة ممارسات هي:

أولا: تفريغ الأحياء الفلسطينية المحيطة بالمسجد الأقصى من سكانها، والتضييق على الفلسطينيين في الوصول إلى المسجد الأقصى

يسعى الاحتلال إلى تحقيق ذلك من خلال منع البناء في الأحياء المحيطة بالبلدة القديمة، وهدم المباني القائمة فيها بحجة أنها مقامة دون ترخيص على أراض عامة، وأيضاً تشديد الإجراءات الأمنية في البلدة القديمة ومحيطها حتى على المصلين القادمين من الأراضي المحتلة عام 1948م، حيث يفرض الاحتلال طوقاً أمنياً على البلدة القديمة ويحيطه بطوق أمني أوسع في محيطها ويمنع كل من هو دون الخمسين عاماً من الدخول للصلاة في المسجد الأقصى، كما يمنع حتى سكان البلدة القديمة الذين تقل أعمارهم عن الخمسين عاماً من دخول المسجد، وهي إجراءات لم يتخذها المحتل مسبقاً حتى خلال انتفاضة الأقصى(يعقوب، مايو 2009).

إلى جانب تلك الإجراءات التعسفية في حق الفلسطينيين أصدرت لجنة التنظيم والبناء الإسرائيلية إزالة كل الآثار الإسلامية التي تعود إلى ما بعد سنة 1700م، وتوسيع ساحة النساء في ساحة البراق

المجاورة لباب المغاربة، إلى جانب ذلك قامت منظمة معهد الهيكل بنصب شمعدان ذهبي، أسمته شمعدان الهيكل قبالة باب المغاربة مصنوع من الذهب الخالص، إضافة إلى ذلك تم إقامة كنيس يهودي على أنقاض المحكمة الشرعية الإسلامية بالقرب من باب القطانين، إلى جانب كنيس الخراب (هاحوربا)، ويقع في حارة الشرف إلى الغرب من المسجد الأقصى، ويتكون من أربعة طوابق تعلوها قبة ضخمة، يغطي المسجد بشكل تام من الجهة الغربية، ليكون جزءاً من الصورة العامة اليهودية للمدينة التي تم افتتحها في 15 مارس آذار 2010م وهو أكبر معلم يهودي في البلدة القديمة، كما أعلنت بلدية القدس مخططاً إسرائيلياً بهدف الاستيلاء على أراضٍ من قرية سلوان ومصادرة 150 دونماً لإسكان المهاجرين اليهود، كما صادقت على إجراءات كنيس في حي سلوان يحتوي مبناه على مكتبة وحضانات أطفال و10 غرف سكنية وساحة تحت الأرض تتسع لمائة سيارة(صالح وأخرون، 2009، ص174). وتسعى المخططات الإسرائيلية لبناء قرية أثرية باسم "مدينة داوود" مكان منازل الفلسطينيين في حي سلوان الذي يسكنه قرابة 50 ألف فلسطيني، كما أعلن أوري لوبوليأنسكي في أكتوبر تشرين أول 2007 م عن مشروع بناء 20 ألف وحدة سكنية جديدة في المناطق الواقعة بين الأحياء العربية خصوصاً في منطقة سلوان، إلى جانب مشروع إقامة مائتي وحدة استيطانية في منطقة الشيخ جراح على مساحة 18 دونماً، والذي يسكنه أربعون عائلة فلسطينية، لإيجاد امتداد استيطاني يهودي يحيط بالبلدة القديمة، حيث تتواجد أغلبية فلسطينية كبيرة(رحمة، 2007).

كما أعلن عن مخطط يهدف إلى تعزيز السيطرة على شرقي القدس، خاصة البلدة القديمة والمسجد الأقصى والأماكن والمقدسات المسيحية، وتحويلها لإدارة إسرائيلية تشرف عليها وعلى ما يسمى بالحوض المقدس، ويشمل المخطط العديد من المشاريع الاستيطانية الهادفة إلى نزع السيطرة عن الأراضي والأوقاف الإسلامية والمسيحية، وتحويلها إلى دائرة يجري استحداثها من قبل الحكومة والبلدية ولجنة تطوير البلدة القدينة ودائرة أراضي إسرائيل(صالح، 2011، ص51).

كل الخطوات السابقة تأتي مجتمعة في إطار المحاولات الإسرائيلية لبسط سيطرتها على المسجد الأقصى والبلدة القديمة ضمن ما يعرف بمشروع الحوض المقدس، ويعد هذا المشروع من أخطر المشاريع التي يسعى الاحتلال من خلالها إلى فرض واقع جديد على الأرض يحسم واقع القدس بشكل عام والمسجد الأقصى بشكل خاص(الدستور، 6 أكتوبر 2012، ص10).

فمشروع الحوض المقدس يعد قلب المشاريع الإسرائيلية الرامية إلى تهويد القدس، وأهدافه لا تقتصر على مصادرة الأرض، وإنما تتعدى ذلك إلى محو الهوية العربية والإسلامية للبلدة القديمة وإحلال الهوية اليهودية محلها بالإضافة إلى إفراغ المنطقة من أهلها وعزلها عن الأحياء العربية علاوة على استكمال مشاريع الاستيطان الهادفة إلى ربط البؤر الاستيطانية في البلدة القديمة وحولها بالمستوطنات الإسرائيلية حول القدس، والمشروع يعكس بشكل أو بآخر فشل دولة الاحتلال في إثبات وجود تاريخي في المدينة فلجؤها إلى فرض الحقائق على الأرض أملاً بمكاسب قد تتمكن من أنتزاعها من الفلسطينيين(الدستور، 6 أكتوبر 2012، ص10-11).

إن مشروع الحوض المقدس يستهدف الهوية الإسلامية لكثير من الأبنية والمواقع التاريخية والأثرية المهمة في البلدة القديمة ومحيطها، وتحويلها إلى هوية يهودية (مزيفة)، وتجميع كل هذه المواقع التي تدعي إسرائيل أنها مواقع دينية يهودية خالصة في إطار جغرافي واحد لإقامة مدينة يهودية مقدسة توازي المدينة المقدسة القائمة حالياً، وتشترك معها في المركز ذاته، حيث تقدر المساحة الإجمالية لمشروع منطقة الحوض المقدس المزعومة حوالي 2.5 كم^2 (فرحانة، 2007).

يؤكد مدير دائرة الخرائط في جمعية الدراسات العربية (خليل التفكجي) أن الحوض المقدَّس جزء من إيديولوجية إسرائيلية تهدف إلى ضم مساحة من القدس المحتلة بغطاء ديني من خلال تسمية مناطق مهمة أماكنَ مقدسة كي تضمن إسرائيل سيادة ثابتة لها فيها، ومن ضمنها المساحة الأكبر من

البلدة القديمة، وتبلغ مساحة المشروع 2.5 كم^2 ويشمل إقامة شبكة حدائق وطرق لتطويق البلدة القديمة وإحداث تغيير جذري في الوضع القائم فيها لمصلحة الجمعيات الاستيطانية ودوائر الاحتلال الرسمية، بكلفة تزيد على المليون دولار أمريكي، ويشمل المشروع بناء حوالي مائة كنيس داخل البلدة القديمة وفي محيط المسجد الأقصى، كما أن الاحتلال يحاول تفريغ الأحياء العربية في البلدة القديمة من أهلها لبناء تسع حدائق توراتية، ولهذه الغاية تستمر حكومة الاحتلال من خلال بلديتها في القدس في إصدار أوامر هدم بحق البيوت المقدسية خصوصاً في حي البستان بسلوان، إلى جانب ذلك يتضمن المشروع هدم معالم تاريخية عريقة في المدينة كجسر باب المغاربة الذي تسعى سلطات الاحتلال إلى هدمه وإقامة جسر دائم مكانه يسمح بتنظيم دخول اليهود إلى المسجد الأقصى بشكل رسمي وبأعداد كبيرة بالإضافة إلى آليات الجيش الإسرائيلي إذا دعت الحاجة إلى قمع المصلين الفلسطينيين في حال حصول أية مواجهة مستقبلية في ساحات المسجد(الدستور، 6 أكتوبر 2012، ص11).

ثانياً: تهجير المقدسيين

يعدّ تهجير الفلسطينيين إحدى أبرز السياسات للحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، والساعية لخلق واقع جديد يكون فيه اليهود النسبة الغالبة في القدس، وبحيث يكون الفلسطينيون أقليه قدر الإمكان.

فسياسة التهجير– الترانسفير الهادئ– أي تجريد حق المواطنة لكثير من العائلات المقدسية، قد بدأ منذ العام 1967م، وفي الفترة ما بين 1995م وحتى 2000م مارست اسرائيل ومن خلال وزارة الداخلية أسلوباً جديداً لتقليص عدد المقدسيين وذلك بسحب مكانة المواطنة ممن أنتقل للسكن خارج الحدود المصطنعة لبلدية القدس، وكل مقدسي لا يتمكن من إثبات مكان سكناه في الماضي والحاضر في مدينة القدس، وفي هذه الحالة يفقد حقوقه كاملة وعائلته أيضاً، مع العلم أن هذه السياسة لم تكن معلنة من قبل وزارة الداخلية الإسرائيلية وتحذير المقدسيين منها، ومن جملة الذرائع الأخرى التي تفقد المقدسيين حقوقهم الإقامة خارج الوطن للدراسة أو العمل أو ازدواج الجنسية مثل الأمريكان من أصول

فلسطينية مقدسية، ومنذ العام 2000م قررت الحكومة الإسرائيلية تجميد جميع طلبات لم الشمل، وفي 31 يوليو/ تموز 2003م أصدرت قانوناً أطلق عليه قانون المواطنة والدخول إلى اسرائيل يحظر على المقدسيين والفلسطينيين حاملي الجنسية الإسرائيلية (فلسطينيو 48) ممن تزوجوا من سكان الضفة الغربية، ويمنع عليهم لم الشمل، وصادقت عليه محكمة العدل العليا في تاريخ 14 مايو آيار 2006م، وفي 29 مايو آيار 2006م أصدر وزير الداخلية الإسرائيلية أمراً بسحب حق الإقامة من أعضاء ونواب القدس في المجلس التشريعي الفلسطيني إذا لم يقدموا استقالتهم من المجلس خلال مدة شهر(أبو جابر، 2009م).

وتشير الأرقام والإحصائيات إلى ارتفاع حملة التطهير العرقي والتهويد الممنهج في مدينة القدس وسعي سلطات الاحتلال بشكل حثيث لتهجير المقدسيين من بيوتهم عن طريق سحب هوياتهم ومنعهم من الوصول إلى مدينة القدس بعد طردهم منها، فقد سجل في عام 1996م (793) مواطناً مقدسياً تم سحب هويته في مقابل (1067) مواطن في عام 1997م و(788) مواطناً في عام 1998م. بينما شهدت الأعوام (1995-1999م) أنخفاضاً ملموساً في هذه السياسة الاسرائيلية ليصل عدد المواطنين الذين تم سحب هوياتهم (200- إلى 300) مواطناً في كل سنة، أما في عام 2006م كما هو موضح في الجدول رقم (5)، ارتفع العدد إلى (1363) مواطناً تم سحب هويته لتعود سياسة سحب الهويات المقدسية للارتفاع من جديد حيث ارتفعت بنسبة 500%، وسجل في عام 2007م (4000) مواطن مقدسي تم سحب هويته وإبعاده عن مدينته وشهد عام 2008م العدد الأكبر لسحب الهويات المقدسية منذ 40 عاماً حيث وصل العدد إلى (4500) مواطن مقدسي(الأقصى، 2010م).

ويمكن رصد عدد المهجرين المقدسيين خلال الاعوام من 2000م حتى 2008م في الجدول رقم(4)

جدول رقم(4)*

عدد المهجرين خلال الاعوام(2000-2008)م

الأعوام	2000	2001	2003	2004	2005	2006	2007	2008
عدد المقدسيين المهجرين	250	300	250	350	250	1363	4000	4500

إن الواضح من الجدول رقم(5) ان هناك زيادة ملحوظة في وثيرة سحب الهويات من المقدسين والعمل على تهجيرهم خلال الفترة المذكورة وهي الفترة التي شهدت صعود قوى اليمين الاسرائيلي، الأمر الذي يشير الى خطورة الموقف، حيث لو استمرت هذه النسبة في الزيادة ستفقد المدينة معظم سكانها الاصليين وتصبح مدينة ذات أغلبية يهودية وهوما يسعى اليمين إلى تحقيقه.

فقد أكد التقرير العلمي الذي أعدته دائرة شؤون المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية أن أول بنود السياسات الإسرائيلية في القدس الشرقية المحتلة يتجلى في مسألة سحب بطاقات الهوية المقدسية من المواطنين الفلسطينيين من سكان القدس الشرقية، وأشار التقرير إلى أن مجموع من أبعدتهم اسرائيل حتى 2011 ما يقارب 20,000 من المقدسيين الفلسطينيين الذين ألغيت لهم حق الاقامة في القدس(دائرة شؤون المفاوظات، 11أمايو 2011).

كما كشف تقرير فلسطيني في عام 2010م عن مخطط إسرائيلي لسحب حق الاقامة من 300 شخصية سياسية مقدسية تمهيداً لإخراجها من المدينة، وأن الخطة الإسرائيلية لتهجير نخب مقدسية تأتي في سياق عموم المقدسيين، لكن السلطات بدأت بالنخب؛ ليسهل عليها بعد ذلك تهجير العائلات المقدسية عموماً، خاصة أنه إذا تم هذا التهجير للنخب في ظل صمت الرأي العام الدولي والمجتمعي والمؤسسات الرسمية، فإن ذلك سيؤثر على مستقبل القدس بشكل عام، فقرار إبعاد وزراء ونواب

* تم الاعتماد في اعداد الجدول على البيانات الواردة في موقع نشرة الأقصى الإلكترونية
http://www.foraqsa.com/content/news/news.php?start_from=&ucat=2&subaction=showfull&id=1276662740&a& rchive=1277973396

مقدسيين يأتي في سياق المخطط الإسرائيلي المرتبط بالقرار العسكري (1650) والذي بموجبه ستقوم السلطات بتهجير ما يزيد عن 70 ألف فلسطيني كدفعة أولى من الضفة الغربية والقدس إلى قطاع غزة، ودول أخرى بذريعة أن هؤلاء لا يملكون الإقامة(القدس، 14 يونيو 2010).

كما ذكر مركز القدس للحقوق الاجتماعية والاقتصادية أن سلطات الاحتلال الإسرائيلية سحبت حق الإقامة الدائمة من 95 مواطناً مقدسيا خلال عام 2011م، إلى جانب أن الداخلية الإسرائيلية تلقت خلال العام 2011م ما مجموعه 3090 حالة تسجيل للأولاد في سجل النفوس، صودق منها على تسجيل 1639، بينما لا زال قيد الاجراء 1315 حالة، وجرى رفض 136 حالة، مقابل تلقي الوزارة 3946 حالة خلال العام 2010م تم منها تسجيل 2891 حالة، و530 حالة لا زالت قيد العلاج، ورفضت 525 حالة(القدس، 6 يناير كانون ثاني 2012).

وترى الدراسة أن أهم الأهداف الإسرائيلية المرجوة من وراء سحب الهويات المقدسية هو جعل الأفراد يفقدون حقوقهم الأساسية، إذ يمنع الفرد من التنقل عبر الحواجز، ولا يتلقى الخدمات اللازمة مثل تسجيل الأولاد وغيره، الأمر الذي يؤدي إلى تفريغ المدينة من سكانها الأصليين، مما يجعل التوازن الديموغرافي لصالح الكتلة اليهودية.

ثالثاً: هدم البيوت ورفض منح رخص بناء للمقدسيين

إن مخططات التنظيم والبناء في القدس وجدت من أجل الحد من النمو السكاني والعمراني للمقدسيين، مما أضطر المقدسيين للبناء بدون تراخيص فعرضوا بيوتهم لخطر الهدم، فتكاليف الحصول على رخصة بناء تصل إلى (30) ألف دولار إضافة لطول فترة إصدار الرخصة، والأرض نفسها يجب أن تكون مسجلة (طابو) باسم صاحب الرخصة، وأن ورثها عن أبيه فالمشكلة أعقد كثيراً، هذه الإجراءات حملت آلاف المقدسيين لترك القدس والرحيل للسكن وتكوين أسرة في الضفة الغربية أو حتى الهجرة خارج البلاد مما أفقدهم حق المواطنة في المدينة، لكن هناك من فضّل البقاء والعيش مع

أسرته في أوضاع سكنية غير لائقة بل مأساوية حفاظاً على بقائه في المدينة. وتلجأ إسرائيل إلى هدم المنازل لعدد من الأسباب، أهمها خدمة الاستيطان، فتهدم المنازل المتاخمة للمستوطنات وترحل سكانها لحمايتها، أو بهدف مصادرة الأراضي لصالح بناء المستوطنات عليها أو توسيع القائم منها، أو لبناء جدار الفصل العنصري، أو لبناء شبكة طرق التفافية لاستخدام المستوطنين وقوات الاحتلال. وأحياناً ما يكون الهدم كعقوبة جماعية، أو من أجل استباق أي تسوية نهائية بتحديد الوضع على الارض. وأفادت منظمة (السلام الآن) الإسرائيلية في تقريرها الصادر في عام 2008م أنه خلال الفترة الواقعة بين عام 2000م و2008م، رفضت الادارة المدنية الاسرائيلية 94% من مجموع طلبات الرخص المقدمة من فلسطينيين في المناطق «ج» الخاضعة للاحتلال، وبلغ عدد المنازل التي هدمت في القدس بسبب البناء من دون رخص 718 منزلاً بين عام 1992م وحتى نهاية عام 2011م. كما تفيد الحركة الاسرائيلية ضد هدم البيوت "ايكاد" أن عدد المنازل المهددة بالهدم في القدس الشرقية يبلغ 20 ألف منزل(القدس، 28 سبتمبر 2011).

إن سياسة هدم البيوت المقدسية والتي تمارسها وزارة الداخلية الإسرائيلية بالتعاون مع ما يسمى ببلدية القدس ضد المقدسيين تهدف إلى منع أي توسع عمراني وديموغرافي للفلسطينيين في القدس، هذه العوائق التي تصنعها بلدية القدس والداخلية الإسرائيلية دفعت المقدسيين إلى البناء غير المرخص وبالتالي قيام البلدية والداخلية باتباع أقسى عقوبة ضد هؤلاء وهي عقوبة هدم المنازل.

رابعاً: مخطط إقامة القدس الكبرى

مشروع القدس الكبرى العاصمة الموحدة للدولة الإسرائيلية، وهو المشروع الذي نادى به أغلب الأحزاب والشخصيات الإسرائيلية مع اختلاف بسيط في بعض المسائل الهامشية التي تمثلت في واقع السيادة الإسرائيلية على المدينة لرعاية الأماكن المقدسة، فمنها ما يرى أن تبقى المدينة مفتوحة لجميع الأديان مع بقاء السيادة الإسرائيلية عليها، والبعض الآخر يرى أن تبقى المدينة مفتوحة وتدار من قبل

هيئة دولية أي بمعنى تدويل الأماكن المقدسة فقط(داود، 2003، ص288). ، ويمكن ملاحظة حدود هذا المخطط من خلال الخريطة رقم (1).

خريطة رقم(1)

مخطط القدس الكبرى*

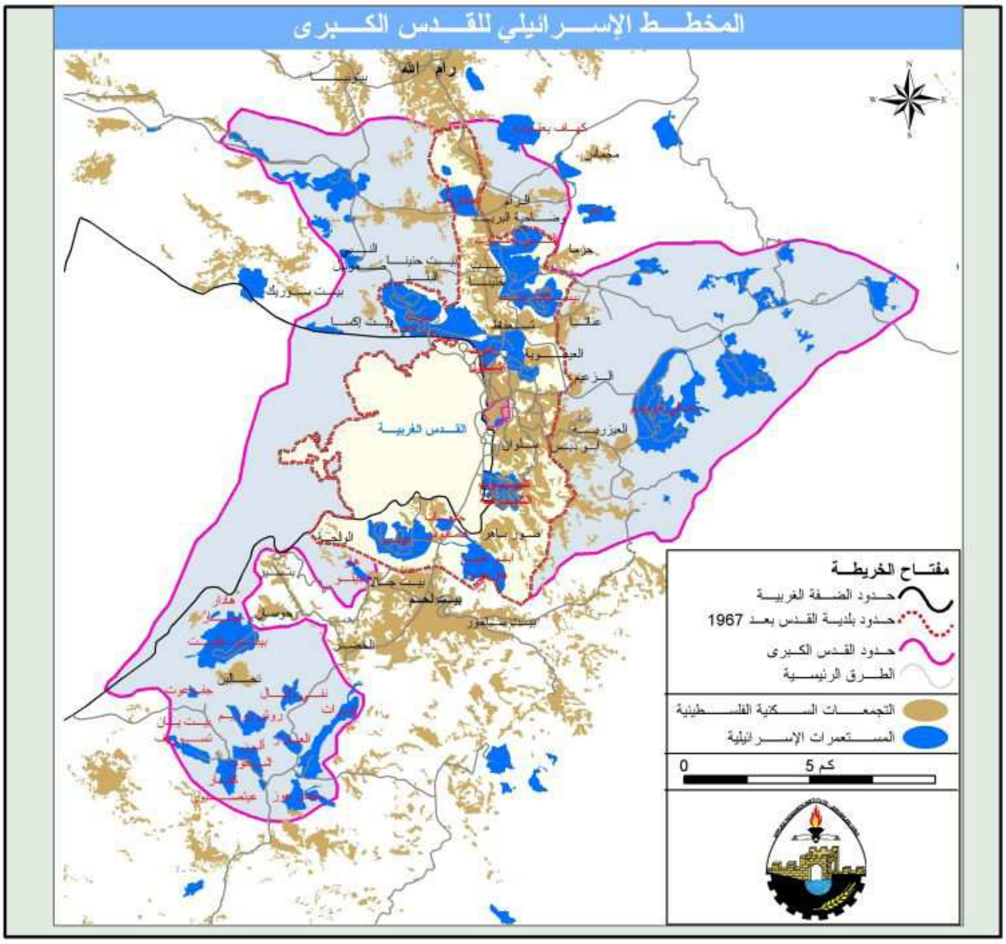

لقد صادق الاحتلال في 7 أغسطس/ آب 2007م على خطة بمناسبة مرور (40) عاماً على احتلال المدينة وبقيمة (200) مليون دولار، وتهدف هذه الخطة إلى تعزيز المدينة بأعداد من السكان اليهود الذين يتناقصون أمام تنامي المواطنين الفلسطينيين، من خلال نقل كافة مؤسسات الشرطة

* الخريطة مقتبسة من موقع معهد الابحاث التطبيقية- اريج
http://www.poica.org/editor/case_studies/Greater%20Jerusalem%20Arabic-1.jpg

وعشرات الدوائر الحكومية إلى مدينة القدس، مما يعني نقل (10) آلاف موظف اليها خلال ثماني سنوات، وذكر المدير العام لديوان رئاسة الوزراء "رعنان دينور": أن الخطة الضخمة تقضي بترميم أسوار القدس الشرقية وأزقتها القديمة وبناء مكاتب ومراكز عمل بمساحة 125 الف م2، ومن أهداف مخطط التهويد خلق تواصل واضح للسكان اليهود وتقليص التقارب والاحتكاك مع العرب، والحفاظ على تعزيز مكانة القدس الخاصة كعاصمة لإسرائيل كمدينة عالمية، بالإضافة إلى ربط المستعمرات خارج حدود البلدية مع داخلها بواسطة ممرات(عوادة، 2008).

أما الهدف الرئيس والنهائي من المخطط فهو تحقيق أغلبية يهودية في المدينة، وهذا كما يرون يمكن تحقيقه من خلال جلب (100) ألف يهودي في كل عام للسكن في المدينة، ناهيك عن الأهداف السياسية من وراء ذلك، مثل فصل المناطق الفلسطينية بعضها عن بعض وتقسيم أحياء المدينة وجعلها أشبه بكنتونات صغيرة، ومنع أية جهود توصل للسيطرة والسيادة الفلسطينية على المدينة(عوادة، 2008).

يندرج مخطط مشروع توحيد القدس أو إقامة القدس الكبرى بالمفهوم الإسرائيلي والتي تبلغ مساحتها 800 كم^2 أو ما يعادل 10% من مساحة الضفة الغربية، بالإضافة إلى إقامة أحزمة من الشوارع السريعة والأنفاق لربط المستعمرات خارج وداخل حدود 'البلدية' والقرى العربية ضمن سياسة محاربة الوجود العربي في القدس والذي كان وفق المرغوب فيه أن تكون 22% حسب قرار اللجنة الوزارية لشؤون القدس الإسرائيلية عام 1973م، ثم اتخذت قراراً أخيراً بأن النسبة يجب ألا تتجاوز نسبة السكان العرب 12% من المجموع العام لسكان القدس الواقعين داخل حدود بلدية الاحتلال في القدس، كما أن إغلاق المنطقة الشرقية من القدس المعروف بمخطط (البوابة الشرقية) سيؤدي لعدم إقامة دولة فلسطينية ذات تواصل جغرافي، وسيفصل شمال الضفة عن جنوبها(تقرير الوفد الفلسطيني في القمة العربية، 2010، ص5).

إن أهم ما ترمي إليه سياسة الاحتلال من إقامة القدس الكبرى هو تحقيق أهدافها السياسية، فالمشروع سيقطع أوصال الضفة الغربية المحتلة جغرافياً وديموغرافياً وسياسياً، ويفصل شمالها عن جنوبها، ومن جهة أخرى سيتم عزل القدس الشرقية وفصلها نهائياً عن الضفة الغربية المحتلة، ما يصعب على إثر ذلك قيام دولة فلسطينية ذات وحدة إقليمية سياسياً وجغرافياًكما يصعب كذلك أن تكون القدس الشرقية عاصمة لهذه الدولة.

خامساً: المشاريع الصناعية ودورها في تهويد القدس

بعد أن حاصرت إسرائيل القدس بالمستوطنات وأقامت آلاف الوحدات السكنية، بدأت مرحلة أخرى من عملية التهويد وضرب العصب الاقتصادي الفلسطيني، وذلك بإعلان مخطط جديد لمركز المدينة من أجل تقييد النشاط التجاري بطمس التجارة والصناعة في المدينة العربية، وتنفيذ مشاريع استيطانية داخل الأحياء الفلسطينية ضمن مشروع أطلق عليه بوابة حول القدس الهادف إلى عزل الأحياء الفلسطينية وتحويلها إلى مجموعة من الجزر المعزولة المقسمة، محاطة بالمستوطنات(التفكجي، 2007، ص12).

إلى جانب ذلك، إن قانون تشجيع الاستثمار في مدينة القدس كمنطقة ذات أفضلية قومية من الدرجة الأولى (أ) في مجالي الصناعة والعلوم والتكنولوجيا، فمدينة القدس حسب الرؤية الاسرائيلية تختلف أيضاً عن مناطق التطوير من الدرجة (أ) الأخرى لموقعها في مركز البلاد وقربها من مطار اللد والمناطق الصناعية الكبرى والمركزية، ومن خلال وزارة الصناعة والتجارة وضمن قانون "سلطة تطوير القدس" تشجع دولة اسرائيل إقامة المصانع وتوسيعها، وتوفر منحاً مالية وتخفيضات ضرائبية وغيرها من المحفزات المالية والعقارية، كما أن مشروع القطار الخفيف (تورماي) رغم أنه يعود بالفائدة على الجمهور في النواحي الخدماتية إلا أنه على مستوى القدس الشرقية والصراع عليها كمدينة محتلة سيضر كثيراً بالمدينة وممتلكات المواطنين (أبو جابر، 2009):

يبدو ان الهدف غير المعلن لاسرائيل من وراء تنمية المشاريع الصناعية في القدس الشرقية هو زيادة عدد السكان اليهود بصورة غير مباشرة، من خلال جلب عدد كبير من الايدي العاملة من مناطق إسرائيلية أخرى، الأمر الذي يدفع نسبة كبيرة منهم أن يفضل الإقامة في القدس الشرقية حتى يكون هولاء قريبين من مكان عملهم.

سادساً: الاستيطان

منذ الاحتلال الاسرائيلي للقدس الشرقية عام 1967م بدأت السياسة الإسرائيلية برسم معالم جديدة فيها من أجل تهويدها وفرض الأمر الواقع، وإيجاد أوضاع جيوسياسية على الأرض يصعب على السياسي أو الجغرافي إعادة تقسيمها مرة أخرى، وشرعت في وضع أساسات الحي اليهودي في القدس الشرقية، بالإضافة إلى كثير من المواقع المفتوحة التي سيطرت عليها من أجل بناء سلسلة من المستوطنات لتحيط بالقدس من جميع الجهات، وإسكان مستوطنين فيها لإقامة واقع جغرافي وديموغرافي جديد، وإحداث خلخلة سكانية في القدس العربية لرسم ما يسمى بحدود القدس الكبرى (المصري، 2000، ص104).

سعت سلطات الاحتلال لفرض سيطرة جيوسياسية وديموغرافية في مدينة القدس الشرقية، بتطبيق السياسات الاستيطانية على ارض الواقع فاختارت لذلك عدة محاور من أجل إحكام السيطرة على المدينة وكانت هذه المحاور عبارة عن أطواق تحيط بها على النحو الأتي(بارود، 2007، ص52-53):

المحور الأول(الحزام الأول) :

بدأ العمل في هذا المحور منذ مطلع القرن العشرين وحتى عام 1970 وانشأ اليهود من خلاله عدة مستوطنات منها:(مستوطنة الجامعة العبرية، راموت أشكول، معالوت دفنا، الحي اليهودي، راموت، التلة الفرنسية)، وهذه المستوطنات داخل البلدة القديمة.

المحور الثاني (الحزام الثاني):

وتشمل المستوطنات من عام 1970م وحتى 1985م منها:(مستوطنة جيلو، تبليوت الشرقية، كاليا، معالي أدوميم).

المحور الثالث (الحزام الثالث):

ومنهامثلاً: (مستوطنة ريخس شعفاط، جفعات هموتس، نفي برات).

1. وبعد ان أحكمت سلطات الاحتلال تطويق المدينة بسلسلة من الأحزمة، عززت تلك المحاور أيضاً بثلاث كتل استيطانية كبيرة ، وهي خارج حدود بلدية القدس، والتي تريد إسرائيل ضمها مع الكتل

خريطة رقم(2)*

الكتل الاستيطانية الثلاثة خارج الحدود البلدية للقدس

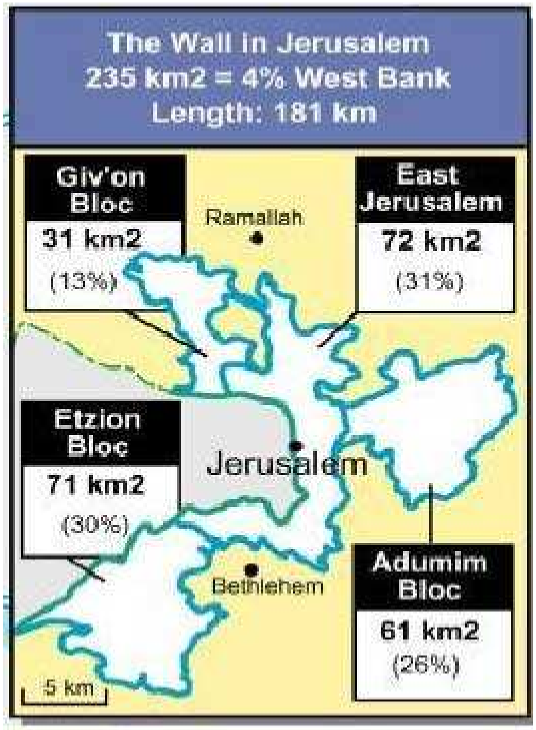

الأخرى في الضفة الغربية إلى حدودها كما هو موضح في الخريطة رقم(2) وهي(التفكجي، 2002، ص21-26):

* الخريطة مقتبسة من موقع مؤسسة السلام للشرق الأوسط

1-كتلة معالي أدوميم بمساحة 61 كم^2 شرق المدينة.

2-كتلة غوش عتصيون بمساحة 71 كم^2 جنوب غرب المدينة.

3- كتلة غفعات زئيف بمساحة 31 كم^2 شمال غرب المدينة .

وعلى الرغم من انعقاد مؤتمر مدريد للسلام وتوقيع اتفاقية أوسلو مع منظمة التحرير الفلسطينية إلا أن عمليات الاستيطان استمرت ممعنة في السيطرة على أراضٍ فلسطينية لتوسيع رقع الاستيطان عليها، فأقدم المستوطنون على زرع البؤر الاستيطانية وسط أحياء القدس القديمة وبين بيتوها وحاراتها، بل طال الاستيطان أراضي القرى المحيطة بالقدس(تسيمل وآخرون، 1996، ص 5-6).

وفي الفترة الممتدة ما بين عامي 2000 – 2011م والتي شهدت زيادة في نفوذ القوى اليمينية الإسرائيلية وسيطرتها على نظام الحكام في إسرائيل، تلقى مشروع الاستيطان في القدس الشرقية وبالأخص في البلدة القديمة حافزاً أكبر وأصبح أكثر إلحاحاً وقد حفزه إلى ذلك مخاوف المستوطنين من تقسيم القدس جراء اتفاقية سلام شاملة، فانطلقت الحكومات الإسرائيلية التي يتزعمها اليمين بالتعاون مع بلدية القدس في عملهما استناداً إلى الفرضية بأن المجتمع الدولي سيفرض في النهاية ترتيباً دبلوماسياً ينص على تقسيم المدينة، ويفترض أيضاً أنه حين يحين ذلك الوقت سيقوم انتشار المستوطنات إلى حد كبير بتقرير حدود المدينة، ونتيجة لذلك فإن كل من الدولة والبلدية يبذلان جهوداً هائلة لخلق حقائق على الأرض تمنع تقسيم القدس في المستقبل وهكذا فإن إستراتيجية اليمين الإسرائيلي واضحة في خلق وضع يصبح فيه من المستحيل التوصل إلى اتفاقيات دبلوماسية لتقسيم المدينة(مارجليت، 2011، ص14).

يمكن تصنيف مستوطنات القدس من الناحية الإدارية إلى قسمين: القسم الأول وهي المستوطنات التي تقع داخل حدود البلدية حسب التقسيم الإداري الأردني لما قبل عام 1967م ويبلغ عددها حتى عام 2008 حوالي 18 مستوطنة، وتبلغ مساحتها حوالي19,834 دونماً وتحوي حوالي 195,000

مستوطن، أما القسم الثاني والذي يقع خارج حدود بلدية القدس وضمن محافظة القدس وفقاً لتقسيم 1967 ويبلغ عددها 17 مستوطنة، ويبلغ مساحتها حوالي 24,090 دونماً ويقطنها حوالي84,000 مستوطن، هذا إلى جانب وجود 18 بؤرة استيطانية زرعت داخل الأحياء العربية في المدينة المقدسة بهدف خلق كيان يهودي فيها(أريج، 2008).

تجاوز معدل النمو السكاني في القدس الشرقية في عام 2011 نسبة 2.5٪، ووفقا لهذه النسبة وصل عدد سكان الأحياء الإسرائيلية في القدس الشرقية في نهاية عام 2011 إلى حوالي 195000 نسمة(بيتسيلم، 2011). ويمكن عرض البؤر الاستيطانية الموجودة بالقدس في الجدول رقم (5)*

حيث يوضح الجدول رقم(5) أن هناك تزايد في عدد المستوطنين خلال الأعوام المذكورة في الجدول، حيث قفز عدد المستوطنين عام 2000م من 172,248 مستوطناً إلى حوالي 198,629مستوطناً عام 2010م، وذلك باستثناء الكتل الثلاث(معالي أدوميم،غوش عتصيون، غفعات زئيف) والتي أيضاً شهدت نمواً ملحوظاً في عدد السكان حيث قفز عدد سكانها من 35,627 مستوطناً عام 2000م الى 49.593 مستوطناً عام 2011 م، وبالتالي هذه الزيادة السكانية تحتاج إلى وحدات سكنية تستوعبها، مما ينتج عنه توسع في مساحة المستوطنات، وذلك على حساب الأراضي العربية.

ولكن ما يثير الجدل هنا سبب هذا النمو السكاني خلال هذه الفترة ، حيث ترى الدراسة أن سياسة الترغيب التي تتبعها الحكومات اليمينية الإسرائيلية بهدف الوصول إلى وضع ديموغرافي ذي أغلبية يهودية من خلال توفير التسهيلات والإمكانيات اللازمة للسكان هو الذي يجذب اليهود للإقامة في القدس الشرقية.

* تم الاعتماد في إعداد الجدول على البيانات الواردة في موقع مؤسسة السلام للشرق الأوسط .

جدول (5) يوضح الكتل والمستوطنات الإسرائيلية الموجودة في القدس الشرقية

	الاسم	المساحة بالدنومات	عدد السكان خلال الأعوام 2000 – 2011											
			2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الكتل الاستيطانية خارج حدود البلدية	معالي ادوميم		24,900	25,800	26,500	27,259	28,923	30,162	31,754	33,019	33,821	34,324	35,673	36,089
	غوش اتسيون		427	402	408	404	416	422	448	455	476	818	804	872
	جفعات زئيف		10,300	10,500	10,600	10,790	10,635	10,656	10,796	10,873	11,063	10,797	11,764	12,632
الكتل الاستيطانية داخل حدود البلدية	تبليوت الشرقية	1.195	12,845	____	12,591	12,439	12,238	12,158	12,078	12,241	12,168	13,727	13,984	____
	جيلو	2.859	27,637	____	27,569	27,425	27,309	27,258	27,173	27,087	26,929	28,980	29,559	____
	جفعات هاموس وهار حوما	2.833	763	____	1,125	2,152	3,354	4,604	6,060	7,545	9,516	11,877	9,811	____
	جفعات همفتار رمات اشكول الشرقية	588	2,912	____	2,948	2,985	2,989	2,912	2,901	2,860	2,831	2,897	2,944	____
	جفعات شبيرا أو التلة الفرنسية	2.018	8,193	____	6,631	6,628	6,630	6,589	6,724	6,897	7,099	8,998	8,660	____
	معلوت دفنا، كريات أريه	380	3,645	____	3,617	664،3	647،3	675،3	765،3	735،3	732،3	610،2	720،2	____
	هار هزوفيم	653		1.236	1.246	____	____	____	____	____	____	____	____	____
	نفي يعقوب	1.759	20288	____	250،20	20306	20218	20156	20149	230،20	383،20	18605	703،19	____
	الحي اليهودي البلدة القديمة	132	2,279	____	2,348	2,387	2,451	2,476	2,546	2,555	2,485	2,481	3,105	____
	بسغات زئيف	5.467	36469	____	38684	39747	40665	41208	41653	41882	42115	39748	44512	____
	رمات اشكول	397	2,917	____	3,046	3,123	3,180	3,252	3,299	3,316	3,388	3,404	3,573	____
	رمات ألون	4.979	934،37	____	992،38	39383	40027	40367	40837	41448	42246	40395	41410	____
	رمات شلومو	1.26	11.348	____	12.822	13.390	13.888	14.318	14.658	14.911	15.123	14.248	14.559	____
	سانهادريا ها مورهفيت	378	018،5	____	994،4	999،4	021،5	084،5	034،5	001،5	959،4	998،3	094،4	____
	المجموع	24.754	172		175.167	178.601	181587	186857	184.057	189.708	193.091	191.960	198.629	

كما نود الإشارة هنا إلى أن إسرائيل اتبعت سياسة تضليل مقصودة حول المعلومات والبيانات الخاصة بالمستوطنات من ناحية العدد والتصنيف والمساحة من أجل تفادي انتقادات الرأي العام والتحايل على المجتمع الدولي الذي يعارض ممارسات سياسات إسرائيل غير الشرعية في الأراضي المحتلة عام 1967م.

ويمكن ملاحظة المواقع الجغرافية للمستوطنات والكتل الاستيطانية اليهودية الموجودة في القدس الشرقية من خلال الخريطة رقم(3)، حيث يظهر في الخريطة صورة واضحة لسياسة تمزيق الأراضي العربية بالبؤر الاستيطانية، وتظهر أيضا موقع خطة(E1)* التي تنوي إسرائيل إقامة وحدات استيطانية فيها بهدف قطع التواصل بين شمال الضفة الغربية وجنوبها، بالإضافة إلى الطرق التي تربط تلك البؤر ببعضها البعض، والتي تبتلع مساحات واسعة من أراضي الفلسطينيين بسب المجال الحيوي الذي تعتمده السلطات الإسرائيلية عند إقامة هذه الطرق، وهو ما يحول دون تواصل المناطق العربية وصعوبة وحدتها الجغرافية.

إن الاستيطان في عهد الحكومات اليمينية خلال الفترة التي تناولتها الدراسة يلعب ثلاثة أدوار رئيسية في السياسة العامة تتمثل في الدور الأيدلوجي وينعكس في نمو التيار اليميني الديني و القومي، والثاني الرمزي والذي يركز على رمزية المستوطنات في الفكر السياسي الديني والقومي الإسرائيلي، والأخير الثقل السياسي فلقد أصبح المستوطنين يلعبون ثقلاً سياسياً واضحاً في إسرائيل سواءً في المؤسسات أو داخل الأحزاب السياسية الكبيرة خصوصاً في حزب الليكود(جابر، 2011، ص94-95).

---

* وهي اختصارٌ لـ (Plan East 1) وهي خطة إدارية مصمّمة لربط مستوطنة "معاليه أدوميم" بالقدس المحتلة من خلال بناء 3500 وحدة سكنية، ومنطقة صناعية، ومكاتب، ومراكز ترفيهية ورياضية، وعشرة فنادق، ومقبرة،

خريطة رقم(3)*

المستوطنات في القدس الشرقية

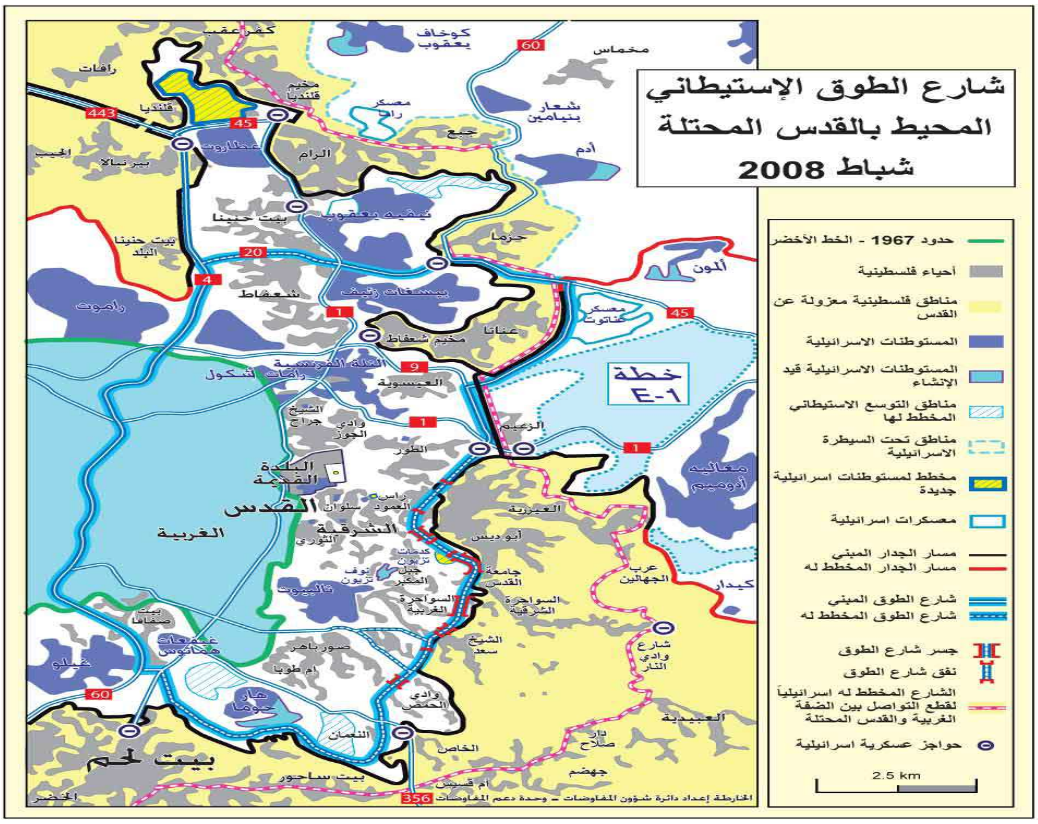

يعد الاستيطان أخطر المحاولات الإسرائيلية التي أقرها اليمين الإسرائيلي ورسمها بعناية وذلك لتحقيق هدفين رئيسين: تمثل الأول في قطع الطريق أمام مشاريع السلام المستقبلية واستحالة الوصول إلى حل دائم فيما يتعلق بالدولة الفلسطينية، والآخر تمثل في عملية التهويد الديموغرافي للوصول إلى حالة يصعب فيها تقسيم القدس إلى شرقية وغربية، وبذلك الوصول إلى مرحلة فرض الأمر الواقع بجعل القدس عاصمة إسرائيلية أبدية غير قابلة للتقسيم، كان ذلك أحد أهم أهداف الأحزاب اليمينية التي استطاعت تحقيقه عبر الوسائل التي تتحكم بها وتسيطر عليها داخل النظام الإسرائيلي سواء الحكومية أو غير الحكومية.

* الخريطة مقتبسة من موقع دائرة المفاوضات التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية.

سابعاً: جدار الفصل العنصري

بدأ التنفيذ العملي لمخطط الجدار العنصري لمنطقة القدس إثر القرار العسكري الصادر في 2003/8/15م بإنشاء عائق أمني في شمال القدس، المستند لقونين وأنظمة الطوارئ لعام 1949م، ويفصل الجدار شمال القدس بالكامل عن الضفة وقرى وضواحي شمال القدس وسيترك الجدار خلفه حوالي 20,000 مواطن مقدسي ممن يحملون هوية القدس المحتلة –الزرقاء– في حياة يصعب تنظيمها ويصعب على الكثير العيش فيها، بهدف حملهم على الهجرة القصرية منها، حيث تفتقر تلك المناطق اليوم إلى كافة الخدمات وعناصر البنية التحتية في الوقت الذي يدفع فيه سكانها الضرائب بأنواعها لسلطات الاحتلال وبلديته، مع العلم أن السور العنصري يلتهم 7000 دونم من أراضي قرى شمال غرب القدس(البعثة الفلسطينية، 2012).

رسمت إسرائيل مسار جدار الفصل بناء على مبدأ ضم الكتل الاستيطانية الموجودة في الضفة الغربية والقدس الشرقية لدولة إسرائيل وسيادتها، بحيث تضم إلى غربي الجدار (غوش عتصيون، إفرات، معاليه أدوميم، غفعات زئيف، أريئيل، بيتار عيليت، موديعين عيليت، ألفي منشيه، كارني شومرون وكدوميم) (شرغاي، 2009).

وتبرر حكومات الاحتلال الإسرائيلية أن الدوافع من وراء بناء الجدار هي دوافع أمنية إلا أن الدوافع الحقيقية من وراء جدار الفصل هي دوافع سياسية، فالجدار يحول دون إمكانية قيام دولة فلسطينية (حمدونة، 22 سبتمبر 2009). من المتوقع أن يضم الجدار واقعياً 320 كيلومتراً مربّعاً داخل القدس الشرقية وحولها (أو حوالي 5.6% من مجموع مساحة الضفة الغربية(دائرة شؤون المفاوضات)

أن الاستراتيجيات التي اتبعتها الحكومات الإسرائيلية تجاه مدينة القدس هدفت إلى منع إقامة أي تواصل جغرافي عربي داخل بلدية القدس، عبر إقامة الكتل الاستيطانية داخل الأحياء العربية، ووصل المستوطنات الواقعة خارج القدس مما يخلق حزاماً أمنياً للمدينة من الشرق، وبإقامة الجدار العازل فقد تم إخراج ما يزيد عن 25 ألف فلسطيني خارج المدينة، كما أضحى ما يقارب 90% من أراضي المدينة مقيدة تحت سيطرة الاحتلال مقابل 10% للفلسطينيين(جمعة، 2008، ص110-11).

خريطة رقم(4)* الجدار العازل في القدس الشرقية

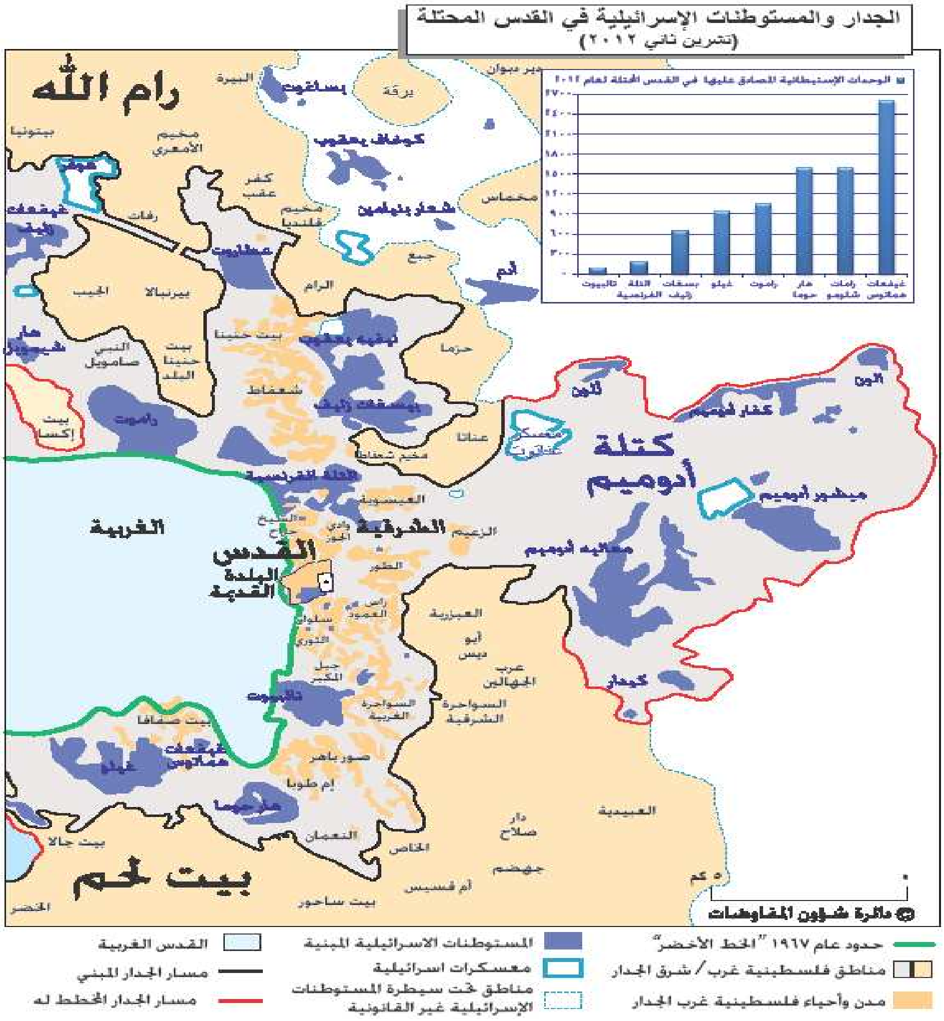

---

* الخريطة مقتبسة من موقع دائرة شؤون المفاوضات التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية

أن الإجراءات الإسرائيلية المتخذة فيما يخص الجدار لا علاقة لها بالأمن، بل لها غايات أخرى لها آثارها على المدى البعيد، فبناء جدار الفصل العنصري والحواجز في مختلف أنحاء المدينة، وتوسيع مدينة القدس القديمة وإنشاء مستوطنات جديدة ومحاولة ضم كتلة مستوطنات معاليه أدوميم أكثر بقوة إلى القدس، وهدم المساكن في القدس الشرقية، كل ذلك يؤدي إلى فصل أكثر من 200000 فلسطيني عن بيئتهم التقليدية. إلى جانب خطر فقدأن الفلسطينيين القدس الشرقية بخلق مدينة مفككة غير متماسكة و مقطعة الأوصال(Midlle East: 2005, p14).

وبالتالي فإن سياسة اليمين الإسرائيلي التهويدية لمدينة القدس ما هي إلا محاولة لفرض أمر واقع يصعب معه حل قضية القدس في أي تسوية سياسية متوقعة، بفعل التغيرات التي تعمل إسرائيل على إحداثها في الواقع الديموغرافي لمدينة القدس مما ينجم عنه فقدان حدود مدينة القدس ومعالمها الإسلامية والأثرية واختلال التوازن السكاني فيها بإخراج المقدسيين منها.والجدير بالذكر أن تلك الآليات والمسارات التي اتبعتها المؤسسة الإسرائيلية بالتعاون مع المنظمات والجمعيات اليمينية المتطرفة من أجل التهويد والسيطرة الكاملة على القدس الشرقية هي التي دفعت مجلس الأمن والجمعية العامة للامم المتحدة على مدار الأعوام الممتدة بعد احتلال الأراضي العربية وبما فيها الجزء الشرقي من القدس عام 1967م؛ إلى إصدار القرارات والإدانات باعتبار أن جميع الأعمال الإدارية والتشريعية التي تتخذها إسرائيل باطلة، لما لها من بالغ الأثر على وضع مدينة القدس مستقبلاً في الحلول السلمية والدبلوماسية،، ولكن نود الإشارة إلى أن جميع تلك القرارات كانت تفتقر الى آليات تنفيذ التوصيات المنبثقة عنها، مما دفع اسرائيل في الاستمرار في نهجها وسياستها غير الشرعية في القدس والاراضي المحتلة 1967م.

5.4 الخلاصة

أن مشاريع السلام عجزت عن معالجة قضية القدس في طرحها وبدت عاجزة مستسلمة للقناعات الإسرائيلية والأمريكية بتأجيل طرحها وإخضاعها للمساومات والتسويف إلى ما يسمى مفاوضات الحل النهائي مما أضعف مكانتها دولياً حين لم تعط حق الأولوية ولم تبرز بما تستحق من أهمية في هذه المشاريع، كما سلخت هذه المشاريع القدس عن بقية الأراضي الفلسطينية حين أرجأت التفاوض حولها، وذلك في ظل تعنت وعناد (إسرائيلي) احتفظ بموقفه دون أن يتزحزح عنه معتبراً القدس غير قابلة للتقسيم وتحت سيادته وهي عاصمة (إسرائيل) الأبدية. إلى جانب ذلك هدف اليمين الإسرائيلي من عمليات التهويد المبرمجة في القدس إلى تركيز أغلبية سكانية يهودية في القدس، لتضفي على المدينة طابعاً يهودياً يستحيل معه البحث في مصير المدينة ومستقبلها في ظل أي تسوية أو مفاوضات سلمية، وخلق واقع يصعب معه تجاهل الحضور الإسرائيلي في المدينة، وعزل القدس الشرقية عن المراكز العمرانية في الضفة الغربية من خلال تطويق المدينة بأحزمة بشرية استيطانية هي بمنزلة حواجز نفسية واقتصادية واجتماعية وثقافية بين اليهود والعرب، من أجل الضغط على مواطني المدينة من العرب لدفعهم إلى إقامة المساكن خارج الحدود البلدية للقدس الكبرى، أو الانضمام إلى الشتات الفلسطيني في الخارج، وطمس الثقافة الوطنية، وتهويد التعليم والبرامج التربوية.

بالتالي فإن سياسة اليمين الإسرائيلي التهويدية لمدينة القدس ما هي إلا محاولة لفرض أمر واقع يصعب معه حل قضية القدس في أي تسوية سياسية متوقعة، بفعل التغيرات التي تعمل إسرائيل على إحداثها في الواقع الديموغرافي لمدينة القدس مما ينجم عنه فقدان حدود مدينة القدس ومعالمها الإسلامية والأثرية واختلال التوازن السكاني فيها بإخراج المقدسيين منها.

5-5 النتائج والتوصيات

1.5 النتائج

❖ يختلف تصنيف الأحزاب الإسرائيلية إلي يسار ويمين عن التصنيفات التقليدية المعروفة في بلدان العالم، وفي الغالب يستخدم تعبيري اليمين واليسار في إسرائيل لوصف المواقف بعملية التسوية، كما أنها تأخذ أحياناً طابعاً مضللاً يخدم السياسة الإسرائيلية وخاصة اتجاه الصراع العربي الإسرائيلي.

❖ أثرت بنية المجتمع الإسرائيلي المكونة من مجموعات أثنية مختلفة بشكل واضح على خيارات الجمهور الإسرائيلي بين اليمين واليسار، وقد فشلت المحاولات الإسرائيلية في صهر تلك المجموعات،الأمر الذي جعل المجتمع الإسرائيلي مجتمع منقسم، وهو ما أوجد حالة من التلازم بين الانقسامات والموقف من عملية التسوية، فمثلاً نجد المتدينين واليهود الشرقيين يتبنون مواقف متشددة من العرب مقارنة باليهود الأشكناز.

❖ أن التحولات الفكرية التي طرأت علي نهج اليمين الإسرائيلي والتي نتج عنه توقيع بعض الاتفاقيات مع الجانب الفلسطيني و الانسحاب الأحادي الجانب الذي نفذه شارون عام 2005، إنما هي تحولات براغماتية وليست تحولات أيديولوجية تصب في المصلحة العليا للمشروع الصهيوني المتمثل في الحفاظ علي دولة يهودية مع الاحتفاظ بأكبر قدر ممكن من الأراضي المحتلة.

❖ أثبتت نتائج الانتخابات واستطلاعات الرأي –حول المواقف من بعض قضايا التسوية –التي أجريت خلال فترة الدراسة أن المجتمع الإسرائيلي يشهد توجهاً واضحاً نحو اليمين وبالتالي تراجع اليسار كما هو واضح بانكماش حزب العمل، حيث إن الحالة اليمينية التي وصل إليها المجتمع الإسرائيلي خلال هذه الفترة لم يسبقها مثيل وهو ما ينعكس سلباً علي عملية التسوية السلمية.

❖ كان لانعكاسات انتفاضة الأقصى وخاصةً الأمنية والاقتصادية علي الساحة الإسرائيلية الأثر الأبرز إضافة إلي بعض العوامل الأخرى في تحول المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين.

❖ شهدت فترة الدراسة تعثر توقف المفاوضات وتراجع عملية التسوية وتكثيف عمليات الاستيطان نتيجة لارتهان سياسة الحكومات التي أرهنتها الحكومات ببرامج الأحزاب الانتخابية التي تستهدف الحصول علي أكبر عدد من أصوات الناخبين لليمين.

❖ إن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والديموغرافية التي شهدتها الساحة الإسرائيلية قبل وأثناء فترة الدراسة قد لعبت دوراً مهماً وأساسياً في دفع المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين المتشدد هذا إلى جانب الدور الذي لعبه ضعف اليسار وخاصةً حزب العمل.

❖ إن جميع قرارات اللجان الدولية وتوصياتها التي صدرت بخصوص مدينة القدس لم تلتزم بها إسرائيل مخالفةً الأعراف والقوانين الدولية، كما أن إسرائيل بكافة قواها السياسية أصبحت ترفض أي حل لقضية القدس لا يصب في صالح الاحتفاظ بالمدينة عاصمة موحده لها، ولكن تكمن خطورة الموقف في ظل التوجه الإسرائيلي نحو اليمين الذي يسعى إلى توظيف كل الجوانب المتاحة لديه الدينية والقومية والسياسية؛ لأن ذلك يعزز من نفوذ المنظمات اليمينية المتطرفة التي تعمل بشكل مثابر على تهويد القدس الشرقية من أجل خلق أمر واقع يصعب معه تقسيم المدينة ، ويقطع الطريق أمام حل الدولتين في أي تسوية ممكنة .

❖ أن إسرائيل سعت دوماً إلى تأجيل طرح قضية القدس في المفاوضات لأجل غير مسمى أو محدد، وذلك لحساسية قضية القدس وأهميتها، حتى في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية تم وضعها ضمن قضايا الحل النهائي لكسب المزيد من الفرص لتمرير عملية التسوية ضمن المسارات المرسومة من قبل الساسة الإسرائيليين، وإعطائهم فرصة لعمليات التهويد .

❖ أن اليمين الإسرائيلي استطاع توحيد الجهود الحكومية وغير الحكومية ليدعمان بعضهما بعضاً من أجل عمليات التغيير والتوسع داخل المدينة، حيث عملت تلك الجهات يداً بيد خصوصاً مع الجمعيات الاستيطانية التي تشكل الذراع القوي للحكومة .

2.5 التوصيات

في ضوء تلك النتائج توصي الدراسة بما يلي:

- ❖ الإصرار على وضع ملف القدس كأولوية في أي مفاوضات قادمة، وعدم قبول أي تأجيل لموضوع القدس.

- ❖ العمل على تدويل القضية الفلسطينية بشكل عام وتدويل قضية القدس بشكل خاص، وبأوسع شكل ممكن، وخاصةً ان قضية القدس لها بعد ديني يهمّ جميع المسلمين والمسيحيين واليهود في العالم، وعدم استنفاذ الوقت في انتظار إطلاق مفاوضات مبنية على أسس ومرجعيات سليمة مع إسرائيل، وخاصة بعد حصول فلسطين على عضوية مراقب في الأمم المتحد.

- ❖ التأكيد على الشرعية الدولية من خلال طرح وشرح وإعادة نشر مقررات هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن ضمن السياق الحقوق والقانوني لقضية القدس والحرص على تضمين ذلك في جميع أوجه التعامل مع أعضاء المنظمات الدولية وفي كافة المحافل، وعلى أن يكون ذلك "دليل" جميع الهيئات والبعثات الدبلوماسية الفلسطينية ومرجعية لمؤسسات وفعاليات (م.ت.ف) والسلطة الفلسطينية والمجلس التشريعي وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني في فلسطين، وهناك مجالات أخرى في الساحة الدولية لا بد أن تؤخذ بعين الاعتبار عند استكمال الملف الدولي، ومن أبرزها العمل مع مؤسسة اليونسكو لتفعيل حضورها ومهامها في "حماية" تراث المدينة كجزء من التراث العالمي

- ❖ العمل على استمرارية وتوسيع دعم الفلسطينيين المقدسيين في القدس بكافة السبل من أجل الصمود والثبات أمام السياسات الإسرائيلية العنصرية التي تنفذها إسرائيل في القدس الشرقية.

- ❖ الاستمرار والتوسع في دعوة جميع المسلمين والمسيحيين في العالم لزيارة القدس والتواجد المستمر فيها لمقاومة تهويدها، كما تفرض الاتفاقيات والقوانين الدولية على إسرائيل فتح القدس لحرية العبادة أمام أي إنسان.

المراجع

الوثائق

- The Security Council. **Resolution 242 (1967)** of 22 November 1967.
- The Security Council. **Resolution 250 (1968)** of 27 April 1968.
- The Security Council. **Resolution 251 (1968)** of 2 May 1968.
- The Security Council**. Resolution 252 (1968)** of 21 May 1968.
- The Security Council. **Resolution 267 (1969)** of 3 July 1969.
- The Security Council. **Resolution 271 (1969)** of 15 September 1969.
- The Security Council**. Resolution 298 (1971)** of 25 September 1971.

الكتب

- ابحيص، عبدالله. **البحث عن السراب: الحفريات تحت المسجد الأقصى ومحيطه**، مؤسسة القدس الدولية، بيروت، 2012
- ابو جابر، ابراهيم. **الحراك السياسي في اسرائيل بابعاده الاقتصادية والاجتماعية والأمنية: تأثيرات الأمن في الحراك السياسي في إسرائيل**، تحرير: عبد الحميد الكيالي، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط،2006
- أبو شومر، توفيق. **الصراع في إسرائيل**. دار فلسطين للطباعة والنشر، فلسطين– غزة، 2006.
- أديب، أودي. **الهوية الشرقية بين الطائفية والأسرلة،** في اليهود الشرقيون في إسرائيل، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2003

- الأزعر،محمد خالد. **مستقبل القدس في ظل التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي،** قضايا أستراتيجية،ع1، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، 1996.
- إمارة،محمد. **المشهد السياسي والحزبي، تقرير مدار الاستراتيجي 2005: المشهد الاسرائيلي في العام 2004**، اسعد غانم (تحرير)، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، رام الله 2005.
- امارة، محمد. **السلوك السياسي لليهود الشرقيين في إسرائيل، في اليهود الشرقيون في إسرائيل**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2003.
- بارود، نعيم. **مدينة القدس وإجراءات التهويد**، المؤتمر الدولي حول القدس(2007)، مؤسسة القدس الدولية، غزة، 2007م.
- الباقوري ، عبد العال. **وعد بوش.. بلفور الجديد – الحصاد المر للساداتية**، مكتبة مدبولي، القاهرة 2005
- بدر، كاميليا. **نظرة على الأحزاب والحركات السياسية الاسرائيلية**، القدس، جمعية الدراسات العربية، 1985م.
- بدوان، علي. **الاستعمار التهويدي – القدس مفاوضات اللاتوازن**، مؤسسة المنارة للطباعة والنشر، بيروت، 2004م.
- برينر، ليني. **حركة التصحيح الصهيونيةمن عهد جابوتنسكي الي عهد شامير**. ترجمة دار الجليل، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث، عمان،1990.
- بشارة، عزمي. **من يهودية الدولة حتي شارون**، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديموقراطية(مواطن)، رام الله، 2005م.

- بشارة، مروان. **فلسطين/ إسرائيل: سلام ام فصل عنصري**، دار الكتاب العربي، بيروت، 2002
- بن بركة، مختار. **اليمين المسيحي الأمريكي تاريخ ومسيرة**، ترجمة احمد الشيخ،المركز العربي الاسلامي للدراسات الغربية، القاهرة، 2008.
- بيلع، موشي.**أبـاء الحركة الصهيونية**. ترجمة عبد الكريم النقيب، دار الجليل للنشر،عمان،1987
- التفكجي، خليل. **الاستيطان الجغرافي والديموغرافي وأخطاره في قضية القدس**، جمعية الدراسات العربية عن الجدار وتهويد القدس، 30 أيلول 2007م.
- التفكجي، خليل. الاستيطان الصهيوني، الأهداف والنتائج، مؤسسة القدس الدولية، بيروت 2002
- جاد، عماد. **فوز شارون وصعود اليمين**،في: (عماد جاد)، **الانتخابات الاسرائيلية 2003: الأمن أولا**.مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية،القاهرة، 2003
- جبارة، تيسير . **تاريخ فلسطين**، دار الشروق للنشر والتنوزيع، عمان الأردن، 1998م.
- جريس ،حسام. **المشهد الاقتصادي. تقرير مدار2009. المشهد الاسرائيلي 2008**، تحرير هنيدة غانم ، مدار.رام الله، 2009
- جريس صبري. **تاريخ الحركة الصهيونية**.الجزء الثاني (1918-1939)، مركز الابحاث منظمة التحرير الفلسطينية،1986
- جريس، صبري. **اليمين الصهيوني نشاة عقيدة وسياسة**، مركز الابحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت،1978.
- الحاجري، ضياء.اسرائيل من الداخل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2002.

- الحسني،عبد الكريم . **الصهيونية الغرب والمقدس والسياسة.** شمس للنشر والتوزيع ، القاهرة، 2010.
- خالد، محمود. **معسكر اليمين الصهيوني.** دار الكرمل للنشر،عمان ،1988
- خليفة، أحمد. **الأحزاب السياسية، دليل إسرائيل العام 2004،** تحرير كميل منصور، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2004.
- خليفة، أحمد. **الأحزاب السياسية، دليل إسرائيل العام 2011.** تحرير كميل منصور، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ،بيروت، 2011.
- داود، رائد فوزي. **فكرة التدويل في القانون الدولي وتطبيقاتها في ضوء قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بمدينة القدس،** مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، 2003م.
- درويش، مروان. **الجذور التاريخية لحزب الليكود(التكتل).** مركز البحوث والدراسات الفلسطينية،نابلس،1996.
- الدويك ، عبد الغفار. **الحالة الدينية في اسرائيل.** المكتب المصري الحديث، القاهرة ،2004.
- روبنشتاين، داني. **غوش امونيم الوجه الحقيقي للصهيونية.** ترجمة غازي السعدي، دار الجليل للنشر، عمان، 1983
- الزرو.صلاح، **المتدينون في المجتمع الإسرائيلي،** رابطة الجامعيين مركز الأبحاث الخليل، 1990
- زريق، رائف. **إسرائيل خلفية أيديولوجية وتاريخية. دليل اسرائيل العام2011.** تحرير كميل منصور، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت، 2011.

- الزيتونة: **التقدير الإستراتيجي (16) مستقبل القدس في ظل إجراءات التهويد**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 19 أغسطس 2009م.
- السعدي، غازي . **الأحزاب والحكم في إسرائيل**. دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان،1988.
- السعدي، غازي. **النظام الانتخابي الإسرائيلي- انتخابات الكنيست 2009- (الأحزاب، تشكيل الحكومة، برامجها السياسي)**. دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان، 2009.
- سعيد، خالد. **حين صبوا الرصاص على غزة**، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة 2010.
- سيف، ابراهيم. **قضايا الاقتصاد في الانتخابات**. (تحرير) عماد جاد .الانتخابات الاسرائيلية 2003: الامن اولا.مركز الاهرام .القاهرة، 2003
- شاش،طاهر. **التطرف الإسرائيلي _ جذوره وحصاده**. دار الشروق، القاهرة،1997
- الشامي، رشاد. **القوي الدينية في اسرائيل بين تكفير الدولة ولعبة السياسة**. عالم المعرفة، الكويت، .1994
- الشقاقي، خليل. **مسيرة مترددة نحو الاعتدال: مواقف الرأي العام اليهودي في إسرائيل من عملية السلام الفلسطينية الاسرائيلية 1980-2001**، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2002.
- شلحت، أنطوان. **المشهد السياسي والحزبي الاسرائيلي** ، تقرير مدار الاستراتيجي2009،تحرير هنيدة غانم، مدار، رام الله ، 2009
- شلحت، انطوان. **المشهد السياسي والحزبي الاسرائيلي** ، تقرير مدار الاستراتيجي2010،تحرير هنيدة غانم، مدار، رام الله، 2011

- شندلر ،كولن . **اسرائيل الليكود والحلم الصهيوني**، الأهلية للنشر، عمان، 1997
- صالح، محسن وأخرون. **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009**م، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2009م.
- صالح، محسن وأخرون. **القرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2011**م، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2011م.
- صالح، محسن وفاطمة عيثاني. **القدس والمقدسات تحت الاحتلال الإسرائيلي**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت لبنان، 2011م.
- صالح، محسن. **القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة**، مركز الزيتونة للدراسات الاستراتيجية، بيروت لبنان، 2012م.
- صبحي، مجدي. **القضايا الاقتصادية في الانتخابات**، في :(تحرير) عماد جاد، الانتخابات الاسرائيلية 1999: الهوية، الامن، الاقتصاد، التسوية، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 1999.
- عبد العالي، عبد القادر.**التصدعات الاجتماعية وتاثيرها في النظام الحزبي الإسرائيلي**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2010.
- عبد الوهاب،منصور. **فتاوى الحاخامات: رؤية موضوعية لجذور التطرف في المجتمع الإسرائيلي**. الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2010.
- عبدالله، هاني **الأحزاب السياسية في اسرائيل**. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت،1981.
- عبدالهادي، مهدي. **القدس رؤية مستقبلية**، الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية – القدس، القدس، مارس آذار 2007م.

- عزيز، حيدر. **الحراك السياسي في إسرائيل بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والأمنية: تأثيرات الأمن في الحراك السياسي في إسرائيل**، تحرير: عبد الحميد الكيالي، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط،2006.
- عسيلة، صبحي. **الرأي العام الإسرائيلي – التحول نحو اليمين في ظل عملية التسوية.** مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة.2008.
- عمرو، نعمان .**الحركة التصحيحية حتى عام 1948**. جامعة القدس المفتوحة، الخليل ، .2009
- عناب، محمد. **القدس في مشاريع التسوية السياسية(1967– 2000)**، دار الشيماء للنشر والتوزيع،ط1، رام الله، 2012
- العناني، جاسر علي. **القدس سيناريوهات مستقبلية**، أمانة عمان الكبرى، الأردن، 2004م.
- عوض، رفيق احمد. **دعامة عرش الرب: عن الدين والسياسة في إسرائيل**، معهد البحوث، القاهرة،2011
- غانم، أسعد. **الهامشيون في إسرائيل– تحدي الهيمنة الاشكنازية**. المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، رام الله، 2005
- غانم، أسعد. الهويات والسياسة في إسرائيل، مدار، رام الله، 2003.
- غانم، حبيب. **القدس: تاريخا وقضية**، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، 2002.
- غنايم، محمد. **طريق شارون**،مدار، رام الله 2001.
- غوانمة، نرمين ، **حزب الليكود ودوره في السياسة الإسرائيلية**، دار الفكر، عمان،2002.
- الفرا، محمد علي عمر. **السلام الخادع من مؤتمر مدريد الى انتفاضة الاقصى 1999–2000**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،عمان، 2001.

- الكيالي، عبد الوهاب. **الموسوعة السياسية**. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1985.
- الكيالي، عبد الحميد. **(قراءة موجزة في المشهد الإسرائيلي- الفلسطيني سنة 2010)** ورقة عمل حلقة نقاش القضية الفلسطينية تقييم استراتيجي 2010 تقدير استراتيجي2011) مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات بيروت 2011.
- مارجليت، مائير. **إسرائيل والقدس الشرقية استيلاء وتهويد**، ترجمة: مازن الحسيني، مركز القدس للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، القدس، 2011م.
- محارب، عبد الحفيظ.**(هاغاناه، اتسل، ليحي)- العلاقات بين التنظيمات الصهيونية المسلحة** 1927-1948. مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1981.
- المدلل، وليد. **إسرائيل ومستقبل التسوية في القدس**، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، المجلد السادس عشر، العدد الثاني، يونيو 2008م.
- مرعي، عبد الرحمن. **الصراع الثقافي في اسرائيل واثره في اليهود الشرفيين**، في اليهود الشرقيون في إسرائيل، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2003.
- المسيري، عبد الوهاب. **موسوعة اليهودية و الصهيونية**. ط2، القاهرة، 2005
- مصالحة، نور الدين. **إسرائيل ألكبري والفلسطينيون- سياسة التوسع(1967-2000)**. مؤسسة الدراسات الفلسطينية،بيروت،ط1 ،2001.
- مهنا،محمد. معروف، خلدون. **الحكم والإدارة في اسرائيل**، دار غريب للطباعة والنشر،القاهرة، 1996
- مؤسسة القدس الدولية.**تقرير حال القدس /خلال الفترة من كانون ثانٍ/يناير حتى آذار/مارس 2013**، مؤسسة القدس الولية، بيروت، 2013

- نبيه، بشير. **جدلية الديني و السياسى في اسرائيل –حركة شاس دراسة حالة**، مدار ، رام الله .2006.
- نحاس، فادي. **المشهد العسكري والامني**، تقرير مدار الاستراتيجي2009، المشهد الاسرائيلي 2008، تحرير هنيدة غانم، مدار، رام الله ، 2009
- نحاس، فادي. **المشهد العسكري والامني**، تقرير مدار الاستراتيجي2010، المشهد الاسرائيلي 2009، تحرير هنيدة غانم، مدار، رام الله ، 2010.

رسائل ماجستير ودكتوراة

- بني جابر، حسين. **اثر نتائج الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة 2009م على عملية التسوية السلمية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي**، رسالة ماجستير ، جامعة النجاح ، نابلس،2011
- راضي، محمد. **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إقامة الدولة الفلسطينية 2001 – 2008م**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، فلسطين، 2010م.

مجلات ودوريات علمية

- أبو سمرة محمد.**عناصر الفكر اليمين الصهيوني من جابوتنسكي الي نتنياهو** ، قضايا إسرائيلية، **عدد37-38،مدار، رام الله،2010**
- آريان، آشر.**الانزياح نحو اليمين:2003 ما قبلها وما بعدها** ،أوراق إسرائيلية، عدد14، مدار، رام الله،2003.

- اغبارية، مسعود. **الانتخابات الإسرائيلية العامة آذار 2006: التطورات والنتائج والأبعاد**، قضايا إسرائيلية،عدد22، مدار، رام الله،2006
- إلدار، عكيفا. **وثائق مفاوضات السلام "وثيقة موراتينوس" عن مفاوضات طابا كانون الثاني يناير 2001م**، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 13، العدد 50، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ربيع 2002م.
- امطانس، شحادة. **قراءة في نتائج الانتخابات للكنيست ال18 عن الثابت والمتغير في مفاهيم ومواقف الجمهور الإسرائيلي**، قضايا إسرائيلية، عدد33، مدار، رام الله. 2009
- بارود، نعيم. **استحقاق الدولة وقضايا الحل النهائي القدس في قضايا الحل النهائي**، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، مجلد 20، العدد الثاني، يونيو 2012م.
- بريك، نزيه. **نظام التخطيط في خدمة السياسة الإسرائيلية/القدس نموذج**، قضايا إسرائيلية، العدد22، مدار، رام الله،2006 .
- بشارة، عزمي. **التغيرات في الخريطة الحزبية الإسرائيلية**، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد65، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2006.
- بيري، يورام. **النخبة العسكرية الجديدة في اسرائيل : لماذا يعتبر فهم النخبة العسكرية امراً مهما؟**، قضايا إسرائيلية، عدد 28، مدار رام الله،2007
- تسيمل، ليئا وآخروزن. **المصيدة الإسرائيلية على شفا الإطباق على فلسطيني القدس العربية: سياسة إسرائيل الديموغرافية في القدس الشرقية**، مركز المعلومات البديلة، آذار 1996م.
- **تقرير الوفد الفلسطيني إلى القمة العربية حول مخاطر مشروع E1 الاستعماري، وحجم الاستيطان بالقدس**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 7 أبريل 2010م.

- تلحمي، اسعد. 2002:**عام الاجتياح وتدمير الأمل بتسوية سياسية مع الفلسطينيين**، المشهد الإسرائيلي 2003/1/1 مدار، رام الله، 2003
- جمال، أمل. **انماط تشكيل اللامساواة القومية في اسرائيل**، قضايا إسرائيلية، عدد24، مدار، رام الله، 2006
- جمعة، محمد. **إشكالية الجغرافيا والديموجرافيا في إسرائيل**، مجلة السياسة الدولية، عدد 172، إبريل 2008م.
- الخالدي، وليد. **نحو الدولة الفلسطينية علي الرغم من اتفاق اسلو**. مجلة الدراسات الفلسطينية ع25، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1995.
- رويضي، أحمد. **تقييد الوجود العربي وتعزيز التواجد اليهودي في القدس:** مركز القدس للنساء، القدس، 1997م.
- سيرسكي، وآخرون. **صورة الوضع الاجتماعي في إسرائيل العام 2006**. أوراق إسرائيلية، عدد37 مدار، رام الله، 2007
- سيليتر، جيروم. **انهيار العملية السلمية الفلسطينية- الإسرائيلية: أين الخلل**، دراسات عالمية ع45، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، 2002.
- الشرعة محمد، نظام .**القوى الدينية ودورها في الحياة السياسية في إسرائيل، مجلة المنارة، تحرير ياسين السعود ،مجلد 12،العدد1 ،جامعة ال البيت ،الأردن 2006**
- الشريف، ماهر. **كيف انزاح المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين المتشدد**.مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 84، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، .2010.
- شعبان، خالد. **أثر الانتفاضة على فكر اليمين الإسرائيلي**، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، العدد الخامس عشر والسادس عشر، يوليو ديسمبر 2004م.

- شعبان، خالد. **التغيرات الحزبية والسياسية في إسرائيل(1999-2010)**، قراءات استراتيجية، ع10 مركز التخطيط الفلسطيني، غزة، 2011
- عبدالهادي، مها. **اجتياح القدس وتغيير الواقع: استيطان وتطويق وحصار وتهويد**، مجلة فلسطين المسلمة، العدد السابع، تموز يوليو 2007م.
- عدي فاتح، محمد. **حزب كاديما ظروف النشأة والإيديولوجيات والأداء**، مجلة الوحدة، مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع – اللاذقية الأحد 17 / 12 / 2006 .
- علي، جلال الدين. **الصراع الداخلي في إسرائيل:** دراسة استكشافية أولية، دراسات إستراتيجية،ع30، ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، 1999.
- غولد، دوري. **القدس: الحل الدائم**، مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد 7، عدد 26،مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 1996م.
- ماركوس،يئول. **الانتخابات الإسرائيلية 2003: ملاحظات على فوز فريد**، ترجمة خالد عايد، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع53، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2003
- مولي بيلغ، " **مختلفون ومعادون .....نشوى العقلية القبلية في اسرائيل** "، قضايا إسرائيلية، ،العدد 16، خريف 2004.
- النعامي، صالح.2009 **إسرائيل... اليمين القادم**، مجلة وجهات نظر عدد مارس 2009 القاهرة.

جرائد وصحف

- الدستور الأردنية. **القدس تواجه أكبر عملية تهويد إسرائيلية**، 6 أكتوبر تشرين الأول

2012م.

- صحيفة الشرق الأوسط، 25/أغسطس/2002

- الطائي، صالح عباس. **تأثير الأحزاب اليمينية والدينية في الشخصية الإسرائيلية 3**، الناس،العدد 231، 18 أبريل 2012م.

- الطائي، صالح عباس. **تأثير الأحزاب اليمينية والدينية في الشخصية الإسرائيلية 4**، الناس،العدد 232، 19 أبريل 2012م.

- الطائي، صالح عباس. **تأثير الأحزاب اليمينية والدينية في الشخصية الإسرائيلية 5**، الناس،العدد 233، 22 أبريل 2012م.

- الطائي، صالح عباس. **تأثير الأحزاب اليمينية والدينية في الشخصية الإسرائيلية 6**، الناس،العدد 233، 23 أبريل 2012م.

- الطائي، صالح عباس. **تأثير الأحزاب اليمينية والدينية في الشخصية الإسرائيلية 7**، الناس،العدد 235، 24 أبريل 2012م.

- عيسى، حنا. **هيئة الأمم المتحدة وحق العودة**، المسار، فلسطين–أول آب 2001م..

- القدس. **إسرائيل تعتزم سحب حق الإقامة من 300 شخصية مقدسية**، 14 حزيران ،يونيو 2010م.

- القدس. **سحب هويات 95 مقدسياً خلال العام 2011م**، 6 يناير كانون الثاني 2012م.

- القدس. 27 فبراير 1996م.

- القدس. **أن تكون مقدسياً أن تهدم بيتك بيدك**، 28 سبتمبر 2011م.

- المصري، هاني. **مستقبل العملية السلمية في الشرق الاوسط على ضوء نتائج الانتخابات البرلمانية الاسرائيلية الأخيرة**، مقابلة تلفزيونية، لقاء متلفز قناة روسيا اليوم برنامج حدث وتعليق

.2009/2/16

- معاريف 11/فبراير/ 2009
- هآرتس فى 7 /سبتمبر/ 2003

المراجع الأجنبية

- Baruch Kimmerling, Dahlia Moore Collective Identity as Agency and Structuration of Society: The Israeli Example in "Clash of Identities: Baruch Kimmerling Explorations in Israeli and Palestinian Societies", columbia University Press, New York, 2008
- Ehud Sprinzak, The Ascendance of Israels Radical Right, Oxford University Press, New York, 1991
- Elazar, Daniel J. and Mollov, M. Ben, "Israel at the polls 1999", (London, Frank. Cass, 2001 .(
- Engel David .Zionism. UK.Pearson Education Limted . 2009
- Heinz D. Kur,International Encyclopedia of the Social Sciences, 2nd edition, Volume 7, EDITOR William A. Darity Jr, The Gale Group.USA, 2008
- Heywood,Andrew.Key Concepts In Politics.USA, .(2000)
- Hillel Frisch, Israel in 2009: A One-Block State of the Right HBESA Center Perspectives Papers No. 67, February 12, 2009
- JohnMearsheimer Stephen Walt, The Israel Lobby and U.S. Foreign Policy, The London Review of Books Vol. 28, No. 6 March 23, 2006
- Levy Shlomit, Levinsohn Hanna, Katz Elihu "A Portrait of Israeli Jewry: Beliefs, Observances, and Values among Israeli Jews2000" , The Guttman Center of the Israel Democracy Institute ,Jerusalem,Israel,2002
- Middle East: The Jerusalem Powder KEG, Crisis Group Middle East Report, N 44, 2August 2005.
- Robert Andersen, Meir Yaish "Social cleavages, electoral reform and party choice: Israel’s ‘natural’ experiment Electoral Studies, n 22, Elsevier Science Ltd, 2003
- Shaul,Arieli. Toward a Final Settlement in Jerusalem: Redefintion rather than Partition,
- Shindler Colin, Israel, Likud and the Zionist Dream(London:I.B.Tauris, 1995

- Shindler Colin, The Triumph Of Military Zionism-Nationalism and the Origins of the Israeli Right . London: I.B.Tauris,2006,
- Smooha, Sammy"Class, Ethnic, and National Cleavages and Democracy in Israel." In Ehud Sprinzak and Larry Diamond (eds.), Israeli Democracy under Stress. Boulder and London: Lynne Rienner Publishers, 1993,
- Sufyan M. O. Abuzayda: **Continuity and Change of the Israeli Policy Over Jerusalem Before and After the Establishment of the Israeli State**, To the University of Exeter as a thesis for degree of Doctor of philosophy in politics In the faculty of Historical, political & Administration and Sociological Studies, 2005.
- Yehuda Ben Meir Olena Bagno-Moldavsky, The Second Intifada and Israeli Public Opinion, Strategic Assessment, volume 13,no12, INSS Tel- Aviv university 2010,Israel.
- Michael Shalev, The Political Impact of Inequality: Social Cleavages and Voting in the 1999 Elections, 2000.

(http://citeseer.ist.psu.edu/viewdoc/summary?doi=10.1.1.58.3636, 10.12.2012)

- Israel Ministry of Foreign Affairs: Facts about Israel: The State, 28 Nov 2010.

(http://www.mfa.gov.il/MFA/Facts+About+Israel/State/The+State.htm, 14.02.2013)

- Jedaon Spero

(http://hagada.org.il/2006/04/04, 31.12.2012)

- Tami Steimente Center for Peace Research.

(http://www.tau.ac.il/peace/, 10.10.2012)

- Jaffee Center for Strategic Studies ،Tel Aviv University

(http://www.inss.org.il/ipo.php, 11/01/2013)

المراجع العبرية

- أريان، اشر: "**السياسة والحكم في إسرائيل**"، تل أبيب: زموريا بيتان، 1985.

אריאן, אשר: "**פוליטיקה וממשל בישראל**", תל אביב: פטן, השומרית, 1985.

- يعكوف روزنهايم. **مختارات من مقالات وخطابات**، اصدارات اجودات اسرائيل العالمية،القدس، 1970.

יעקב רוזנהיים.**מבחר מאמרים ומכתבים**, גירסאות של הגלובלית אגודת ישראל, ירושלים, 1970

- ندفيه، يوسف. **زئيف جابوتنسكي – الرجل وفكره**، وزارة الدفاع،تل ابيب ،1980.

נדפיה יוסף. **זאב ז'בוטינסקי** - האיש והמחשבה, ומשרד הביטחון, תל אביב, 1980

- يعكوف ، شبيط . **أسطورة اليمين**، معهد موشيه شاريت وبيت بول ، 1965.

יעקב, שביט. **מקרא ימין**, משה שרת מכון ובת' פול, 1965

- اليعيزر درون . **موسوعة الصهيونية واسرائيل**– قيم ومفاهيم ،رئفوت القدس 1983.

אליעזר דרווין. אנציקלופדיה של ציונות וישראל - את הערכים ומושגים, ירושלים 1983

المراجع الإلكترونية

- نوفل، أحمد سعيد. **الصراع حول القدس خلال خمسين عاماً بين القرارات الدولية ومشاريع الحلول السياسية**، موقع القدس الإخباري، 1 يوليو 2007م.

(http://www.alqudsonline.com/contentdetails.asp?contentID=74&chk=1, 01.01.2013)

- مركز المعلومات الوطني الفلسطيني. **القدس في مفاوضات التسوية السياسية**، السلطة الوطنية الفلسطينية الهيئة العامة للاستعلامات، 16 كانون الأول ديسمبر 2012م.

(http://www.idsc.gov.ps/arabic/alquds/alquds5.html, 01.01.2013)

- الموصللي، أحمد. **القدس في معاهدات السلام العربية الإسرائيلية**، موقع الأقليات الدينية في فكر الحركات الإسلامية، 12 كانون الأول ديسمبر 2012م.

(http://www.alkalema.net/aqalia/aqalia52.htm. 01.01.2013)

- مراد، محمد. **القدس في الاستراتيجية الصهيونية: من الأسرلة إلى التهويد**، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، 1 أكتوبر 2009م.

(http://www.lebarmy.gov.lb/article.asp?ln=ar&id=23781, 08.01.2013)

- اللجنة العربية لحقوق الإنسان. **تقرير حال القدس خلال الفترة من كانون الثاني يناير وحتى آذار مارس 2009م**.

(http://www.achr.nu/art643.htm, 08.01.2013)

- يعقوب، هشام. **في ذكرى الأربعين لإحراقه هذا هو واقع المسجد الأقصى فماذا بعد؟** تقرير صادر عن حال القدس في مؤسسة القدس الدولية، مارس 2009م.

(http://www.alawda-mag.com/Default.asp?ContentID=874&menuID=11, 08.01.2013)

- رحمة، عماد خالد. **القدس بين مطرقة الاستيلاء وسندان التهويد**، الجمعية الأهلية لمناهضة الصهيونية ونصرة فلسطين، 5 ديسمبر 2007م.

(http://www.mounahada.org/modules.php?namepart=felandsah&number=423, 08.01.2013)

- فرحانة، عبدالرحمن. **الحوض المقدس أحدث مخططات إحكام السيطرة على القدس**، مركز الزيتونة للدراسات، 6 يوليو 2007م.

(http://www.alzaytouna.net/arabic/print.php?a=42291, 20.01.2013)

- أبو جابر، إبراهيم. **استراتيجية تهويد شرقي مدينة القدس**، مركز أم الفحم للدراسات المعاصرة، موقع قاوم الإعلامي، 10 سبتمبر 2009م.

(http://ar.qawim.net/index.php?option=com_content&task=view&id=5668&Itemid=1314, 09.01.2013)

- نشرة الأقصى الإلكترونية. **المخططات التوسعية في مدينة القدس (1)**، لجنة التقارير، 8 يونيو حزيران 2010م.

(http://www.foraqsa.com/content/news/news.php?start_from=&ucat=2&subaction=showfull&id=1276662740&archive=1277973396&, 08.01.2013)

- أريج. **وجود الديموغرافية في مدينة القدس لتحويل صراع الحقوق إلى صراع حرب وجود**، معهد الأبحاث التطبيقية القدس أريج، القدس، 10 ديسمبر 2008م.

(http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=1686, 06.02.2013)

- حمدونة، رأفت: **مؤتمر الخريف والدولة الفلسطينية في المنظور الإسرائيلي**، مركز باحث للدراسات، 22 سبتمبر 2009م.

(http://www.bahethcenter.net/A.W/oldsite/derasat/2007/22_9_mo2tamar.htm, 06.02.2013)

- البعثة الفلسطينية. **الاستيطان في القدس بداية الاستيطان في القدس**، البعثة الفلسطينية في الأمم المتحدة، 15 مارس 2012م.

(http://palestinianmissionuk.com/arabic/?page_id=702, 16.02.2013)

التويجري، عبد العزيز. صحيفة الحياة اللندنية 04 يناير 2010

(http://alaqsa-online.com/ar/news_view_774.html,11.2.2013)

- المركز الفلسطيني للاعلام

(http://www.palestine-info.com/arabic/alaqsa/alhaykal/monathamat.htm, 16.02.2013)

- شرغاي، نداف، ترجمة سعيد عياش، 2009، مركز مدار

(http://www.madarcenter.org/mash-had- details.php?id=23605&catid=3, 15.02.2013)

- دور الكنيست في نظام الحكم، قانون القدس

(http://www.knesset.gov.il/description/arb/mimshal_yesod2_arb.htm#7, 15.02.2013)

- دائرة شؤون المفاوضات

(http://www.nad-plo.org/atemplate.php?id=130, 16.03.2013)

- بيتسيلم، المستوطنات ومصادرة الاراضي،2011

(http://www.btselem.org/arabic/settlements/statistics, 10.03.2013)

- عبد القادر، نزار. **الخطر النووي الإيراني حقيقة أم وهم؟ السيناريو العسكري الأسرائيلي لضرب ايران، مجلة الجيش والدفاع الوطني اللبناني ،عدد 55، لبنان، 2006**

(http://www.lebarmy.gov.lb/article.asp?ln=ar&id=10098, 28.10.2012)

- عبد القادر، نزار .**النقاش الإسرائيلي حول الخطر النووي الإيراني بين خياري الحرب والديبلوماسية** ، مجلة الجيش والدفاع الوطني اللبناني، عدد81 عام 2012 بيروت

(http://www.lebarmy.gov.lb/article.asp?ln=ar&id=32233, 14.05.2012)

- احمد، السيد احمد. **امريكا والحكومة الاسرائيلية: الانتخابات الاسرائيلية ومستقبل التسوية**، الاهرام، ابريل /2003

(http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=220769&eid=45, 03.06.2012)

- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، **الأحزاب والانتخابات فى إسرائيل .. انهيار العمل وهيمنة اليمين**، التقرير الاستراتيجي العربي(2002-2003)، القاهرة،2003

(http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/R2RB13.HTM, 20.06.2012)

- مركز الدراسات المعاصرة 2011/01/27

(http://www.center-cs.net/web/pages/Details.aspx?Id=447, 20.08.2012)

- الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني،2012

(http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/settlmt2011A.pdf, 08.12.2012)

- الكنيست نتائج انتخابات 2006

(http://www.knesset.gov.il/description/arb/mimshal_res17_arb.htm, 1.01.2013)

- شعبان، خالد. **أثر الانتفاضة على فكر اليمين**،2002

(http://www.oppc.pna.net/mag/mag15-16/p1-15-16.htm, 25.12.2012)

- المسلمي، عاطف. **الرأي العام الإسرائيلي 1995 -2000**

(http://www.oppc.pna.net/mag/%20mag2/p2-2.htm, 02.07.2012)

- المسلمي، عاطف. **الجمهور الاسرائيلي والسلام 2006**، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، ع6، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز التخطيط الفلسطيني، غزة،2006.

(http://www.oppc.pna.net/index.htm, 02.07.2012)

- المسلمي، عاطف. **الجمهور الاسرائيلي والسلام 2001-2002**، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، ع7/8، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز التخطيط الفلسطيني، غزة،2002.

(http://www.oppc.pna.net/index.htm, 03.07.2012)

- النعامي، صالح. **كيف صعد اليمين وانهار اليسار في إسرائيل**، 7 أبريل 2009م.

(http://www.naamy.net/view.php?id=815, .4.12.2012)

- الكنيست الإسرائيلي

(http://www.knesset.gov.il/description/arb/mimshal_res17_arb.htm, 10.01.2013)

- خطاب نتياهو في جامعة بار ايلا 2009/6/14 2011/11/10

(http://www.pmo.gov.il/Arab/MediaCenter/Speeches/Pages/speechbarilan140609.aspx, 16.01.2013)

- مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي 2002-2003، القاهرة، 2003

(http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/R2RB13.HTM, 20.02.2013)

- مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، تقرير الأهرام الإستراتيجي العربي، 2003-2004، القاهرة، 2004

(http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/RARB72.HTM, 03.02.2013)

- موسوعة المقاتل

(http://www.inss.org.il/ipo.php, 21/02/2013)

- يونس، محمد عبدالله. **البعد القيمي لمواقف التيارات السياسية الإسرائيلية من التوسع الاستيطاني، 2009.**

(http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=208957, 13/01/2013)

- النعامي، صالح، **تطرف الاسرائيليين**، 15/يوليو/2010

(http://www.aljazeera.net/opinions/pages/47486e0d-f4de-4b78-9c28-af1513059703, 16/01/2013)

- وفا- وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، حزب الليكود.

(http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4873, 11.12.2011)

- موسوعة المقاتل، **الأحزاب الإسرائيلية.**

(http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/isra-parts/sec02.doc_cvt.htm, 26.11.2011)

- موقع المشروع الإسرائيلي، **الأحزاب السياسية في إسرائيل.**

(http://www.theisraelproject.org/site/apps/nlnet/content2.aspx?c=hsJPK0PIJpH&b=4496915&ct=10899157&notoc=1, 10.1.2012)

- مركز الجزيرة نت

(http://www.aljazeera.net/NR/exeres/B65AC2C4-5E8F-44C7-93FC-4BC892DA5E1E.htm, 27.12.2011)